أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
26 يناير 2026م
7 شعبان 1447هـ
العدد 64

زمن واقف

أُغلقت المدارس في البلاد بإرادة الحرب وتواطؤ العجز. خمسمئة يوم من الصمت التعليمي ليست صدفة، بل نتيجة سلطةٍ جعلت البندقية أسبق من السبورة، وتركَت الأطفال يدفعون فاتورة صراع لا صوت لهم فيه. هنا لا يُقصف المستقبل مرةً واحدة لكنه يُستنزف يومياً، حين يُدفع جيلٌ كامل إلى الهامش باسم الحرب، وباسم الدولة الغائبة.

الخيـــانة

ابتداءً من هذا العدد، تفتح «أفق جديد» ملفًا لم يكن يومًا هامشيًا في تاريخ السودان السياسي، لكنه ظلّ مؤجّلًا، ومُرحّلًا، ومُحاطًا بالصمت المقصود: ملف الخيانة داخل «الحركة الإسلامية». نفتح هذا الملف لا بدافع الإثارة، ولا من باب تصفية الحسابات، بل لأن الخيانة، حين تتحول من سلوك أفراد إلى منهج تنظيم، تصبح قضية وطن، لا شأن جماعة، وخطرًا عامًا لا يمكن تجاوزه بالمجاملات أو النسيان المتعمَّد.

لسنا هنا بصدد سرد وقائع معزولة، ولا تتبع سقطات أشخاص، بل أمام محاولة جادّة لتفكيك بنية فكرية وسلوكية تشكّلت منذ البدايات الأولى للحركة الإسلامية في السودان، واستمرّت، وتطوّرت، وتكاثرت، حتى غدت الخيانة فعلًا مألوفًا، بل أداة مشروعة في إدارة الخلاف، وضبط الصف، وإعادة ترتيب موازين القوة داخل التنظيم. خيانة التنظيم للتنظيم، وخيانة الأفراد لبعضهم البعض، لم تكن استثناءات عابرة، بل كانت القاعدة الصامتة التي حكمت العلاقات الداخلية، ووجّهت المسار العام.

منذ نشأته، لم يُبنَ هذا التنظيم على الثقة، بل على السرّ، والسرّ هنا لم يكن مجرد إجراء احترازي في بيئة معادية، بل عقلية كاملة في التفكير والعمل. ومع السرّ، نشأت الريبة، ومع الريبة ترسّخ الشك، ومع الشك تحوّلت الخيانة إلى احتمال دائم، بل إلى خيار مفضّل في لحظات الحسم. هكذا أُدير الخلاف: لا حوار حقيقي، لا مؤسسات تحسم، لا مراجعات شفافة، بل تخوين، ثم إقصاء، ثم كسر، سياسيًا أو معنويًا، بحسب موقع المختلف وميزان القوة.

في هذا السياق، لا يمكن قراءة تاريخ الحركة الإسلامية بوصفه مسارًا فكريًا خالصًا، بل بوصفه سلسلة صراعات داخلية أُديرت بمنطق الغلبة لا السياسة. وقائع مثل داود يحيى بولاد ليست حالات شاذة، بل علامات دالة على طبيعة تنظيم لا يحتمل الاختلاف، ولا يعترف بالتعدد، ولا يرى في الخروج عن خطه سوى تهديد وجودي يستوجب السحق. حين يتحول الخلاف إلى جريمة، وحين تُلغى السياسة لصالح الأمن والتنظيم، تصبح الخيانة ممارسة متبادلة، لا خطيئة استثنائية، ومنهج للقضاء على الأعداء.

غير أن الخطر الأكبر لم يتجسد داخل التنظيم وحده، بل بلغ ذروته حين انتقل هذا النسق المغلق من السرية إلى الحكم، ومن التنظيم إلى الدولة. هنا، لم تتحول الحركة الإسلامية إلى دولة، بل حوّلت الدولة إلى تنظيم. ذابت الحدود بين العام والخاص، وبين المؤسسي والشخصي، وبين السيادة والمصلحة. صارت أجهزة الدولة امتدادًا لصراعات داخلية، وصار القرار الوطني رهينة حسابات فئوية، لا معايير مصلحة عامة.

في عهد الحركة الإسلامية، لم تتعرض الدولة السودانية للاختراق فحسب، بل تعرّت بالكامل. تآكلت المؤسسات، وتفكك مركز القرار، وتحولت الدولة إلى فضاء مفتوح تتنازع فيه شبكات مصالح، وأجنحة أمنية، ومراكز نفوذ تبحث عن المال والسلطة والحماية. ومع تمدد الفساد، وانهيار منظومة القيم، وانعدام المحاسبة، لم يعد الانتماء الوطني رادعًا، ولا القسم الوظيفي التزامًا أخلاقيًا، ولا السرّ العام مصونًا.

في هذا المناخ، وُلدت الخيانة الأخطر: خيانة الوطن نفسه. لم تعد السيادة خطًا أحمر، ولا المعلومة شأنًا سياديًا، ولا القرار الوطني ملكًا للشعب. كل شيء صار قابلًا للبيع، أو التسريب، أو المقايضة. وفي طريق البحث المحموم عن المال، أو الغطاء السياسي، أو الحماية الخارجية، لم يتورع كثيرون عن أن يكونوا أدوات طيّعة في يد أجهزة استخبارات أجنبية، لا نتيجة اختراق قسري، بل طوعًا واختيارًا

وهنا انقلب المشهد بصورة فاضحة: لم تعد أجهزة الاستخبارات العالمية تبحث عن عملاء داخل السودان، بل صار العملاء هم من يبحثون عن أجهزة تُجنّدهم. مسؤولون، نافذون، وسطاء، سماسرة سياسة وأمن، يتنقلون بين العواصم، يعرضون خدماتهم، ومعلوماتهم، ومواقفهم، مقابل المال أو النفوذ أو الحماية. لم يكن ذلك تفوقًا استخباراتيًا خارجيًا، بقدر ما كان انهيارًا أخلاقيًا داخليًا شاملًا.

هذا الانكشاف لم يكن صدفة، ولا نتيجة مؤامرة خارجية خالصة، بل ثمرة مباشرة لحكم تنظيم شرعن الخيانة باسم الضرورة، وكسر العهود باسم المصلحة، وأدار الدولة بلا معايير أخلاقية. حين تسقط الأخلاق من السياسة، تصبح الخيانة سلوكًا يوميًا عاديًا، لا يثير الدهشة، بل يُبرَّر تحت عناوين جاهزة: فقه المرحلة، مقتضيات الأمن، معركة الوجود.

ومن هنا، لا تبدو الحروب، ولا الانقسامات، ولا الانهيار الذي نعيشه اليوم، أحداثًا مفاجئة، بل نتائج منطقية لمسار طويل أُسّس على الغدر، وتغذّى على نقض العهود، وانتهى بتفكيك الدولة من الداخل. تنظيم لم يعرف الوفاء داخل صفوفه، لا يمكن أن يُنتج وفاءً للوطن. ومن اعتاد خيانة رفاقه، لن يتردد في خيانة شعب بأكمله حين تتعارض مصالحه مع بقاء السلطة.

في هذا العدد، تضع «أفق جديد» الإطار العام لهذا الملف: الخيانة باعتبارها منهجًا، لا حادثة؛ وبنية، لا انحرافًا. وفي الأعداد القادمة، سنمضي أبعد، حلقةً بعد حلقة، في تفكيك:

خيانة الأفراد لبعضهم داخل التنظيم،

وخيانة التنظيم للتنظيم،

ثم خيانة التنظيم للسودان، دولةً وشعبًا وسيادة،

بالوقائع، والأسماء، والسياقات، ومن دون مواربة

هذه ليست دعوة للثأر، ولا تصفية حسابات سياسية، بل شهادة للتاريخ. فالتاريخ الذي لا يُكتب بصدق، يُعاد تمثيله في صورة كوارث جديدة. و«أفق جديد» اختارت، منذ هذا العدد، أن تفتح الملف كاملًا، لأن الحقيقة—مهما كانت موجعة—أقل كلفة من استمرار الكذب، وأقل دمًا من صمتٍ طال أكثر مما ينبغي.

الغلاف

وجهات نظر

على حافة الأفق ...

مساءلة الموروثات الثقافية السودانية
د. صلاح عوض — 10

العبث القضائي في زمن الحرب.. القانون كواجهة لتصفية الحسابات
حيدر المكاشفي — 13

دولة 56 (المستقلة).. سبعين سنة في انتظار (البركة)..!؟ (2-2)
شمس الدين ضوالبيت — 26

بناء كتلة مدنية عريضة لأيقاف الحرب.. ضرورة ملحة
الهادي الشواف — 34

السودان وإمكانية تحويل الصراع إلى فرصة لتحقيق السلام والتنمية
وئام كمال — 37

ضبط بوصلة الحركة النسوية مدخل لهندسة السلام المستدام في السودان
محمد الأمين عبد النبي — 42

حلم تحقق... ودولة تعثرت
إبراهيم هباني — 49

هل يمتد مجلس سلام غزة إلى السودان لإنهاء الحرب بمنطق المقاولة وتجاوز الفيتو الدولي؟
أحمد عثمان محمد المبارك — 59

السودان على حافة الهاوية الاقتصادية: لماذا فشلت كل الحلول؟
عمر سيد احمد — 62

حكاية من بيئتي (22) **آبـري بالفـاكس**
محمد أحمد الفيلابي — 77

أطفـال بـلا تعليـم.. جيل مهدد بالضياع — 04

أوبئـة الحـرب.. تفشي مقلق للملاريا وحمى الضنك في الخرطوم والجزيرة — 07

سوء التغذية يهدد حياة الأطفال في السودان — 16

من تنظيم عقائدي إلى شبكة مصالح مسلحة (1)
الحركة الإسلامية تاريخ طويل من الخيانات ونقض العهود — 19

صحفيون سودانيون يتحدّون أهوال الحرب بجوائز عالمية — 39

نيوزويك: احتمالات عزل ترامب تصل ذروتها وفق تنبؤات أميركية — 52

اخضرار الخرطوم.. كأن الحرب لم تكن يوماً — 54

شرحبيل أحمد.. حضور الوطن في ظل الغياب — 56

معرض القاهرة الدولي للكتاب.. عـرس الثقـافـة وريـادة الوعـي — 80

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

أطفال بلا تعليم..
جيل مهدد بالضياع

ملخص

يواجه السودان واحدة من أسوأ أزمات التعليم في العالم نتيجة الحرب المستمرة، التي أدت إلى تدمير واسع للبنية التحتية وتدهور الأوضاع الإنسانية. وقد حذّرت منظمة «أنقذوا الأطفال» من حرمان أكثر من 8 ملايين طفل من التعليم، في أطول إغلاق للمدارس يشهده العالم، متجاوزًا حتى فترات جائحة كوفيد-19.

أسهمت الأوضاع الأمنية والاقتصادية في إغلاق مئات المدارس وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، خاصة بين الأطفال من الأسر النازحة أو الفقيرة. وأكد معلمون أن فقدان المعيل، واضطرار الأطفال للعمل، جعلا العودة إلى التعليم أمرًا بالغ الصعوبة، ما يهدد باتساع الفاقد التربوي وآثاره طويلة المدى.

تُعد مناطق دارفور وكردفان الأكثر تضررًا، حيث لا تعمل سوى نسب ضئيلة من المدارس، فيما تحولت أخرى إلى ملاجئ للنازحين أو تعرضت للتدمير. كما أدى توقف صرف الرواتب إلى مغادرة أعداد كبيرة من المعلمين، مما عمّق انهيار العملية التعليمية وأفقد المدارس الحد الأدنى من الاستقرار.

يعيش المعلمون أوضاعًا معيشية قاسية مع رواتب متدنية لا تغطي أساسيات الحياة، وسط مطالبات عاجلة بتحسين الأجور وسداد المتأخرات. وتحذر منظمات دولية من أن إهمال التعليم سيترك جيلًا كاملًا رهينة للصراعات، مؤكدة أن إنقاذ التعليم يظل ممكنًا عبر سياسات إصلاحية شاملة تضعه في صدارة أولويات التعافي من الحرب.

في ظل استمرار الحرب، وتفاقم الأوضاع الإنسانية والتدمير الواسع للبنية التحتية، يواجه السودان حاليًا واحدة من أسوأ أزمات التعليم في العالم الذي يعاني من تحديات تؤثر في جودته وقدرته على تلبية احتياجات المجتمع.

وفي 22 يناير الجاري حذرت منظمة «أنقذوا الأطفال»، من أن الحرب الدائرة في السودان تسببت في حرمان أكثر من 8 ملايين طفل من التعليم، فيما وصفته بأنه أطول فترة إغلاق للمدارس في العالم.

وقالت المنظمة في بيان تلقته «أفق جديد»، إن أكثر من 8 ملايين طفل، أي ما يقارب نصف عدد الأطفال في سن التعليم في البلاد، أمضوا 484 يوماً دون دخول أي فصل دراسي، مؤكدة أن هذه المدة تتجاوز حتى فترات الإغلاق التي شهدها العالم خلال جائحة كوفيد 19-.

يقول المدرس بالمرحلة الابتدائية، رفعت يوسف: «خلال سنوات الحرب أُغلقت مئات المدارس في المناطق غير الآمنة بفعل استمرار الصراع المسلح، الأمر الذي إلى حرمان آلاف الأطفال من فرص التعلم، ووضعهم فعليًا خارج المنظومة التعليمية».

وأوضح يوسف في حديثه لـ«أفق جديد»، أن التعقيدات الأمنية والاقتصادية، أدت إلى ارتفاع معدلات التسرّب المدرسي بشكل ملحوظ، خاصة بين الطلاب من الأسر التي تواجه أوضاعًا اقتصاديّة صعبة أو فقدت معيلها بسبب الحرب.

ويعاني السودان من تداعيات الحرب المستمرة منذ عام 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، والتي أسفرت عن عشرات آلاف القتلى ونزوح ملايين المدنيين، إلى جانب تدمير واسع للبنية التحتية، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم.

من جهتها تقول المدرسة بالمرحلة الثانوية، نادية بابكر: «أعداد كبيرة من الأسر النازحة صعوبات معيشيّة، تجعل عودة أبنائها إلى المدارس أمرًا شائكًا ومعقدًا».

وأشارت نادية في حديثها لـ«أفق جديد»، إلى أن ضعف الإمكانيات المادية، واضطرار بعض الأطفال للعمل لإعالة أسرهم، عوامل تُبقي نسبة غير قليلة من الطلاب خارج أسوار التعليم، ما يهدد بزيادة الفاقد التربوي، وما يرافقه من تأثيرات طويلة الأمد في التنمية البشرية.

وبحسب منظمة «أنقذوا الأطفال»، يواجه السودان اليوم إحدى أسوأ أزمات التعليم عالميًا، حيث أُغلقت أعداد كبيرة من المدارس بالكامل، كما تعرضت أخرى للتدمير أو تم تحويلها إلى ملاجئ للنازحين.

ويُعدّ إقليم دارفور، الذي يقع معظمه تحت سيطرة قوات الدعم السريع، الأكثر تضررا، إذ لا تعمل في ولاية شمال دارفور سوى 3% من أكثر من 1100 مدرسة.

وكانت قوات الدعم السريع قد سيطرت في أكتوبر الماضي على مدينة الفاشر عاصمة الولاية، مما عزّز قبضتها على الإقليم بأكمله.

ومنذ ذلك الحين، امتد القتال إلى إقليم كردفان المجاور، حيث تشهد المنطقة توسعا تدريجيًا لنفوذ قوات الدعم السريع، وفي ولاية غرب كردفان، لا تتجاوز نسبة المدارس العاملة حاليا 15%، وفق المنظمة.

وأشار البيان إلى أن عددًا كبيرًا من المعلمين اضطروا إلى ترك وظائفهم بسبب تعليق صرف الرواتب، مما فاقم انهيار العملية التعليمية في البلاد.

بالنسبة إلى الخبير التربوي، الفاتح حسن، إن أعداد كبيرة من المدارس خاصة في القرى والبلدات والأرياف البعيدة تعاني ضعفًا حادًا في البنية التحتية، حيث يجلس التلاميذ على الأرض أو تحت ظلال الأشجار.

وأوضح حسن في حديثه لـ«أفق جديد»، أن البيئة التعليمية في الوقت الحالي غير مناسبة، والوضع يزداد سوءًا مع كثافة الطلاب وتوقف رواتب المعلمين لأشهر طويلة.

ويعيش المعلمون والمعلمات واحدة من أقسى مراحل الاستهداف المعيشي في تاريخهم – وفق لجنة المعلمين السودانيين- حيث تدهورت أوضاعهم إلى مستويات غير مسبوقة باتت تهدد حياتهم وحياة أسرهم بالموت البطيء نتيجة الفقر والتجويع.

وحسب اللجنة، فقد ظل المعلمون منذ اندلاع الحرب يؤدون واجبهم الأخلاقي والمهني في ظروف بالغة القسوة دون حماية ودون أجر عادل، ودون حد أدنى من مقومات العيش الكريم في وقت تتراكم فيه الأعباء المعيشية يومًا بعد يوم وسط صمت رسمي مريب.

وأوضحت اللجنة أن مرتبات الدرجة الأولى (قرابة 30 عامًا خدمة) لا يزيد المرتب عن 220 ألف جنيه سوداني، وهو مبلغ لا يفي بأبسط متطلبات أسرة صغيرة في ظل الغلاء الفاحش. والدرجة التاسعة (مدخل الخدمة) لا يزيد المرتب عن 80 ألف جنيه سوداني. والعامل لا يتجاوز إجمالي ما يتقاضاه 25 ألف جنيه سوداني.

ووفق اللجنة، فإن هذه المرتبات لا تغطي حتى كلفة المواصلات وتضع المعلم والعامل امام واقع قاس من العجز والعوز وأصبحت مهما اختلفت درجاتها جميعها تحت خط الفقر المدقع.

وطالبت لجنة المعلمين بزيادة الحد الأدنى للأجور إلى 216.000 جنيه سوداني كحد أدنى لا يقل عن متطلبات البقاء، ودفع متأخرات المرتبات (14 شهرًا) فورًا لكل العاملين بالدولة دون استثناء، وإعادة جميع البدلات والعلاوات التي تم حذفها بذريعة الإجازة لكل العاملين بالدولة.

وفي تحذير شديد اللهجة، قالت رئيسة منظمة «أنقذوا الأطفال» انجر آشينغ إن الفشل في الاستثمار في التعليم سيؤدي إلى «ترك جيل كامل أسير مستقبل تحكمه الصراعات لا الفرص».

وفي السياق ذاته، دان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك الأسبوع الماضي تصاعد الهجمات المتكررة على البنية التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق والمدارس، معربا عن قلقه البالغ مما وصفه بـ»عسكرة المجتمع» وتزايد تجنيد الأطفال في النزاع.

التعليم في السودان يواجه أزمات مركبة، لكن آفاق الإصلاح تظل ممكنة، بتهيئة بيئة المدارس وتبني سياسات تعليمية مبتكرة وشاملة، وتجويد المناهج وتدريب المعلمين بصورة أكثر كفاءة وتعزيز استخدام التكنولوجيا، لتستطيع البلاد أن تنهض من تحت ركام الحرب والقدرة على تلبية احتياجات المجتمع.

أوبئة الحرب..

تفشي مقلق للملاريا وحمى الضنك في الخرطوم والجزيرة

ملخص

أعادت الحرب المستمرة في السودان، وانهيار النظام الصحي وتدهور الخدمات الطبية، تفشي الملاريا وحمى الضنك إلى الواجهة، خاصة في ولايتي الخرطوم والجزيرة.

وتفاقمت الأزمة مع توقف معظم المستشفيات وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية، ما زاد من المعاناة الإنسانية ووسع نطاق الخطر الوبائي.

حذّرت جهات طبية من تصاعد مقلق في الإصابات، حيث سُجلت آلاف الحالات وعشرات الوفيات خلال أشهر قليلة، وسط تقديرات رسمية تشير إلى ملايين الإصابات بالملاريا سنويًا. ورغم محاولات وزارة الصحة تنفيذ حملات مكافحة، لا تزال الطواقم الطبية عاجزة عن مجاراة حجم التفشي في ظل ضعف البنية التحتية.

كشف مواطنون ومنظمات دولية عن واقع صحي كارثي، يتمثل في اكتظاظ المرافق القليلة العاملة، وارتفاع أسعار الأدوية، واستهداف غير مسبوق للقطاع الصحي. وأكدت منظمة الصحة العالمية أن السودان يسجل النسبة الأكبر عالميًا من الوفيات الناتجة عن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية.

تواجه السلطات الصحية تحديات إضافية، أبرزها المياه الراكدة ومخلفات الحرب التي تساعد على تكاثر البعوض، مع تحذيرات من تجاوز العتبة الوبائية واحتمال تفشي أمراض أخرى كالكوليرا. ويؤكد مختصون أن احتواء الأزمة يتطلب تدخلات وقائية عاجلة ودعمًا دوليًا سريعًا لمنع تحول الوضع الصحي إلى كارثة شاملة.

بسبب استمرار الحرب في السودان وانهيار النظام الصحي ونقص الخدمات الطبية، والتفشي الواسع للأمراض والأوبئة وسوء التغذية، عادت حمى الضنك والملاريا إلى الواجهة مرة أخرى في ولايتي الخرطوم والجزيرة ما أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية.

وتشهد عدة ولايات وعلى رأسها العاصمة الخرطوم والجزيرة، تصاعداً كبيرًا في حالات الإصابة بالملاريا، وسط تحذيرات صحية غير مسبوقة.

ومنذ إطلاق الرصاصة الأولى منتصف أبريل 2023 توقفت المستشفيات عن العمل وتحولت معظمها إلى ثكنات عسكرية لقوات الدعم السريع التي سيطرت على العاصمة الخرطوم منذ الأيام الأولى للنزاع المسلح.

وفي ديسمبر الماضي حذرت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، من تفشي وباء الملاريا في عدد من ولايات البلاد، حيث سُجلت أكثر من ألفي حالة إصابة و80 حالة وفاة خلال الشهرين الماضيين.

وفي سبتمبر الماضي، بدأت وزارة الصحة إجراءات للحد من انتشار الأوبئة في الخرطوم عبر الفرق الجوالة وحملات رش الرزاز ضمن خطتها لمكافحة الملاريا وحمى الضنك.

وفي ظل انهيار البنية التحتية الصحية المتهالكة، تسعى الطواقم الطبية للتعامل مع الموجة المتسارعة من الإصابات، وسبق أن قال وزير الصحة الاتحادي، الدكتور هيثم محمد إبراهيم، إن البلاد تسجل أكثر من 3 ملايين إصابة سنويا بالملاريا، إلى جانب عدد كبير من الوفيات.

ويقول المواطن، عيسى عبد الله، إن «الوضع الصحي الحالي يُشكل تهديدًا وبائيًا واسع النطاق يهدد شريحة واسعة من السكان».

وأوضح عبد الله في حديثه لـ "أفق جديد"، «اختفت الملاريا لفترة محدودة، لكن سرعان ما عادت تهدد حياة الآلاف في الخرطوم وبحري وأم درمان، وعدد من المدن الأخرى».

وأضاف: «العيادات مكتظة بالمرضى الذين يعانون من حمى الضنك والملاريا. الأدوية متوفرة عكس الأشهر الماضية، لكن الأسعار غالية وليست في متناول الأيدي».

وفي 23 ديسمبر الماضي، كشفت منظمة الصحة العالمية، عن أرقام صادمة تتعلق بالهجمات على مرافق الرعاية الصحية في السودان، مؤكدة أن البلاد تسجل النسبة الأكبر من الوفيات العالمية المرتبطة باستهداف القطاع الصحي، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي.

وقال ممثل منظمة الصحة العالمية في السودان الدكتور شبل صهباني، في حوار صحفي نُشر عبر موقع الأمم المتحدة: «تحققت منظمة الصحة العالمية من أكثر من 200 هجوم، أو تحديدًا 201 هجوم، منذ بداية الحرب، مما أسفر عن مقتل 1،858 من العاملين في مجال الصحة والمرضى وعائلاتهم. في عام 2025 وحده، وثّقت منظمة الصحة العالمية 65 هجوما أسفرت عن مقتل 1620 شخصا - أي بزيادة تقارب 700% عن عدد الوفيات في عامي 2023 و2024. ولتقديم مثال أوضح، فإن الوفيات التي حدثت في السودان نتيجة للهجمات على مرافق الرعاية الصحية في عام 2025 تمثل أكثر من 80% من إجمالي الوفيات العالمية التي وثّقتها منظمة الصحة العالمية».

من جهتها تقول المواطنة، هاجر عيسى: «أصيب جميع أطفالي بالملاريا وحمى الضنك، والمستشفيات مكتظة، ولا نعرف إلى أين نتجه. نحن نعيش في خوف دائم من الوباء المنتشر بكثافة».

وأشارت هاجر في حديثها لـ "أفق جديد"، «ولاية الخرطوم تشهد زيادة ملحوظة في حالات الملاريا، خاصة في فصل الشتاء إذ يتكاثر البعوض بكثافة مرعبة.

وخلال الأسابيع الماضية كشفت وزارة الصحة عن نقص في أدوية الملاريا بعدد من الولايات، بما في ذلك الخرطوم، كما أعلنت عن استراتيجية لامركزية لمعامل الصحة العامة في 6 ولايات للكشف المبكر عن الأوبئة.

وكشفت التقارير الرسمية عن ارتفاع حالات الملاريا وتجاوز معظم الولايات للعتبة الوبائية، إلى جانب استمرار تدفق النازحين، مع التحسب لاحتمال ظهور حالات كوليرا.

وكشف مدير عام وزارة الصحة في ولاية الخرطوم، فتح الرحمن محمد الأمين، عن تحديات كبيرة تواجه القطاع الصحي، أبرزها تصريف المياه الراكدة داخل المنازل وإزالة الأنقاض ومخلفات الحرب، التي تسهم في تكاثر البعوض وزيادة خطر تفشي الأوبئة.

وأوضح الأمين في حديثه لـ "أفق جديد"، أن جهود مكافحة النواقل لن تكون كافية دون معالجة هذه المشكلة، وأن السلطات الصحية تراقب الوضع الوبائي بشكل مستمر، مع تسجيل حالات مرتبطة بالمواسم، خصوصًا

مرض الملاريا.

وحذر من تفاقم المشكلة بسبب خلو عدد كبير من المنازل، لكنه شدد على أن الخسائر الصحية يمكن تقليلها بنسبة تصل إلى 95 في المائة في حال تنفيذ التدخلات الوقائية المطلوبة.

واللافت حسب الدراسات التصاعد الملحوظ في حالات الملاريا الحبشية، التي شكلت نحو 27% من الإصابات في عدد من المناطق، رغم أن الملاريا المنجلية تظل الأخطر على الإطلاق.

ومع استمرار النزاع المسلح، فإن الوضع الصحي يمضي من سيئ إلى أسوأ، إذ تعرض القطاع الصحي بولاية الخرطوم لأضرار بالغة خلال العام الأول من الحرب، حيث خرج نحو 70% من المستشفيات عن الخدمة كليًا أو جزئيًا نتيجة القصف والنهب وانعدام الإمدادات.

كما تعرض أكثر من 120 مستشفى في القطاعين العام والخاص للنهب، ما فاقم من تدهور الخدمات الصحية وقلّص قدرة الولاية على الاستجابة للاحتياجات العلاجية المتزايدة.

وتعرضت البنية التحتية المرجعية لأضرار بالغة، أبرزها تدمير المعمل القومي «استاك» وبنك الدم المركزي، وخروج المراكز المرجعية الرئيسية بالولاية عن الخدمة، الأمر الذي أثر مباشرة على خدمات التشخيص ونقل الدم، ورفع من مخاطر التأخير العلاجي، خاصة للحالات الحرجة والطوارئ.

ومع استمرار تفشي الأوبئة والأمراض وارتفاع أعداد العائدين، تبدو مدن العاصمة الخرطوم، ومناطق أخرى، في موقف حرج، في سباق مع الزمن لاحتواء الوباء.

ويتطلب الوضع الصحي المتهالك دعمًا قويًا وسريعًا من المجتمع الدولي، وتنسيقاً بين الجهات الحكومية والمجتمعية، لمنع تحول الأزمة الصحية الراهنة إلى كارثة شاملة.

على حافة الأفق ...

مساءلة الموروثات الثقافية السودانية

د. صلاح عوض

ملخص

يطرح المقال فكرة أن الحرب في السودان لا يمكن فهمها فقط عبر السياسة والاقتصاد، بل بوصفها نتاجًا ثقافيًا أيضًا. فالموروثات الثقافية، حين أُعيد توظيفها سياسيًا وعسكريًا، تحولت إلى حاضنة رمزية للعنف، وأسهمت في تطبيع الحرب ومنحها شرعية اجتماعية، عبر تبريرات أخلاقية ودينية وشعبية.

يشير الكاتب إلى محددات ثقافية أساسية غذّت العنف، أبرزها العصبية القبلية وتقديم الولاءات الأولية على المواطنة، وقيمة "النصرة" المنفصلة عن العدالة، إضافة إلى الموروث الشفهي الذي يمجّد القوة والثأر ويصنع من المحارب نموذجًا للبطولة والرجولة. كما لعبت ثقافة السلاح والذكورية السياسية واحتقار التسوية دورًا في جعل الحرب لغة مقبولة في المجال العام.

يلفت إلى خطورة الذاكرة الجماعية المثقوبة وغياب المساءلة، حيث لم تُدان الجرائم أخلاقيًا ولم تتحول التجارب الحربية إلى دروس، إلى جانب توظيف الدين تعبويًا عبر اختزال قيمه في الطاعة والاصطفاف، بما يبرر العنف ويغيب العدالة والحرمة الإنسانية.

يخلص الكاتب إلى أن بناء السلام يتطلب مشروعًا ثقافيًا طويل الأمد، يقوم على تفكيك رموز تمجيد العنف وإعادة تعريف مفاهيم البطولة والرجولة والقيادة، واستعادة الذاكرة بوصفها عدالة. هذا التحول لا تقوده الدولة وحدها، بل تحالف اجتماعي واسع تقوده القواعد: المبدعون، المعلمون، النساء، الشباب، والصحفيون، مستلهمًا تجارب مثل رواندا، من أجل سودان بلا حرب ولكن بذاكرة واعية بها.

الحرب الراهنة لم تكن الأولى في السودان ولكنها الأكثر شمولاً وسبقتها سلسلة متواصلة من الحروب و النزاعات المسلحة، وفي تناول التحليلات المتكررة لهذه الحالة الملتهبة دوما يكون التركيز على العوامل السياسية و الاقتصادية، مثل فشل بناء الدولة الوطنية، أو التهميش التنموي، أو الصراع على السلطة و الموارد. غير ان هذا التركيز على أهميته، ظل يغفل بعداً حاسماً يتمثل في العامل الثقافي بوصفه حاضنة رمزية و سلوكية للعنف.

وهنا نحاول الاسهام لإزالة هذه « الغفلة «عبر مساءلة الموروثات الثقافية السودانية ليس بوصفها تراثاً ثابتاً بل باعتبارها منظومة ديناميكية أعيد توظيفها سياسياً و عسكرياً، وأسهمت في تطبيع الحرب و اضفاء شرعية اجتماعية عليها.

و بدءا نشير الي « الثقافة» بوصفها منظومة من القيم و الرموز و المعاني التي توجه السلوك الاجتماعي، ومنها لا يفهم العنف فقط كفعل مادي، بل كمنتج ثقافي تسبقه عمليات تبرير رمزي و أخلاقي.

وعند استدعاء أدوات التحليل النقدي للأدبيات التاريخية و السياسية السودانية مقرونة بالخطاب الشعبي، السياسي و الديني المرتبط بالحرب، يمكن لنا ان نصل الي المحددات ادناه:

العصبية القبلية و الولاءات الأولية، رغم التعدد الأثني و الثقافي إلا ان هذا التعدد لم يصهر في إطار وطني جامع، و بدلاً عن ذلك إستمرت القبلية كوحدة ولاء أساسية تقدم فيها رابطة الدم و الجهة علي رابطة المواطنة.

في الثقافة السودانية التقليدية، تعد « النصرة « قيمة أخلاقية عليا لكنها كثيراً ما انفصلت عن معيار العدالة، لتصبح نصرة مطلقة للجماعة. في سياق الحرب، تحولت هذه القيمة الي أداة تعبئة حيث جرى تصوير الصراع بوصفه دفاعاً عن الشرف و الوجود ، لا نزاعاً سياسياً قابلاً للحل.

الموروث الشفهي وتمجيد العنف، يلعب الموروث الشفهي - من شعر وغناء وسير شعبية- دوراً مركزياً في تشكيل الوعي الجمعي. وعلى الرغم من دوره في حفظ الذاكرة، إلا انه غالباً ما يربط البطولة بالقوة الجسدية والغلبة، يمجد الثأر بوصفه إستعادة للكرامة و يرسخ صورة المحارب كرمز للرجولة المكتملة.

وفي الحرب الراهنة اعيد توظيف هذه الرموز في الأغاني الحماسية و الشعارات القتالية ما اسهم في تطبيع العنف و اضفاء بعد احتفالي عليه.

ثقافة السلاح والحرب بوصفها نمط عيش، في أقاليم عاشت حروباً طويلة مثل دارفور و جبال النوبة، وفيها تشكلت ثقافة تري السلاح جزءا من الحياة اليومية مع الزمن، لم تعد الحرب إستثناءا، بل مصدر دخل، وسيلة صعود اجتماعي و أداة تفاوض مع الدولة.

إنتقال هذه الثقافة الي المركز خلال الحرب الدائرة اليوم كشف ان « مدنية « المدن السودانية كانت هشة قائمة علي غياب العنف لا علي تجاوزه ثقافياً.

الذكورية السياسية و احتقار التسوية، حيث اتسمت الثقافة السياسية السودانية بطابع ذكوري واضح، حيث تربط القيادة بالحسم و القوة، بينما تصور التسوية و التفاوض كعلامات ضعف و هذا التصور أفضي لتهميش الأدوار المدنية و خاصة النسوية و عزز حضور العسكر بوصفهم « حماة الوطن « و جعل الحرب لغة سياسية مقبولة.

الذاكرة الجماعية المثقوبة و غياب المساءلة، لم يشهد السودان عمليات جادة للعدالة الانتقالية أو مراجعة نقدية لتاريخه الحربي، ونتيجة لذلك لم تدان الجرائم وصفها جرائم أخلاقية، لم تتحول الذاكرة الي أداة تعلم و منها استمرت الحرب كخيار سياسي مشروع.

الدين كموروث تعبوي، وهنا نقول ان المشكلة لا تكمن في الدين ذاته بل في توظيفه الثقافي حيث جري اختزال القيم الدينية في الطاعة و الاصطفاف و تبرير العنف باسم الضرورة او الفتنة و منها تغييب قيم العدالة و الحرمة الإنسانية.

نخلص الى أن الحرب في السودان ليست فقط فشلاً سياسياً، بل اخفاقاً ثقافياً عميقاً. فالموروثات التي لم تراجع نقدياً تحولت إلى موارد رمزية لتبرير العنف، و عليه فان بناء السلام يقتضي مشروعاً ثقافياً الأفق.

وأيضا يجئ السؤال هل يمكن تأسيس ثقافة علي نقيض الثقافة المنتجة للحرب؟

تأسيس الثقافات لن يكون فعلاً تلقائياً ولا أخلاقياً مجرداً، بل مشروع تاريخي طويل يتطلب صراعاً ثقافياً منظماً باعتبار ان الثقافة لا تلغي بقرار ولا تستبدل بخطاب و عظي.

لكنها تفكك ويعاد تركيبها عبر نزع الشرعية عن أنماط رمزية بعينها (تمجيد العنف)، و إعادة تعريف القيم المركزية (الرجولة، البطولة، الشرف، القوة مع إنتاج روايات و حكي بديل

قابل للتداول الشعبي مع تأكيد ان الثقافة لا تسقط بل تهزم رمزيا و يكون ذلك عبر آليات مجربة وفاعلة، و يكون منها المناهج التعليمية و التربوية، الميديا، الأغنية و السيرة الذاتية للضحايا لا المحاربين.

وتكون مرتكزات هذه الاليات، نزع البطولة باعتبارها حماية الحياة و قول الحقيقة، و تفكيك العصبية لصالح المواطنة ليس عبر انكار القبيلة بل عبر ارتباطها بالعنف و تحويلها الي رابطة اجتماعية لا سياسية -عسكرية.

وكذلك يمكن إضافة اليات اخرى فعل الحوارات المجتمعية المحلية، و سن قوانين تجرم العنف الجماعي.

الرجولة و القيادة التي بالضرورة انتقال فهمهم من السيطرة إلى المسئولية، من القسوة إلى الرعاية حتي الغلبة إلى القدرة على الحل بالتالي يمكن لنا تفكيك صورة القائد المنقذ .واستعادة الذاكرة بوصفها عدالة، ولا سلام دون ذاكرة كاملة، و ذلك بتسمية الجرائم، الاعتراف بالضحايا، تحميل المسؤولية الأخلاقية، و ذلك عبر لجان الحقيقة، متاحف ذاكرة، شهادات علنية مع توثيق شعبي إضافة للرسمي. وتحرير الدين من وظيفته التعبوية وذلك بإعادة الدين الي مركزه القيمي لا موقعه السياسي التعبوي، ويكون ذلك عبر إصلاح الخطاب الديني، تدريب الائمة، بالتالي يتحالف الدين مع حقوق الانسان لا مع السلاح.

بالطبع هنالك سؤال يأتي بعد هذا التشريح الموجز، وهو من يقود هذا التحول، قطعا ليس الدولة وحدها و ليس النخبة الثقافية فقط، بل هو واجب تحالف اجتماعي واسع علي رأسه المبدعون و المعلمون، النساء و الشباب و الصحفيون مع مبادرات قاعدية لان التحول الثقافي لا يدار من فوق بل يراكم في الأسفل.

هذّ الأنتباهة حول مساءلة الموروثات الثقافية جاءت بعد تعقب وفحص نقدي للتجربة الرواندية التي هزمت عقلية الإبادة الجماعية التي حصدت أرواح مليون مواطن في خلال مائة يوم، فهل لنا ان نفكر بعمق نحو سودان بلا حرب و لكن بذاكرة الحرب العلنية.

العبث القضائي في زمن الحرب.. القانون كواجهة لتصفية الحسابات

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى الكاتب أن المحاكمات الجارية في بورتسودان تصوّر مشهداً قضائياً عبثياً، حيث يُستدعى القانون لا لتحقيق العدالة بل لصناعة رواية سياسية تبرئ السلطة من فشلها في الحرب. تتضمن لوائح الاتهام شخصيات مدنية بارزة، أبرزها عبد الله حمدوك، في خلط متعمد بين المدني والعسكري، والخصم السياسي والمسؤول الفعلي عن العنف.

يشير إلى أن العبث يبلغ ذروته بإدراج محمد حمدان دقلو (حميدتي) بصفته "متعاوناً" مع قوات الدعم السريع التي أسسها ويقودها، ما يحوّل المحاكمة إلى مفارقة ساخرة تفرغ الإجراء القضائي من أي منطق قانوني. هنا لا يعود السؤال عن المتهم، بل عن طبيعة المحكمة نفسها: هل هي مؤسسة عدالة أم أداة سياسية لإعادة كتابة الوقائع؟.

يوضح الكاتب أن هذا النمط ليس جديداً في السودان؛ إذ يستحضر الكاتب تاريخاً طويلاً من المحاكمات الاستعراضية التي كان الاتهام فيها جاهزاً والحكم مكتوباً سلفاً، بينما يُستبعد الاقتراب من مراكز القوة الحقيقية. إنها "عدالة حسب الطلب"، ترى خصومها بوضوح، لكنها تعمى أمام المسؤولين الفعليين عن الخراب.

يخلص إلى أن هذه المحاكمات تعكس مرحلة تختلط فيها السياسة بالحرب بالقانون، حيث تُستخدم العدالة كوسيلة ردع وابتزاز واختبار لردود الفعل الداخلية والخارجية. وهي، وفق النص، لن تقود إلى إنصاف أو مصالحة، بل تمثل حلقة جديدة من العبث، ومحكمة تبحث عن منطق... فلا تجده.

في بورتسودان، حيث لجأت السلطة بجسد الدولة وتركَت عقلها خلفها، تعقد محاكمات يفترض أنها تبحث عن العدالة، لكنها في الواقع تبحث عن رواية. رواية تخفف عبء الفشل، وتوزع وزر الحرب على كل من لا ولم يحمل السلاح، أو حمله ثم خرج عن الطاعة. هكذا وبدون أدنى حرج قانوني، تضم قوائم الاتهام أسماء مدنية بارزة، على رأسها عبد الله حمدوك، رئيس وزراء حكومة الثورة، قبل أن تبلغ المحاكمة ذروة العبث بإدراج اسم محمد حمدان دقلو، مؤسس وقائد قوات الدعم السريع، بصفته (متعاوناً) مع القوة التي أنشأها ويقودها. حتى هذه النقطة قد يظن القارئ أننا أمام إجراء قانوني (أو شيء يشبهه) لولا أن قائمة المتهمين سرعان ما تسقط آخر أوراق المنطق، وتفتح الباب واسعاً للسخرية السوداء. القائمة تضم، بكل ثقة، عبد الله حمدوك، رئيس وزراء حكومة الثورة، رمزاً مدنياً لم يُعرف عنه حمل بندقية ولا إدارة مليشيا، ثم ولزيادة جرعة العبث يُدرج اسم محمد حمدان دقلو (حميدتي) نفسه، مؤسس الدعم السريع، وصاحب الجلد والرأس، والمتهم الأول في نظر العالم كله بكونه الدعم السريع ذاته. هنا لا يسع المرء إلا أن يتساءل، هل تحاكم المحكمة الدعم السريع بتهمة التعاون مع الدعم السريع، وهل نحن أمام أول قضية في التاريخ يُدان فيها الفاعل الأصلي بصفته (متعاوناً) مع نفسه، هذه ليست محاكمة، بل نكتة ثقيلة الدم، تروى بوجه جاد، وتقرأ بمرارة.. منذ هذه اللحظة لا يعود السؤال من المتهم، بل أي نوع من المحاكم هذه، وهل نحن أمام إجراء قضائي

أم تمرين سياسي متأخر، يراد له أن يعيد كتابة الوقائع بعد أن عجز عن تغييرها على الأرض.. هذه المحاكمة في جوهرها ليست استثناء، بل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من المحاكمات العبثية التي عرفها السودان، حيث يُستدعى القانون لا لكشف الحقيقة، بل لتأديب الخصوم، وتبرئة السلطة من مسؤولياتها، وإعادة إنتاج أزمة الدولة نفسها بلغة قضائية.وفي هذا الصدد ليس بعيد عن مشهد العبث القضائي بل في قلبه محاكمة الدكتور صيدلي احمد الشفا وآخرين، فمحاكمات بورتسودان ودنقلا وغيرها لا ولم ولن تسعى إلى العدالة بقدر ما تسعى إلى إنتاج رواية سياسية، رواية ساذجة لكنها ضرورية لمن يريد تبرئة نفسه من الخراب الشامل. ففي هذه الرواية، لا مسؤولية تقع على من امتلك السلاح والقرار، بل على المدنيين، والخصوم السياسيين، وأحياناً على الحلفاء السابقين عندما تنتهي صلاحيتهم. وهذا المشهد ليس جديداً على السودانيين. الذاكرة السياسية مثقلة بمحاكمات شبيهة، أريد لها أن تكون استعراضاً للقوة لا ميزاناً للحق. نتذكر محاكمات طالت الحاج آدم حين كان من قيادات المؤتمر الشعبي الذي نشرت النيابة صوره باعتباره مجرماً هارباً ومطلوبا للعدالة ولكنه حين ظهر لم يظهر وهو مخفورا بالشرطة بل وهو يتربع على كرسي نائب الرئيس بالقصر الجمهوري، ثم مالك عقار، وغيرهم، حيث كان الاتهام جاهزاً قبل التحقيق، والحكم مكتوباً قبل المرافعة، والقاضي يؤدي دور الكومبارس في مسرحية سيئة الإخراج. في كل تلك الحالات لم يكن السؤال ماذا حدث، بل من نريد إدانته اليوم، إنها عدالة حسب الطلب فالعدالة الحقيقية عمياء، أما هذه العدالة فهي حادة البصر، ترى خصومها بوضوح مذهل، لكنها تصاب بعمى مفاجئ كلما اقتربت من مراكز القوة الحقيقية. وهي عدالة مرنة إلى حد الإعجاز تتسع لإدانة رئيس وزراء مدني غادر البلاد، وتضيق عن مساءلة منظومة كاملة صنعت الحرب ومولتها وأدارتها.. الأخطر من السخرية هو ما وراءها، تحويل القضاء إلى أداة سياسية لا يسيء للضحايا فقط، بل يهدم ما تبقى من فكرة الدولة. فالدولة التي تحاكم خصومها بالهوى، وتبرئ نفسها بالخطابة، إنما تحفر قبرها القانوني بيدها. إن محاكمات بورتسودان ودنقلا وغيرها لن تصنع عدالة، ولن تقنع أحداً، ولن تعيد للسودان كرامته المهدورة. هي مجرد حلقة جديدة في مسلسل طويل من العبث السياسي، حيث يعاد تدوير الفشل في شكل اتهامات، وتغلف الكارثة بورق قانوني رخيص.. وفي بلد اعتاد مثل هذه المشاهد، لم تعد المفارقة في غرابة الاتهام، بل في أن من يصوغونه ما زالوا يتوقعون من الناس أن يصدقوه.. وفي المحصلة يمكن القول اجمالا إن هذه الخطوة تحمل أكثر من دلالة ولا يمكن اختزالها في تفسير واحد، لكنها تعكس بوضوح طبيعة المرحلة السياسية والقانونية التي يمر بها السودان بعد الحرب، فمن حيث التوقيت وحجم القضية (أكثر من 200 متهم، بينهم قادة عسكريون وسياسيون مدنيون بارزون)، فإن المحاكمة تبدو رسالة سياسية تجري محاولة تمريرها عبر إجراء قانوني. فجمع هذا الطيف الواسع من الخصوم في دعوى واحدة يثير تساؤلا مشروعا حول ما إذا كانت النيابة تسعى فقط لإعادة رسم المشهد السياسي وإقصاء فاعلين بعينهم. ايضا يمكن اعتبار الخطوة محاولة لتكميم الأفواه، خاصة مع إدراج شخصيات مدنية معروفة بمواقفها السياسية المعارضة للحرب، لم تعرف عنها مشاركة مباشرة او غير مباشرة في أعمال عسكرية. في هذه الحالة، تتحول العدالة من أداة إنصاف إلى أداة ردع سياسي، وهو ما يضعف الثقة في استقلال القضاء حتى لو كانت بعض التهم الموجهة لآخرين (قيادات الدعم السريع) خطيرة ومثبتة. كذلك يمكن قراءة هذه المحاكمة باعتبارها وسيلة ابتزاز سياسي أو ضغط، سواء على المتهمين أنفسهم أو على حواضنهم الإقليمية والدولية، خصوصاً في ظل صراع الشرعيات ومحاولات كسب الاعتراف الخارجي. ففتح ملفات ثقيلة مثل الإرهاب والجرائم ضد الإنسانية تعتقد السلطة القائمة انها توفر لها أوراق تفاوض قوية، حتى قبل صدور أي أحكام. وبالضرورة لا يمكن استبعاد المحاكمة من أن تكون بالونة اختبار، اختبار لردود الفعل الداخلية (الشارع، القوى السياسية، المؤسسة القضائية) والخارجية (المجتمع الدولي، المنظمات الحقوقية). فإذا واجهت الخطوة رفضا واسعا أو ضغوطا دولية، قد يتم تجميدها أو تفكيكها تدريجيا أما إذا مرت دون كلفة كبيرة، فقد تتحول إلى نهج دائم في إدارة الصراع السياسي.. والخلاصة في تقديري ان هذه المحاكمة تقف عند تقاطع القانون والسياسة والحرب ولا يمكن أن تكون خطوة نحو العدالة الحقيقية، وتبقى فقط كأداة صراع لا كمسار عدالة مهما ادعوا غير ذلك.. محكمة تبحث عن منطق... فلم تجده..

سوء التغذية يهدد حياة الأطفال في السودان

ملخص

تسببت الحرب المستمرة في السودان في تفاقم أزمة سوء التغذية، خاصة وسط الأطفال، نتيجة النزوح الواسع وتدهور الأوضاع المعيشية والخدمية. ورغم أن الظاهرة كانت موجودة قبل الحرب في بعض الولايات، إلا أن النزاع ضاعف أعداد المصابين وجعل الوضع أكثر خطورة، خصوصًا في دارفور وكردفان وشرق السودان.

تشير تقديرات لجنة الأطباء المركزية إلى تزايد مستمر في حالات سوء التغذية، وسط نقص حاد في الإحصاءات الدقيقة، مع وصول عشرات الآلاف من النازحين إلى المعسكرات في أوضاع صحية بالغة السوء. ويُعزى تفشي الظاهرة إلى الحصار، وطول فترات النزوح، ومنع المنظمات الإنسانية من الوصول إلى مناطق متأثرة، مثل الفاشر وكادقلي والدلنج.

تكشف الأرقام عن حجم الكارثة، إذ يُقدّر عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية بنحو 63 ألف طفل، بينهم 10 آلاف يعانون من سوء التغذية الحاد المهدِّد للحياة. كما تعجز غالبية الأسر النازحة عن توفير الغذاء والمياه، في ظل انهيار واسع للنظام الصحي وتوقف نحو نصف المستشفيات في بعض المدن المحاصرة.

تنتشر ظاهرة سوء التغذية في ما لا يقل عن 11 ولاية، مع نسب مرتفعة في ولايات الشرق، ما دفع مؤسسات رسمية وطبية إلى التحذير والدعوة لتدخل عاجل. وأكدت الجهات المختصة أن مواجهة الأزمة تتطلب موارد مستدامة، وتحسين التنسيق الصحي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، حفاظًا على حياة آلاف الأطفال المهددين بالموت.

إبتسام حسن

خلفت الحرب المستمرة منذ قرابة ثلاث سنوات مشكلات واسعة، كان من أسوأ آثارها النزوح وسوء التغذية، خاصة وسط الأطفال.

ويعد سوء التغذية داء عضالاً عجزت الجهات المعنية عن مكافحته في ظل تردي الأوضاع بالولايات المتأثرة بالحرب، لا سيما ولايات دارفور وكردفان.

وزاد من تفاقم الأزمة طول فترات النزوح التي يقضيها الأطفال مع ذويهم، وكانت مشكلة سوء التغذية عند الأطفال قائمة قبل إندلاع الحرب، خصوصًا في ولايات شرق السودان، إلا أن الحرب ضاعفت الحالات وجعلت الوضع أكثر خطورة، باعتراف جهات الاختصاص.

تزايد مستمر

يقول القيادي بلجنة الأطباء المركزية، محمد فيصل حسن، لـ أفق جديد: إن حالات سوء التغذية تشهد تزايداً مستمراً في ولايات دارفور عموماً.

وأشار إلى أن الإحصائيات غير دقيقة، إلا أن هناك تقديرات مبنية على أعداد النازحين من الفاشر ومناطق دارفور إلى معسكرات النزوح، حيث فاقت الأعداد عشرات الآلاف، خاصة وسط الأطفال، وكذلك الكبار.

وأوضحت لجنة الأطباء أن أوضاع سوء التغذية وسط الكبار تعد أسوأ، مضيفة أن جميع الوافدين إلى المعسكرات يصلون في حالات صحية سيئة للغاية، بعد رحلات نزوح تستغرق أياما أو أسابيع، سواء من داخل دارفور أو إلى معسكرات بالشمالية والدبة.

يرجّح أن يكون سبب تفشي المرض، إما الأوضاع المعيشية المتدهورة والحصار في ولاية شمال دارفور، أو فترات النزوح الطويلة، خاصة مع منع قوات الدعم السريع المنظمات من دخول الفاشر لأداء دورها.

واعتبرت اللجنة الطبية أن الاحتمال الأكبر لتفاقم سوء التغذية يعود إلى الأوضاع داخل المنطقة، كما هو الحال في ولايات كردفان، خاصة جنوب كردفان، والمدن المحاصرة مثل كادقلي والدلنج.

إحصائيات مبشرة

كشفت لجنة الأطباء عن إحصائيات حتى الشهر الماضي ووصفتها بالمبشرة نسبيا، ويبلغ عدد سكان كردفان ما بين 1.2 إلى 1.5 مليون نسمة، بينما تجاوز عدد النازحين داخليا 272 ألف شخص. ومن بين السكان نحو 714 ألف طفل، بينهم 294 ألف طفل دون سن الخامسة.

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة ولجنة الأطباء، فإن عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية يقدّر بنحو 63 ألف طفل، من بينهم 10 آلاف يعانون من سوء التغذية الحاد، والذي قد يؤدي، في

حال عدم تداركه وعلاجه، إلى الوفاة خلال أسابيع.

وأفادت التقارير بأن 96% من الأسر النازحة لا تستطيع توفير احتياجاتها من الغذاء والمياه، كما أن 75% من هذه الأسر على الأقل لديها طفل واحد مصاب بسوء التغذية، في ظل أوضاع إنسانية بالغة السوء.

توقف المستشفيات

وأفاد آخر تقرير للجنة الأطباء إلى توقف 50% من المستشفيات في القطاعين العام والخاص بمدينة كادقلي عن الخدمة تماما، بسبب الحصار ونقص المعينات الطبية والأدوية وندرة الأخصائيين والكوادر العاملة، إضافة إلى الاستهداف المباشر والقصف الجوي والثقيل للمستشفيات والمرافق الخدمية.

ونتيجة لذلك خرج نصف الخدمات الصحية عن الخدمة، وأصبح النظام الصحي في كادقلي تحت ضغط هائل ومهدد بالانهيار، بينما وصل الوضع في الفاشر إلى مرحلة الشلل التام.

الظاهرة في 11 ولاية

تنتشر ظاهرة سوء التغذية وسط الأطفال في عدد مقدر من الولايات، لا يقل عن 11 ولاية، وفاقمت الحرب من حدتها. وقال الأمين العام للمجلس القومي للطفولة، عبد القادر محمد، في تصريح لـ«أفق جديد»، إن المجلس وضع تصورا لمعالجة المشكلة، وناقشها في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية والتفاعلات العلمية مع علماء التغذية.

وأوضح أن الدراسات أظهرت تمركز المشكلة في ولايات شرق السودان، وهي البحر الأحمر والقضارف وكسلا، حيث تبلغ نسبة الإصابة بسوء التغذية نحو 65% وسط الأطفال، ما يعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتغذية ووزارة الصحة والمجالس المختصة بالطفولة. وأضاف أن المجلس ناقش القضية عبر عدة محاور وخرج بتوصيات، أبرزها استدامة الموارد، مشيرا إلى أن نسبة الإصابة في القضارف بلغت 35%، وفي كسلا تجاوزت 55%، بينما بلغت في القضارف والبحر الأحمر 65%، وهو مؤشر بالغ الخطورة.

وأكد عبدالقادر أن سوء التغذية له مضاعفات خطيرة تؤدي إلى الهزال الشديد وسط الأطفال، وأن علاج المشكلة يتطلب موارد وجهودا مستمرة.

وأشار إلى أن المجلس نظم ورشا مع جهات مختصة، وأن من مهام صندوق دعم الطفل تغذية هذا الجانب بشكل مستدام.

وأضاف ، أن المجلس ينتظر عرض الملف على مجلس الوزراء لإصدار قرار داعم، لافتا إلى تأكيد وزير الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية عقد اجتماع بهذا الخصوص.

ولفت إلى استمرار التنسيق مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والجامعات، مثل جامعة الأحفاد، للاستفادة من الغذاء المحلي كالقمح والذرة ضمن برامج تغذوية مستمرة في الحضانات والمدارس، وكذلك دعم الأمهات المرضعات والحوامل بمكملات غذائية للحد من سوء التغذية.

واعتبر الأمين العام للمجلس أن سوء التغذية أخطر مرض في العالم وأكثره انتشارًا في السودان، مؤكدا استمرار العمل والورش المتخصصة لتحقيق استدامة التغذية للأطفال المصابين.

من جانبها، عبّرت شبكة أطباء السودان عن بالغ قلقها إزاء الارتفاع المقلق في معدلات سوء التغذية الحاد وسط الأطفال، خاصة في مناطق النزاع والنزوح، محذرة من تهديد حياة آلاف الأطفال وتعريضهم لمضاعفات صحية خطيرة قد تصل إلى الوفاة.

وأكدت الشبكة أن تدهور الأوضاع المعيشية وانعدام الأمن الغذائي وتعطل الخدمات الصحية ونقص الإمدادات العلاجية أسهمت مباشرة في تفاقم الأزمة.

ودعت السلطات المختصة والمنظمات الدولية إلى التحرك العاجل لتوفير الغذاء العلاجي، ودعم المراكز الصحية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق حماية لحق الأطفال في الحياة والصحة.

ورصدت الشبكة جملة من الإجراءات المطلوبة لمحاربة سوء التغذية، تشمل: توفير الأغذية العلاجية الجاهزة للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد، ودعم مراكز التغذية والمستشفيات بالأدوية والمستلزمات الأساسية.

وكذلك تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع والنزوح ودعم الأسر الفقيرة.

بالإضافة إلى تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي للحد من الأمراض المصاحبة وإدماج برامج التغذية ضمن السياسات الصحية الوطنية.

عق جديد

من تنظيم عقائدي إلى شبكة مصالح مسلحة (1)

الحركة الإسلامية تاريخ طويل من الخيانات ونقض العهود

ملخص

يتناول التقرير ظاهرة «الخيانة» داخل الحركة الإسلامية السودانية بوصفها مدخلًا لفهم تحوّلها من تنظيم عقائدي إلى شبكة مصالح متشابكة مع السلطة والسلاح. فبعد سقوط نظام البشير، انفجرت سرديات متناقضة داخل الحركة: إحداها تُرجع السقوط إلى تراكم الفشل والفساد، وأخرى تفسّره بخيانة داخلية من أجهزة وقيادات كانت تمثل عمود النظام الفقري، ما كشف هشاشة الولاءات التي بُني عليها الحكم.

يستعرض الساعات الأخيرة لعمر البشير، كما وثّقتها رويترز، بوصفها لحظة انكشاف كبرى لمنطق الحكم القائم على الثقة الشخصية والتوازنات لا المؤسسات. طمأنة صلاح قوش للرئيس ثم عزله بعد ساعات مثّلت، في الوعي الإسلامي، ذروة الخيانة، لكنها في التحليل الأوسع عكست عزلة النظام وانهيار شبكة الحماية الإقليمية والداخلية التي اعتمد عليها طويلًا.

يضع محللون هذا السلوك في سياقه التاريخي، معتبرين أن «الخيانة» كانت أداة صراع أصيلة داخل الحركة منذ الستينيات، وبرزت مع انشقاقات الترابي، ثم بلغت ذروتها في مفاصلة 1999. انتقال الحركة من الدعوة إلى الدولة، ثم إلى إدارة السلطة بالقوة والأمن، خلق بيئة يغيب فيها الحساب وتعلو فيها الثقة المطلقة، ما حوّل الخلافات الفكرية إلى صراعات نفوذ واختراقات داخلية.

يشير إلى أن ما يُوصَف اليوم بخيانات فردية، بما في ذلك اتهامات تتعلق بالسلاح واقتصاد الحرب، هو امتداد لخيانة مؤسسية أعمق، حيث تناقض الخطاب العلني مع الممارسة الفعلية، وتداخل التنظيم مع أجهزة الدولة والأمن. في هذا السياق، لم تعد الخيانة استثناءً، بل صارت منطق عمل، ينتقل من السياسة إلى ساحات القتال، ويطرح سؤالًا جذريًا لا عن الأشخاص، بل عن بنية كاملة أعادت إنتاج أزماتها حتى داخل الحرب.

الخيانة، كلمة ظلّت لسنوات تُتداول همسًا داخل دوائر الحركة الإسلامية، قبل أن تخرج إلى العلن فجأة، وبصوت عالٍ، عقب سقوط نظام عمر حسن البشير في أبريل/نيسان 2019. لم تكن الكلمة جديدة على قاموس التنظيم، لكنها في تلك اللحظة تحوّلت من توصيف أخلاقي عابر إلى أداة تفسير سياسي، بل إلى محاولة لإعادة كتابة نهاية حكم استمر ثلاثين عامًا. داخل الحركة الإسلامية، انقسمت الرواية سريعًا إلى معسكرين. الأول رأى أن السقوط كان نتيجة حتمية لتراكم الأخطاء، ولحكم طويل استنزف الدولة والمجتمع، وتآكل من داخله بفعل الفساد والعزلة والتصلب. أما المعسكر الثاني، فتمسّك بتفسير آخر: النظام لم يكن ليسقط لولا خيانة وقعت في اللحظة الحاسمة، خيانة من داخل الدائرة الضيقة، ومن داخل الأجهزة التي طالما اعتُبرت درع النظام وسيفه. لم يبقَ هذا الانقسام في حدود النقاشات المغلقة. شُكّلت لجان تحقيق داخل الحركة الإسلامية، بعضها – بحسب ما أفادت القيادية في الحركة الأستاذة سناء حمد العوض – جلس إلى أعضاء اللجنة الأمنية وقيادة القوات المسلحة، في سابقة تعكس حجم الصدمة وعمق الشكوك. لجان أخرى تولّت التحقيق مع شخصيات بعينها، في محاولة لتحديد من خان، ومتى، ولماذا.

كلمات ثلاث

خارج هذه الدوائر، كانت الرواية تتشكل أيضًا، ولكن بلغة أكثر برودة، وأقل انفعالًا. ففي الرابع من مايو/أيار 2019، أي بعد أقل من شهر على سقوط النظام، نقلت صحيفة اليوم السعودية عن مصادر عسكرية لم تسمها أن الرئيس المخلوع لم يكن قد استوعب بعد ما جرى. الرجل الذي صمد ثلاثين عامًا في وجه الحصار الخارجي والضغوط الداخلية، ظل – بحسب تلك المصادر – يردد داخل محبسه في سجن كوبر ثلاث كلمات فقط: «المؤامرة... الخيانة... الغدر». بعد ذلك بأسابيع، جاءت رواية أكثر تفصيلًا. وكالة رويترز نشرت في يوليو من العام نفسه تقريرًا موسعًا عن الساعات الأخيرة لعمر البشير في الحكم، تقريرًا لم يكتفِ بسرد الوقائع، بل حاول تفكيك المشهد الذي انهار فيه النظام من الداخل، بسرعة بدت لافتة حتى لمن خبروا تاريخ الانقلابات في السودان. وفقًا لشهادات ومقابلات أجرتها الوكالة مع عدد من الشخصيات المقربة من البشير، فإن سقوطه لم يكن مفاجئًا بالكامل. العزلة كانت تتعمق، والتحالفات الإقليمية كانت تتآكل، وإحدى الدول الحليفة – بحسب تلك الشهادات – تخلت عنه في اللحظة الحرجة. لكن ما منح السقوط طابعه الدرامي هو ما جرى في مساء العاشر من أبريل.

مساء في القصر

في تلك الليلة، زار صلاح قوش، رئيس جهاز الأمن والمخابرات آنذاك، الرئيس عمر البشير في القصر الجمهوري. كان الشارع يغلي، والاعتصام أمام وزارة الدفاع قد دخل مرحلة غير مسبوقة، لكن قوش – بحسب أربعة مصادر حضر أحدها اللقاء – طمأن الرئيس بأن الاحتجاجات لا تشكل خطرًا حقيقيًا، وأن الاعتصام سيتم احتواؤه أو سحقه. اطمأن البشير. دخل غرفته، وخلد إلى النوم. بعد أربع ساعات فقط، استيقظ ليجد عالمه قد تغيّر بالكامل. حراس القصر الذين اعتاد رؤيتهم اختفوا، وحلّ محلهم جنود من الجيش النظامي. في تلك اللحظة، أدرك – بحسب رواية أحد المقربين منه – أن الرجل الذي طمأنه قبل ساعات قد خانه. أحد أفراد الدائرة الضيقة التي كانت لا تزال قريبة من البشير في تلك الساعات الأخيرة قال لرويترز إن الرئيس ذهب لأداء الصلاة، وعندما أتمّها كان ضباط الجيش في انتظاره. لم يكن ثمة نقاش طويل. أُبلغ بأن اللجنة الأمنية العليا، التي تضم وزير الدفاع وقادة الجيش والمخابرات والشرطة، قررت عزله بعد أن خلصت إلى أنه فقد السيطرة على البلاد. نُقل البشير إلى سجن كوبر، السجن نفسه الذي شهد خلال سنوات حكمه زجّ الآلاف من خصومه السياسيين، ولا يزال فيه حتى اليوم. هكذا، وبسلاسة تكاد تكون صادمة، انتهى حكم رجل واجه تمردات مسلحة، ونجا من محاولات انقلاب، وتحدى العقوبات الأمريكية، وتفادى القبض عليه رغم مذكرة المحكمة الجنائية الدولية التي اتهمته بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في دارفور. رويترز، التي أجرت مقابلات مع أكثر من عشرة مصادر مطلعة اطلاعًا مباشرًا على ما جرى، رسمت صورة لرئيس بارع في إدارة التوازنات، يتلاعب بخصومات الإسلاميين والعسكريين، لكنه في النهاية وجد نفسه معزولًا في إقليم يتغير بسرعة، وبلا شبكة أمان حقيقية عندما حانت لحظة الاختبار. في تلك الساعات، لم يكن

السقوط مجرد نتيجة ضغط الشارع، ولا مجرد انقلاب تقليدي. كان، في نظر كثيرين داخل الحركة الإسلامية وخارجها، لحظة انكشاف كبرى: انكشاف هشاشة الولاءات، وحدود السيطرة، والمعنى الحقيقي لكلمة ظلّت تطارد التنظيم طويلًا قبل أن تتحول إلى تفسير شامل لكل ما حدث — الخيانة.

الخيانة الكبرى

في قراءة تاريخية أوسع لمفهوم «الخيانة» داخل الحركة الإسلامية السودانية، يضع الكاتب والصحافي أشرف عبد العزيز هذا المصطلح في سياقه الهيكلي، بوصفه جزءًا أصيلًا من الصراع الداخلي، لا توصيفًا طارئًا ارتبط فقط بسقوط نظام عمر البشير. ويقول عبد العزيز لـ«أفق جديد» إن الخيانة «من أكثر الألفاظ التي عرفتها الحركة الإسلامية في إطار الصراع الداخلي منذ ستينيات القرن الماضي»، مشيرًا إلى أن بروز الدكتور حسن الترابي في المشهد السياسي عقب ثورة أكتوبر 1964 شكّل لحظة مفصلية في إعادة تعريف مسار الحركة الإسلامية السودانية، وعلاقتها بالتنظيم الأم للإخوان المسلمين في مصر. بحسب عبد العزيز، فإن ظهور الترابي ارتبط بإدراك مبكر لخصوصية التحديات السياسية والاجتماعية التي يواجهها السودان، وهي خصوصية رأى أنها تفرض على القيادة الإسلامية السودانية مقاربة مختلفة، لا تستنسخ التجربة المصرية ولا تكتفي بالتماهي مع التنظيم الدولي. وكان واضحًا لدى الترابي، كما يقول عبد العزيز، أنه إذا أراد الاستجابة للتحدي الماثل أمامه، فلا مفر من أن تحسن القيادة الإسلامية تقدير ظرفها السياسي والاجتماعي. من هذا المنطلق، قرر الترابي الخروج الكامل عن التنظيم الدولي للإخوان، استنادًا إلى ما سماه «خصوصية كل بلد»، وطرح رؤيته المعروفة بـ«التنسيق المتطور» بوصفها بديلًا لـ«البيعة المباشرة»، وذلك في أطروحة متكاملة صدرت في كتيب حمل عنوان «الأصول الفكرية والعملية لوحدة العمل الإسلامي». غير أن هذا التحول، كما يوضح عبد العزيز، قوبل باتهامات واسعة بالخيانة من قبل قطاعات من الإخوان، وتطور الخلاف إلى انقسام تنظيمي خرج على إثره جعفر إدريس وآخرون من الحركة. ويضيف أن الهجوم على الترابي لم يتوقف حتى بعد المصالحة مع نظام جعفر نميري، إذ انقسم الإخوان إلى جناحين: جناح أكبر بقيادة الترابي، وآخر بقيادة الصادق عبد

الله عبد الماجد، الذي لم يقطع صلته بالتنظيم المصري. في تلك المرحلة، تحولت «الخيانة» من توصيف أخلاقي إلى أداة سياسية لإدارة الصراع داخل الحركة. ويشير عبد العزيز إلى أن الترابي نفسه ذاق مرارة هذا الوصف بأقسى صوره في العام 1999. فالترابي، كما يقول، هو من نصب الضابط عمر حسن البشير رئيسًا، وربما راوده حلم الاحتفاظ بدور المرشد على غرار التجربة الإيرانية. لكن البشير تمرّد، وكانت تلك – في نظر الترابي – أكبر خيانة، لأن كثيرًا من الإسلاميين اختاروا السلطة على حساب الحركة الإسلامية، وأنشأوا تنظيمات موازية، ما أدى إلى خسارة الترابي لأول مرة لمعركة سياسية كبرى. وينقل عبد العزيز عن الترابي توصيفه لأزمة الخيانة بأنها ناتجة عن «الثقة الزائدة»، حيث قال: «جئنا بهم وما كنا نظن يفتنوا بالسلطة بهذه الطريقة». ومنذ ذلك الحين، يضيف عبد العزيز، ظلت الثقة المطلقة وغياب المحاسبة والمساءلة عاملين أساسيين في كل الخيانات والانقسامات التي عرفتها الحركة الإسلامية لاحقًا. وفي هذا السياق، يرى أن الاتهامات المتداولة بحق مسؤول في فيلق «البراء بن مالك»، في حال صحت، لا تنفصل عن هذا الإرث، حيث يقود الشعور بالتفوق والاعتقاد بالحصانة إلى السقوط في الفتنة.

صراع النفوذ

هذا التأطير التاريخي والفكري يلتقي، من زاوية تحليلية موازية، مع قراءة الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية صلاح حسن جمعة، الذي يُعيد تفشّي ما يُوصف بظاهرة «الخيانة» داخل أوساط الإسلاميين، في المقام الأول، إلى الصراع على النفوذ والسلطة. ويقول جمعة لـ«أفق جديد» إن الحركة الإسلامية، منذ نشأتها، قامت على تحالفات واسعة جمعت بين تيارات فكرية مختلفة وشخصيات ذات طموحات سياسية متباينة. هذا التنوع، الذي منحها قوة في بعض المراحل، خلق في الوقت ذاته بيئة قابلة للانقسام عند أول اختبار حقيقي للسلطة. وبحسب جمعة، فإن وصول الإسلاميين إلى الحكم في عام 1989 مثّل نقطة تحول مفصلية، حيث تحولت الحركة من تنظيم عقائدي إلى منظومة دولة، ومع توسع السلطة برزت تناقضات حادة بين القيادات حول من يملك القرار، وكيف تُدار الموارد، ومن يحدد اتجاه المشروع السياسي. هذه التناقضات بلغت ذروتها في مفاصلة عام 1999 بين جناحي البشير والترابي، والتي شكلت لحظة كاشفة لهشاشة الوحدة التنظيمية أكثر مما كانت سببًا مباشرًا للانقسام. ويشير الخبير إلى أن تلك المرحلة شهدت زرع الأجهزة الأمنية داخل البنية التنظيمية، وعلى رأسها ما عُرف بالأمن الشعبي، الذي أُسس في الأصل لاختراق خصوم الحركة السياسيين. لكن، ومع خلو الساحة من الخصوم، جرى استخدام هذه الأدوات نفسها داخل الحركة، حيث بدأ الإسلاميون يستخدمون الأجهزة التي أنشأوها ضد بعضهم البعض. ويضيف جمعة أن الخلافات داخل الحركة لم تكن صراع نفوذ فقط، بل شملت اختلافًا عميقًا في الرؤى حول إدارة الدولة. فبينما رأى بعض الإسلاميين ضرورة الانفتاح السياسي وتوسيع المشاركة، تمسك آخرون بالنهج الأمني-العسكري بوصفه الضامن لاستمرار المشروع. هذا التباين خلق شعورًا متبادلًا بالخيانة، حيث اتهم كل طرف الآخر بالتخلي عن الأهداف التي جاء بها المشروع، سواء عبر التشدد أو التفريط. ولا يمكن، في نظر جمعة، تجاهل العامل الشخصي، المتمثل في الطموح والتنافس وتضارب المصالح. فالحركات السياسية التي تبقى في السلطة لفترات طويلة تتعرض عادة لتآكل داخلي، حيث تتغلب الحسابات الفردية على المبادئ المشتركة، وتصبح الثقة بديلاً عن المحاسبة. ويخلص الخبير إلى أن ما يُوصف بالخيانة بين الإسلاميين هو نتاج تفاعل معقد بين السلطة والأيديولوجيا والمصالح، ويعكس تحديًا هيكليًا يواجه أي حركة سياسية حين تنتقل من مرحلة الدعوة إلى ممارسة الحكم. ويستحضر في هذا السياق المقولة الشهيرة: «اذهب إلى القصر رئيسًا واذهب إلى السجن حبيسًا»، مشيرًا إلى أن جناح البشير خان شيخهم الترابي في الفترة التي اتفقوا فيها على وجوده في السجن، حيث طال بقاؤه أكثر مما كان متفقًا عليه، وحين خرج وجد أن الخيانة قد دبّت في المشروع الذي اتفقوا عليه. وبهذا المعنى، يرى جمعة أن الخيانة في تجربة الإسلاميين ليست حدثًا طارئًا، بل ظاهرة متجذرة في بنية المشروع منذ نشأته، تظهر كلما تداخلت السلطة مع التنظيم، وغابت المحاسبة لصالح الثقة المطلقة، وهو الإرث نفسه الذي يعود اليوم إلى الواجهة في سياق حرب معقدة، حيث لم تعد نتائج الصراع الداخلي محصورة داخل التنظيم، بل امتدت إلى المجال العام واقتصاد الحرب نفسه.

إطار جامع

تشكل إفادتا الكاتب والصحافي أشرف عبد العزيز، والخبير في الجماعات الإسلامية صلاح حسن جمعة، معًا إطارًا تفسيريًا متكاملاً لفهم الكيفية التي تشكّل بها مفهوم «الخيانة» داخل التجربة الإسلامية السودانية، ليس بوصفه توصيفًا أخلاقيًا عابرًا، بل كظاهرة مرتبطة ببنية التنظيم نفسه، وبانتقاله من فضاء الدعوة إلى ممارسة السلطة، ثم إلى التورط في إدارة الدولة والحرب. ففي هذا الإطار، تبدو الخيانة نتاجًا لتراكمات طويلة من الصراع على النفوذ، والثقة غير المنضبطة، وغياب المحاسبة، وتداخل التنظيم مع أجهزة الدولة والأمن. انطلاقًا من هذا الفهم، لا يمكن التعامل مع الوقائع الراهنة بمعزل عن هذا الإرث التاريخي والتنظيمي. فحين تظهر اتهامات تتعلق بتورط عناصر قيادية داخل تشكيلات ذات خلفية إسلامية في ممارسات تتناقض جذريًا مع الخطاب المعلن، فإن السؤال لا ينحصر في الفعل ذاته، بقدر ما يمتد إلى البيئة التي جعلت وقوعه ممكنًا. وهي بيئة تشكلت عبر عقود من إدارة الصراع الداخلي بالأدوات نفسها التي استُخدمت ضد الخصوم، قبل أن تُعاد توجيهها إلى الداخل، ثم تنعكس اليوم داخل سياق حرب مفتوحة. في هذا السياق التاريخي والتحليلي، لا تبدو واقعة توقيف مسؤول التدريب والساعد الأيمن لقائد قوات «البراء بن مالك»، المتهم بتهريب ذخيرة لصالح قوات الدعم السريع، حادثة منفصلة عن السياق العام لتجربة الإسلاميين بقدر ما تظهر كامتداد عملي لنمط قديم. فحين تُقرأ الواقعة على ضوء ما طرحه كل من أشرف عبد العزيز وصلاح حسن جمعة، فإنها تعكس انتقال ظاهرة «الخيانة» من كونها صراعًا تنظيميًا داخليًا على النفوذ والمرجعية، إلى سلوكيات ملموسة داخل بيئة الحرب نفسها. فالخصائص التي ميّزت التجربة الإسلامية تاريخيًا — الثقة الزائدة، غياب المحاسبة، تداخل التنظيم مع الدولة، واستخدام الأدوات الأمنية خارج الأطر المؤسسية — هي ذاتها التي تخلق بيئة قابلة لاختراق المعسكرات، وتحويل السلاح من أداة قتال إلى سلعة، والانزلاق من خطاب التعبئة الأيديولوجية إلى منطق اقتصاد الحرب. وفي هذه البيئة، لا تعود المفارقة بين القتال وتهريب الذخيرة مفارقة أخلاقية بقدر ما تصبح نتيجة منطقية لبنية لم تُحسم فيها أسئلة الولاء والمساءلة منذ البدايات. وبذلك، فإن واقعة «البراء بن مالك» لا يمكن قراءتها فقط بوصفها خرقًا أمنيًا قيد التحقيق، بل كمؤشر على تحوّل أعمق في مسار الصراع داخل التيار الإسلامي نفسه، حيث انتقلت الخلافات من مراكز القرار والتنظيم إلى ساحات القتال، وأصبحت نتائجها تمسّ الأمن العسكري مباشرة. وهو ما يضع المؤسسة العسكرية، والرأي العام، أمام سؤال لم يعد مؤجلاً: هل ما يجري حالات فردية معزولة، أم أعراض متأخرة لبنية ظلّت تُنتج أزماتها وتعيد تدويرها حتى داخل الحرب؟.

رواية الهدف

بحسب ما أوردته صحيفة الهدف، الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي، وهي رواية لم تتبنّها جهات رسمية حتى الآن، فإن واقعة توقيف مسؤول في «لواء البراء بن مالك» سبقتها تفاصيل ميدانية أوسع مما أُعلن. ونقلت الصحيفة عن مصادر لم تسمّها أن استخبارات منطقة مروي العسكرية ألقت القبض على المدعو (م.إ)، المسؤول عن دائرة التدريب والعمليات باللواء في الولاية الشمالية، أثناء ما وصفته بعملية تسليم مباشرة. ووفقًا لما ورد في التقرير، فإن الشحنة المضبوطة لا تتعلق بسلاح مهرب بالمعنى التقليدي، بل بذخيرة مصنّعة خصيصًا بمواصفات فنية تتطابق مع تلك المستخدمة حصريًا لدى القوات المسلحة، وتخرج – بحسب الصحيفة – من مقرات ومخازن الدولة الرسمية. وهو ما يثير، في حال صحته، تساؤلات إضافية حول مسارات خروج هذه الذخيرة، والجهات التي تمتلك القدرة على الوصول إليها وإعادة تدويرها خارج الأطر المعتمدة. وتضيف الهدف أن آلية التهريب، وفق ما وصفته مصادرها، تعتمد على تفريغ الذخيرة من صناديقها الأصلية، وإعادة تعبئتها داخل «شوالات» بهدف استيعاب أكبر كمية ممكنة، وتسهيل تمويهها داخل عربات من نوع «بوكس»، قبل نقلها إلى وجهات متعددة، من بينها مناطق تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع. وتشير الصحيفة إلى أن هذه الممارسات تتم، بحسب توصيفها، بواسطة «ضعاف نفوس» داخل المنظومة، مستفيدين من ضعف الرقابة أو تواطؤ محتمل داخل سلاسل الإمداد. وبحسب التفاصيل الميدانية التي أوردتها الصحيفة، فإن القوة الأمنية باغتت المتهمين أثناء ما وُصف بأنه إجراء «تسليم

معتاد» عقب الانتهاء من تفريغ الصناديق. وخلال العملية، تفاجأت القوة – وفق الرواية – بوجود القيادي في كتيبة البراء بن مالك، (م.إ)، وهو يشرف بنفسه على عملية النقل والتسليم، لصالح المدعو (ب)، الذي أشارت إليه الصحيفة بوصفه الطرف المستلم للشحنة.

تفسير الثقة

في تعليقه على هذه الوقائع، يقدّم الكاتب والصحافي أشرف عبد العزيز تفسيرًا هيكليًا يساعد على فهم الكيفية التي تصبح بها مثل هذه الاختراقات ممكنة. ويقول عبد العزيز إن «المشكلة الرئيسية تكمن في أن التربية داخل الحركة الإسلامية قامت، منذ وقت مبكر، على الثقة بوصفها قيمة تنظيمية عليا»، مشيرًا إلى أن هذه الثقة «اتسع مداها بصورة أكبر بعد أن تحولت الحركة إلى دولة». وبحسب عبد العزيز، فإن هذا التحول أفضى إلى وضع بات فيه «البدريون من الإسلاميين» خارجَ دوائر الشك أو المساءلة، فلم يعودوا يُنظر إليهم بوصفهم مظانّ خطر أو اختراق، وهو ما خلق بيئة مغلقة على الرقابة، وفتح الباب أمام انزلاق بعضهم إلى ما وصفه بـ«مستنقع الخيانة». وفي هذا الإطار، يضع عبد العزيز ما أوردته صحيفة الهدف في سياق أوسع، لا بوصفه رواية حزبية معزولة، بل كاختبار عملي لفكرة «الثقة غير المنضبطة» حين تنتقل من المجال التنظيمي إلى إدارة السلاح والحرب. فوجود قيادي، يتمتع بمكانة أيديولوجية وتنظيمية، في موقع إشراف مباشر على عمليات تتعلق بالذخيرة – كما ورد في تقرير الصحيفة – يعيد طرح السؤال حول حدود الرقابة داخل التشكيلات ذات الخلفية الإسلامية، وحول ما إذا كانت الثقة التنظيمية قد تحولت، في سياق الحرب، إلى ثغرة أمنية. ولا يفترض هذا الربط، بحسب عبد العزيز، ثبوت كل التفاصيل المنسوبة في تقرير الهدف، بقدر ما يسلّط الضوء على البنية التي تجعل مثل هذه الوقائع قابلة للتصديق في الوعي العام. فحين تُرفع الثقة إلى مرتبة أعلى من المحاسبة، وتُغلق دوائر الاشتباه داخل التنظيم، يصبح السلاح – حتى وهو يخرج من مخازن الدولة – جزءًا من شبكة علاقات لا تخضع للفحص الكافي، وهو ما يضاعف كلفة أي اختراق محتمل في زمن الحرب.

مصطلح الزراعة

وفي سياق تفسير بعض المصطلحات المتداولة في أوساط التنظيمات السياسية والعسكرية، يبرز مصطلح «الزراعة» بوصفه أحد المفاهيم التي يُستدعى شرحها عند الحديث عن الاختراقات أو الأنشطة غير المعلنة. غير أن الكاتب والصحافي أشرف عبد العزيز يستبعد وجود علاقة مباشرة بين ما يُعرف بـ«الزراعة» والوقائع المنسوبة في تقرير صحيفة الهدف. ويقول عبد العزيز إن «موضوع الزراعة، في جوهره، يرتبط بالحماية الحزبية أكثر من ارتباطه بعمليات تهريب السلاح»، موضحًا أن هذا النمط من النشاط «لا يقتصر على الحركة الإسلامية وحدها، بل مارسته تنظيمات سياسية أخرى في سياقات مختلفة، وبالآليات نفسها تقريبًا». ووفق هذا الفهم، فإن «الزراعة» تُستخدم عادةً كوسيلة لاختراق الخصوم أو تحصين التنظيمات، لا كغطاء مباشر لاقتصاد الحرب أو شبكات السلاح. ويضيف عبد العزيز أن إقحام مفهوم «الزراعة» في مثل هذه القضايا قد يؤدي إلى تشويش التحليل، خصوصًا إذا جرى استخدامه لتفسير وقائع تتعلق بإدارة الذخيرة والسلاح داخل بيئة عسكرية. ففي تقديره، فإن ما يُثار في واقعة «البراء بن مالك» – إن صحت تفاصيله – أقرب إلى نتائج هيكلية تتعلق بالثقة الزائدة وغياب المساءلة داخل التشكيلات ذات الخلفية الأيديولوجية، لا إلى عمليات اختراق تقليدية تُدار عبر «الزراعة» بمعناها التنظيمي المعروف. وبهذا المعنى، يميّز عبد العزيز بين نمطين مختلفين: الأول، مرتبط بالممارسة الحزبية والأمنية في سياق الصراع السياسي، والثاني، يتصل باقتصاد الحرب وإدارة السلاح. الخلط بينهما، كما يرى، لا يساعد على تفكيك الوقائع، بل قد يحجب الأسئلة الأساسية المتعلقة بسلاسل الإمداد، وآليات الرقابة، وحدود المسؤولية داخل المعسكرات.

خيانة مؤسسة

وفي هذا السياق، تبرز العلاقة الملتبسة والمشتبكة بين جهاز الأمن والمخابرات السوداني ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي.إيه) بوصفها أحد أكثر الملفات دلالة على طبيعة اشتغال الدولة الأمنية في السودان. فقد كشفت تقارير صحافية، من بينها ما أوردته صحيفة الصيحة، عن مضمون تصريحات أدلى

بها مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في حوار أجرته معه قناة العربية وبُثّ في الثاني عشر من الشهر الجاري، أشار فيها إلى تعاون مباشر بين الوكالة الأميركية وجهاز الأمن والمخابرات السوداني في ما يتعلق بمكافحة ما وصفه بالمنظمات الإرهابية.

وبحسب ما نُقل عن المسؤول الأميركي، فإن هذا التعاون شمل لقاءات مباشرة جمعته بمدير جهاز الأمن والمخابرات السوداني آنذاك، محمد عطا فضل المولى، دون الإفصاح عن توقيتها أو مكانها، مع إبداء ارتياح واضح للدور الذي يلعبه السودان في هذا الملف، والتأكيد على وجود «رغبة مشتركة» في حماية المواطنين في كلا البلدين. وجاء ذكر السودان، في هذا الحوار، ضمن إجابة أوسع تناول فيها مدير الـCIA شبكة العلاقات المعقدة بين أجهزة الاستخبارات العاملة في الإقليم، مؤكدًا أن الوكالة الأميركية تتعاون مع طيف واسع من الشركاء الإقليميين، وأن هذا التعاون، في نظره، ضرورة تفرضها مواجهة الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

دلالة هذه التصريحات لا تتوقف عند مضمونها الأمني، بل تتجاوز ذلك إلى رمزيتها السياسية. فهي تمثل، في نظر مراقبين، لحظة «سقوط نقاب» عن علاقة ظلت لسنوات طويلة تُدار في الظل، وتُقدَّم للرأي العام الداخلي بغير صورتها الحقيقية. فبينما ظل الخطاب الرسمي للحركة الإسلامية وأنصارها مشدودًا إلى مفردات السرية والتكتم ورفض «الهيمنة الغربية»، كانت الأجهزة الأمنية، في المقابل، تدير شبكة علاقات عملية مع قوى استخباراتية دولية، وفق منطق المصلحة وتبادل المنافع.

ففي تقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست في أغسطس 2010، أُشير إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية واصلت تقديم التدريب والمعدات لجهاز الأمن والمخابرات السوداني، رغم إدراج السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورغم سجل الحكومة السودانية في مجال حقوق الإنسان، والحرب في دارفور، وملاحقة رأس النظام أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونقل التقرير عن مسؤول استخباراتي أميركي عمل سابقًا في الخرطوم أن هذا التعاون يعود بجذوره إلى تسعينيات القرن الماضي، وظل محاطًا بسرية بالغة، حتى داخل السفارة الأميركية نفسها.

وبحسب المصدر نفسه، لم تنقطع هذه الصلات حتى في الفترات التي أُغلقت فيها السفارة الأميركية، حيث نُظّمت أنشطة التدريب والتنسيق خارج السودان. وبلغ هذا المسار ذروته، وفق ما أوردته الصحيفة، بزيارة مدير جهاز الأمن والمخابرات آنذاك، صلاح عبد الله، إلى مقر المخابرات الامريكية في لانغلي وهي واقعة غذّت، في حينها، الانطباع بأن الجهاز الأمني السوداني لم يكن ينظر إلى نفسه بوصفه ذراعًا تنفيذية فحسب، بل كجهة مؤهلة لإدارة الحكم ذاته.

في هذا السياق، لا تعود الخيانة مجرد ممارسة ظرفية أو تكتيكًا فرضته ضرورات السياسة، بل تتحول إلى فعل مؤسسي مكتمل الأركان. فحين يُبنى التنظيم، في قراراته الكبرى، على نقض الخطاب الذي يعلنه، وعلى إدارة علاقات تناقض سرديته التعبوية، فإن الخيانة لا تكون انحرافًا عن القاعدة، بل جزءًا من القاعدة نفسها. التنظيم الذي يمارس الخيانة بوصفها أداة حكم، لا يمكنه إلا أن يُنتج أفرادًا يتشربون هذا المنطق، ويتعاملون معه باعتباره سلوكًا طبيعيًا لا يستوجب المساءلة.

بهذا المعنى، لا يصح فصل الخيانة الفردية عن الخيانة المؤسسية. فحين يُدار التعاون مع خصم مُعلن في الغرف المغلقة، بينما يُشحن القواعد بخطاب المواجهة والوعيد، فإن الرسالة التي تُغرس داخل التنظيم واضحة: الولاء ليس للقيم المعلنة، بل للقرار المتغير، والحق ليس في المبدأ، بل في من يملك سلطة تعريفه. في مثل هذه البيئة، لا يُكافأ الثبات، بل المرونة، ولا يُدان التناقض، بل يُعاد تسويغه كلما تغيّرت المصلحة.

ومن هنا، يصبح اتهام بعض الأفراد بالخيانة في لحظات لاحقة نوعًا من إزاحة المسؤولية عن البنية التي صنعتهم. فالتنظيم الذي سلّم حلفاؤه بعد 11 سبتمبر، وفتح قنوات تعاون استخباراتي مع الولايات المتحدة في ذروة خطابه المعادي لها، هو ذاته الذي لا يملك، منطقيًا، أن يدّعي الطهرانية الأخلاقية حين تتكرر الممارسة داخل صفوفه. الخيانة، في هذه الحالة، ليست خروجًا على التنظيم، بل تعبيرًا صريحًا عن منطقه العميق

وعليه، فإن السؤال لم يعد: من خان؟

بل: كيف تحوّلت الخيانة إلى لغة عمل داخل مؤسسة كاملة؟

وحين تبلغ الأمور هذا الحد، لا يعود مستغربًا أن تنتقل الخيانة من مستوى الخطاب والعلاقات الدولية، إلى مستوى السلاح والذخيرة وساحات الحرب نفسها، بوصفها الامتحان الأخير لتنظيم تشكّل واشتغل طويلًا خارج منطق الاتساق والمساءلة.

دولة 56 (المستقلة).. سبعين سنة في انتظار (البركة)..!؟ (2-2)

شمس الدين ضوالبيت

ملخص

يرى الكاتب أن دولة 56، التي تأسست بعد الاستقلال، لم تكن مجرد إنجاز تاريخي، بل بدأت بمواجهة تحديات جوهرية في تعريف طبيعة الدولة. جلسة البرلمان الأولى حول الدستور كشفت الصراعات بين التيارات المختلفة: الديمقراطية الفيدرالية، الدولة الإسلامية، والمطالبات بالتمثيل المتساوي للهامش الجنوبي. هذا الخلاف المؤسسي وضع الأساس لمنصة تأسيس مختلة، استمرت آثارها طوال سبعين عاماً، وأدت إلى غياب القبول والاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع السوداني.

يؤكد أن غياب المشروع الوطني والدستور الدائم أعطى المجال لارتجالية السياسة السودانية. التيار الحقوقي حاول الدفاع عن المواطنة والمساواة، بينما التيار الديني السلفي اعتمد على المعتقدات التقليدية والبركة لتحقيق أهدافه، غالباً بعيداً عن التخطيط والتنمية المباشرة. هذا التباين بين الفطرة الديمقراطية والدوافع الدينية شكل محور الصراع السياسي، وأسهم في فشل الدولة في تحويل تضحيات الشعب إلى نهضة حقيقية.

يشير الكاتب إلى أن التاريخ السياسي بعد الاستقلال شهد دوراً محورياً للحركات الدينية، خاصة الحركة الإسلامية، التي استخدمت الكفاءات العلمية لاستدامة سلطتها وفرض أحكام الشريعة السلفية، دون التركيز على التنمية أو الحد من الفقر. نتائج هذه السياسات كانت كارثية على الدولة والمجتمع، فتركزت السلطة في يد تيار واحد، بينما تراكمت المشكلات الحقيقية وتفاقمت النزاعات والحروب الداخلية، بما في ذلك الحرب في الجنوب وصراعات ما بعد انفصال الجنوب.

يختتم الكاتب بأن النتيجة النهائية هي انهيار الدولة الشامل، الذي نراه اليوم في السودان، نتيجة تراكم الإخفاقات السياسية والدستورية، والتداخل بين الدين والسياسة، واستغلال الاعتقادات التقليدية لتحقيق مصالح جماعية ضيقة. هذه الديناميات، عبر سبعين عاماً، حولت دولة الاستقلال إلى مساحة صراع مستمر، وحوّلت آمال الشعب في الحرية والعدالة والتنمية إلى خراب ونزاع دائم.

أصبح بعضنا يتحرج من استخدام مصطلح دولة 56، ومن الحديث عن العودة إلى منصة التأسيس. السبب معروف. بالنسبة للبعض، فهذه هي اليوم مصطلحات الدعم السريع والحركات المسلحة، ومن يستخدمها فهو – بالنسبة لهؤلاء البعض- إما منهم أو داعم لهم.. كثيرون من هؤلاء يتجاهلون أن تاريخ هذه المصطلحات لم يبدأ بحرب أبريل أو ما قبلها من حروب أهلية.. فهذه في الأصل هي مصطلحات وتعابير الفكر السياسي والمجتمع المدني السوداني في تناوله لقضايا الدولة والسياسة منذ أمد، ووجودها في الحوار السوداني العام سابق لنشأة الدعم السريع وقبل تأسيس الحركات المسلحة.. ما حدث هو أن الدعم السريع أوالحركات المسلحة ربما (تبنت)، أو (استخدمت) هذه المفاهيم في خطابها السياسي.. حدث ذلك من قبل حتى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (الأم)، عندما تبنت شعار (السودان الجديد). لأن تعبير السودان الجديد كان أسم صحيفة سودانية تأسست عام 1944 (قبل عام من ميلاد د. جون قرنق)، لكي (تعالج .. وتصور حالة البلد الناشئ في طور الانتقال)، كما قال مؤسسها أحمد يوسف هاشم في عددها الأول.

موقفي، أن مجتمع الفكر السياسي والمجتمع المدني يجب ألا يتخلى عن مفردات خطابه لأن جهات أخرى صارت تستخدمها.. بل الواجب هو التمسك بها وبمعانيها المدنية، ومنع (حزبنتها)، أو (تسطيح) معانيها، أو إساءة استخدامها كأسلحة في الصراع الحزبي، أو كأدوات لتصنيف الناس والتنمر عليهم، أو لتحويل اللغة إلى معول لتقسيم السودانيين، بدلاً من أن تكون جسوراً للتواصل بينهم ..

السبب الثاني للحرج أن بعضاً آخر منا يرى في انتقاد دولة 56، انتقاداً لآبائنا المؤسسين، الذين رفعوا علم الاستقلال أو شعار «السودان للسودانيين»، باعتبار أن دولة 56 هي الدولة التي أسسها هؤلاء الآباء.. في الحقيقة أن هؤلاء

الآباء هم جزء من حركة التحرر الوطني التي شملت كل المستعمرات في القرن العشرين، وقد انصب جهدهم على إخراج المستعمر من بلدانهم، ظهر ذلك في شعارهم (تحرير لا تعمير)، وهو ما أنجزوه بنجاح.. أما الاستقلال والتعمير فموضوع آخر تحكمت فيه، في حالات كثيرة، عوامل أكبر منهم، كما أن الموضوع يشمل مسئولية من جاءوا بعدهم للحكم والسلطة ..

لذلك فالحديث عن دولة 56 في هذا السياق هو حول مسار الدولة بعد إخراج المستعمر ورفع علم الاستقلال، وما تحقق من ذلك الاستقلال ومن التعمير أو لم يتحقق، ولماذا.. هو تجاوب مع الحديث المتكرر الناقد لدولة ما بعد الاستعمار، ومع المطالبات بإعادة هيكلة الدولة، والعودة لمنصة التأسيس، بعد سبعين سنة.. لماذا إعادة الهيكلة؟ ومالها منصة التأسيس؟ ما الخطأ فيها..!؟

ضرورة مساءلة هذه المسارات فأمر ماثل أمامنا اليوم، ليس فقط بسبب تعثر الاستقلال، ولكن أيضاً بسبب الانهيار الشامل للدولة ذاتها. لا يجوز أن يقف احترامنا لآبائنا المؤسسين وجهدهم في إخراج المستعمر حاجزا بيننا وبين نقد المسارات والمآلات التي انتهت إليها الدولة التي تأسست على أيديهم.. على العكس، فالواجب الوطني والاعتراف بجهدهم، يفرض على كل منا أن يتساءل: ما الذي حدث؟ وكيف؟ ومتى حدث؟، حتى تحولت تلك الآمال العريضة في الكرامة والعدالة ودولة لشعبها خادمة مطيعة لا قامعة، أوان رفع علم البلاد- كيف تحولت لتقضي هذه الدولة كل عمرها السبعيني المستقل تحارب نفسها بلا استراحة، وتقاتل شعبها بلا رحمة أو هوادة.لتنتهي كل تلك الآمال العريضة، أمام أعيننا، حطاما وركاما كبيرا..!؟

فما الذي حدث ليحوِّل آمال النهضة والتعمير التي تغمر قلوب الناس في لحظات الانعتاق والتحرير إلى دمار، ما الذي انتهى بها في حالة السودان إلى جحيم السعير الذي نعيشه اليوم بعد 70 سنة من تلك اللحظة في تاريخنا ..!؟

سابدأ متابعتي لمسارات ومآلات دولة 56، بعد عام من رفع علم الاستقلال، في ذلك اليوم من أيام شهر فبراير 1957، حين نظر مجلس النواب في بند «طبيعة الدولة» في المسودة المقدمة من لجنة الدستور الدائم المشكلة من المجلس.. نقرأ في محضر تلك الجلسة، كما نقله لنا الأستاذ يوسف محمد علي في كتابه (السودان والوحدة الوطنية الغائبة)، وقد أشرتُ له في كتابات سابقة، أن الأستاذ أحمد خير المحامي اقترح أن يكون البند الأول في الدستور حول طبيعة الدولة، على النحو الآتي:

(السودان جمهورية برلمانية موحدة) ..

نهض عضو البرلمان السيد ميرغني النصري وأقترح إضافة كلمة (إسلامية) لهذا البند ليكون: (السودان جمهورية إسلامية موحدة)، وأيده العضو عمر البخيت العوض ممثل الهيئات الإسلامية ..

لكن بعد ذلك مباشرة قام محتجاً العضو ستانسلاوس بياساما عن كتلة جنوب السودان، وقال «أؤكد لكم أنكم لو أجزتم هذا التعديل فسوف أشعر أنا الأفريقي الأصيل صاحب هذا الوطن بأنني غريب في بلدي..؟ أنا أقترح أن يكون البند (السودان جمهورية ديمقراطية فيدرالية)»..

كان كل واحد من تلك المقترحات الثلاثة يعبر عن قاعدة اجتماعية وسياسية سودانية ..

فمن جهة هناك تطلع جماهير السودانيين في القطاع الحديث نسبياً بوسط وشمال السودان للديمقراطية .. هذا هو المقترح الأول، وفي هذه القطاع الحديث كانت هناك أيضاً دعوات للاشتراكية ..

من جهة ثانية هناك قوى الدعوة للدولة الإسلامية، وكانت حجتها أن الإسلام هو دين الأغلبية، وفي رأيهم، أن من الطبيعي أن تحتكم الأغلبية لدينها ..

المجموعة الثالثة هي قوى الهامش السوداني العريض وأشواقها للفيدرالية والمواطنة المتساوية والتنمية المتوازنة.

نعلم أن ذلك الدستور الدائم لم يرى النور أبداً ..لأن السودانيين لم يستطيعوا التوافق والتوفيق بين هذه القوى الاجتماعية السياسية الثلاث، حتى في الحد الأدنى، وإلى يومنا هذا. مثل السودان في هذه الحالة استثناء نادراً: مخالفاً لمجتمعات أخرى عدة كانت خارجة لتوها من الاستعمار وبإشكالات وقواعد اجتماعية سياسية شبيهة، ولكنها وجدت في غالبيتها، عند استقلالها أو بعد حين، سبلاً للتوافق والتوفيق، على الأقل على الحد الأدنى المقبول بينها ..

كل ما حدث في جلسة مناقشة مسودة الدستور تلك أنها أصبحت اللحظة التي جرى فيها تحرير عناصر الصراع الدائر الآن في بلادنا، حين دُشن غياب التوافق السياسي والدستوري بين المواقف المختلفة على أنه المنصة التي تأسست عليها دولة 56. وكان ذلك يعني

أن الأمر الواقع وقتها، بانحيازاته الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي أوجدها الاستعمار البريطاني المصري لخدمة مصالحه، ومن قبله الاستعمار التركي المصري بجرثومتي الهوية اللتين حقن بهما الجسد السياسي السوداني: السلفية الدينية وإرث الاسترقاق، هذا الواقع القديم المختل الشائه، بقوانينه ومؤسساته ودستوره المؤقت، أصبح هو المسرح الذي على خشبته وبين شخوصه دارت أحداث السبعين سنة اللاحقة..

سينتقل السؤال بعد هذه النتيجة الأولى، ليصبح: كيف عصف غياب التوافق الدستوري أو تلك المنصة التأسيسية المختلة آخر الأمر بالدولة، كما هو حادث الآن..!؟ كيف تبدت مجريات الصراع، وما تفاصيلها..؟ كيف دارت (المدافعة) السياسية غير المنظورة..؟ ماذا كان وقودها الدافع..؟ وما هي تجلياتها..!!؟

اول ما عناه غياب التوافق والتوفيق بين مجموعات المتساكنين السودانيين الثلاث كان هو غياب القبول -ناهيك عن الاحترام- المتبادل بين هؤلاء المتساكنين. وبذلك تأسست الدولة المستقلة وتقدمت بها الأيام ومواطنيها لا يعترفون ببعضهم البعض، بل لا يعرفونهم..!

وإذا كان قد حدث اندماج، ولو بعد فترة ليست بالقصيرة، اختصر عناصر الصراع المذكورة إلى أثنين بدلاً من ثلاثة.. وذلك عندما انضاف مقترح الدولة الديمقراطية الفيدرالية الذي قدمه ستانسلاوس بياساما إلى مقترح أحمد خير بالجمهورية البرلمانية، كما حدث على نحو ما في أتفاقية أديس أبابا 1972 واتفاقية السلام الشامل 2005، بوصفهما غير متعارضان، بل يكملان بعضهما البعض في إطار الديمقراطية القائمة على المشاركة والتعددية- فقد ظل الصراع التأسيسي المخفي، غير محدد الأطراف، المنخفض الشدة أحياناً، مرتفعها أحياناً، بين توجه (تقليدي ثم عالم) يدعم (جمهورية إسلامية موحدة) ضد آخر يدعم (جمهورية ديمقراطية فيدرالية)، دائراً في السودان -ولا يزال- طوال سبعين عاماً هي عمر السودان منذ خروج المستعمر..

نعلم من محضر تلك الجلسة الأولى التي شكلت منصة التأسيس المختلة لدولة 56، الحجج التي اعتمد عليها كل فريق في دعواه: السيد ميرغني النصري برر لمقترح الدولة الإسلامية بأن غالب السودانيين مسلمين، ومن حق الأغلبية أن تحكم .. هذا بينما قام اعتراض ممثل كتلة الجنوب على أن (في البلد مواطنين أصليين لكنهم غير مسلمين)، وأن الدولة الإسلامية لا تستوعب تنوع المجتمع السوداني، وأن الفيدرالية هي التي تناسب ذلك التنوع.

السيد عمر البخيت العوض، ممثل الهيئات الإسلامية الذي أيد مقترح الجمهورية الإسلامية قدم حجة إضافية لدعم مقترح النصري، قال إن رفض المقترح بحجة أن غير المسلمين لا يرتضونه، هو تضحية برأي (الأغلبية المطلقة)، وهي مسلمة، من أجل غير المسلمين، وهم أقلية. وأضاف نحن نريد حكما إسلاميا، ثم قرأ بصوت عال الآية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»..

يمكننا بهذه التصريحات والدفوعات عن المقترحين، استقراء الدوافع والمنطلقات السياسية والعقدية النفسيية خلف كل واحد منهما: في حالة المطالبة بالديمقراطية والفيدرالية فقد كان ذلك هو التيار الحقوقي العالمي الذي عبر عنه الفكر السياسي الحديث، عندما نص في المادة الأولى من ميثاق حقوق الإنسان على أن (جميع الناس يولدون أحراراً متساوون في الكرامة والحقوق وقد وهبوا ضميرا)، وتسند هذا التيار الحقوقي الدوافع والتطلعات الطبيعية لدى كل نفس بشرية للعدالة والمساواة، او يمكن القول بالمصطلح القرآني إنها «فطرة الله التي فطر الناس عليها».

وقد صار معروفاً اليوم أن مكونات المجتمعات المتنوعة لديها تطلع كامن وقوي لرؤية نفسها مشاركة وممثلة في الفضاء العام لبلدانها، في السلطة والثروة والهوية .. وهو ما تعبر عنه قيم المشاركة والعدالة والمساواة المضمنة في الفيدرالية..

أما الدوافع النفسية والقناعات العميقة خلف الدعوة للجمهورية الإسلامية، فلقد رأينا أن ممثل الهيئات الإسلامية عندما ثنى مقترح الدولة الإسلامية، هتف بالآية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون». هذه الدعوة للحكم بما أنزل الله ترتبط عند أهل السنة والجماعة، وهي الجماعة المذهبية التي انتمى إليها مقدموا المقترح، وينتمي إليها السلفيون عامة، بمن فيهم الإخوان المسلمون- ترتبط بـ(إيمان متوارث) بأن الخير العميم الوفير يتنزل على الأمة إذا أقامت (شرع الله) .. وتستند هذه الدوافع على الفهم الظاهري المباشر للآية 96 من سورة الأعراف «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ..». وأيضاً آية سورة المائدة «ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم

لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ..» ..

يتشكل وعي الأفراد الذين ينتظرون هذه البركات من (إيمان تقليدي) ومعتقد عميق بأن الخير والبركة، والتي هي في حالة بلداننا: التنمية والخروج من دائرة الفقر والتخلف والتبعية الحضارية والسياسية .. إلى التقدم والنهضة والازدهار- أن هذه البركات (تتنزل) على العباد والبلاد بمجرد إقامة شعائر وتطبيق أحكام معينة، غض النظر عن صلتها بالواقع أو بالأهداف المنتظرة. أي أن هذه البركة، في هذا الاعتقاد التقليدي لا تتعلق بالعمل والتخطيط وربط الأمور بأسبابها، وتوسل الطرائق والدروب العلمية السليمة للوصول إليها..

حول هذا (الوعد الأسطوري) تشكل (المخيال الديني)، كما أسماه محمد أركون، مغلفاً بالقداسة، مشحوناً بالعواطف والإشواق إلى أمجاد ماض تليد، مرسخة أحداثه وأشخاصه بعمق في مخيلة المسلمين، يملأ شعور المسلم وإحساسه، ويقدم له غايات دنيوية وأخروية ساحرة تلهب حماسه وتشعل آماله وتهيج مشاعره الدينية.. وعلى استغلال هذا (المخيال الديني)، استندت دعوات الحركات السلفية لإقامة شرع الله وبناء الجمهوريات الإسلامية، في كثير من الأحيان دون تفاصيل إضافية..

كانت هذه الدوافع الخام غير المعرَّفة محركاً خفياً للفعل السياسي في السودان، وذلك في غياب الدستور الدائم والقيادة الوطنية الرشيدة: أي ما يُعرف عادة بـ(السياسة)، التي تعطي موجهات قيمية ومعايير سلوكية وأطر سياسية واعية لإدارة الشأن العام. في الواقع تعرض مفهوم السياسة ذاته للابتذال، فجرى التعامل معه على أنه المقدرة على الوصول إلى السلطة، بأي أسلوب، والاحتفاظ بها والاستمتاع بوجاهاتها وبالثروات التي تنفتح أبوابها بها، وليس على أنها (علم بناء الدول والمجتمعات)، مثل ما هي عليه في حقيقتها ..

صحيح كان هناك مؤتمر الخريجين، والأحزاب التي خرجت منه، وأحزاب جديدة بتأثيرات العالم أو الإقليم، وحركات مسلحة، ونقابات وإتحادات .. لكن لم يكن الفعل السياسي السوداني العام يتحرك وفق مشروع وطني جامع أو وبرامج مدروسة مقصودة تصب في مشروع ما، وإنما كان الفاعلون السياسيون والاجتماعيون (يرتجلون) السياسة، يتعاملون بالفعل ورد الفعل، وبحكم العادة والمصالح الحزبية والفردية و(الاجتهاد الشخصي)؛ كانت الطائفة والقبيلة والإثنيات والجهويات تشارك الاحزاب والمجتمع المدني في تقاذف كرة السلطة وإدارة الدولة، بل كانت هي الأقوى والأشد سيطرة أحياناً كثيرا..

وهكذا بينما كان شعب عظيم وعريق أضاف بإبائه إلى مجالات الفقه الإسلامي (دار الصلح)، عندما عجز الفاتحون العرب عن إضافته ل(دار الفتح)؛ وأختار بنفسه من الإسلام المذهب الصوفي الذي يناسب تنوعه؛ وطرد المستعمرين حين كانت معظم الشعوب مثله ترزح تحتهم؛ واستقل بأول دولة وطنية موحدة في أفريقيا جنوب الصحراء في القرن التاسع عشر؛ وسبق الشعوب بعدد من الثورات المدنية السلمية الديمقراطية قبل أن تصبح شائعة؛ شعب أكسبته نضالاته وتضحياته وأصالته وتنوعه صفات إنسانية عظيمة- بينما ظل الشعب السوداني يقدم في كل ثورة النفيس والنموذج والقدوة، متطلعا للانعتاق والتقدم والتنمية، كانت السياسة والمجتمع السياسي يقف عاجزا كل مرة، عن تحويل تلك التضحيات إلى وقود أو روافع للنهضة ..

شابه الوضع، بعد خروج المستعمر، عربة تركها صاحبها بعد أن أهلكها بالاستعمال طويلاً، ليقودها عامل كان معه، لكنه لم يتعلم قيادة السيارات ولا يعرف اتجاهات المدينة وما حولها .. أو كملعب كرة به لاعبون في مباراة لا يوجد فيها حكم للمباراة، ولا تخضع لقوانين أو قواعد معروفة.. يحاول كل لاعب فيها إحراز أهداف في شباك لخصوم متوهمين، يمكنهم من جانبهم استخدام كل الوسائل لعرقلة المهاجمين، بما في ذلك تغيير مكان الشباك وحجمها عندما يقترب منها غيرهم ..!

كان ذلك هو الوضع الذي تركه غياب المشروع الوطني المحفوظ في دستور دائم متوافق عليه يعطي الدولة نظماً وقيماً وموجهات تحكم تحركها وتحدد أهدافها..

في وسط هذه (المعمعة) كان التيار الحقوقي السوداني، أولاً، بدوافع (الفطرة)، ولاحقاً بجهود برامجية خاصة من جانب الحركة الشعبية، من جانب، والتيار الديني الإسلامي، بدوافع (البركة) عامة، ثم بدءاً من سنة 87، بتخطيط حديث ومكثف، من الجانب الآخر- كانا هما الأكثر نشاطاً والأكبر أثراً في ما حدث للمجتمع والدولة في السبعين سنة منذ 56.

ويمكن التوثيق للسجال أو التضاد بين هذين التيارين، بإشعال تيار الديمقراطية الفيدرالية، سنة 1955، حرباً في الجنوب بقيادة حركة

أنيانيا، كانت في كثير من مسبباتها احتجاجاً ناتجاً عن تعامل شماليين بإرث الرق القادم من مرحلة التركية السابقة، كما ذكرت لجنة التحقيق في أحداث توريت.. فجاءت الدعوة للدولة الإسلامية، سنة 1957، في البرلمان الأول، التي رفضها من البرلمان.

لكن الانقلاب العسكري الأول (1958 - 1964)، فرض بالقوة برنامجاً للأسلمة والتعريب على جنوب السودان غير المسلم.. ليس لأن عسكريي النظام كانوا إسلاميين، ولكن ظناً منهم أن تلك الإجراءات هي الحل لمشكلة الحرب في جنوب السودان، وذلك انطلاقاً من السردية الرسمية التي كانت سائدة حينها، عن أن السودان بلد عربي مسلم به (جيوب غير مسلمة)، تجب أسلمتها وتعريبها لتتنزل الوحدة والسلام.. معروف أن الذي حدث هو أن الحرب الأهلية مع الجنوب صارت أكثر حدة واستعاراً بسبب إجراءات ذلك النظام..!

رد التيار الحقوقي على مفاقمة الحكم العسكري للحرب في الجنوب بإسقاط ثورة اكتوبر 1964، لنظام نوفمبر بقيادة الجنرال إبراهيم عبود، وكانت الشرارة ندوة في جامعة الخرطوم حول الجنوب .. وثم بعقد مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب، والخروج بتوصيات لجنة الإثني عشر الداعمة لحقوق جنوب السودان..

فجاء التحرك التالي للتيار الديني في الفترة الديمقراطية بعد اكتوبر 1964، بفعلين: حل الحزب الشيوعي، الذي سيطر على الحكومة الأولى بعد اكتوبر تحت مظلة جبهة الهيئات، بحجة أنه (يروج للإلحاد وعدم الاعتقاد في الأديان السماوية)، وكذلك شروع لجنة الدستور بالجمعية التأسيسية في وضع دستور إسلامي.

كان رد اليسار على تحركات اليمين الديني في فترة اكتوبر تنظيم انقلاب مايو وإنهاء الفترة.

كما تبنى نظام مايو، في بيان 9 يونيو، مقررات لجنة الإثني عشر لحل مشكلة الجنوب، واعترف بالخصوصية الثقافية لجنوب السودان، وانتقل هذا الاعتراف لاتفاقية أديس أبابا 1972، التي أوقفت الحرب في الجنوب وأعطت السودان سلاماً نسبيا لمدة عشر سنوات ..

عاد التيار الديني مع المصالحة عام 1977، ودفع نظام مايو لإلغاء أتفاقية أديس أبابا، ولتنصيب جعفر نميري نفسه إماماً للمسلمين، فأدخل جعفر نميري، لأول مرة أحكام العقوبات الشرعية (الحدود) في القانون الجنائي السوداني، ما عُرف بقوانين سبتمبر 1983، وأعدم الأستاذ محمود محمد طه على أساسها، يناير 1985..

كان الرد هو إسقاط الشعب السوداني نميري ونظام مايو في أبريل 1985، مطالباً بالديمقراطية.

قبل الانتفاضة، وبعد نقض نظام مايو لاتفاقية أديس أبابا وإعلان الشريعة 1983، نشأت الحركة الشعبية لتحرير السودان رافعة شعار (السودان الجديد)، الفيدرالي الديمقراطي؛ وانخرطت التنظيمات الحزبية والنقابية بعد أبريل 85' في حوارات مكثفة مع الحركة الشعبية بحثا عن صيغة دستورية سليمة لإدارة التنوع وتحقيق المواطنة المتساوية؛ ثم جاء التوصل سنة 1988، إلى اتفاق الميرغني- قرنق، الذي رتب لوقف الحرب في الجنوب، وذلك عبر مؤتمر دستوري للاتفاق على نظام حكم يضمن حقوق شعوب السودان.

وإتفاق الميرغني – قرنق هذا، هو الإتفاق الذي استبقت مؤتمره الدستوري بالانقلاب الجبهة الإسلامية القومية –الفصيل العالم للمنظومة السلفية ولمعكسر البركة- وكان أول ما فعلته الجبهة بعد الانقلاب إدماج قوانين الشريعة في القانون والدستور والمؤسسات، وإعلان دولة دينية كاملة، ولكي تبقى في الحكم لمدة ثلاثين سنة ..

أثناء هذه الفترة دفع نظام الإنقاذ الديني جنوب السودان للانفصال، حتى «يخلص الأمر لتقويم المجتمع المسلم دون خلاف في أصل الملة»، بتعبير الدكتور حسن الترابي، أو ليصل التيار الديني بالدولة السودانية إلى نسبة ال98% التي ظل البعض يتباهى بها بعد انفصال الجنوب..

لم يقطع حكم الدولة الدينية إلا خروج الشعب السوداني عليها في ثورة غير مسبوقة هي ثورة ديسمبر 2018، ولكن لفترة قصيرة لم تستمر إلا عامين، لتعود الدولة الدينية مرة أخرى بانقلاب 2021، وبحرب أبريل 2023 الجارية، لتستقطع من سنوات الاستقلال السبعين حتى اليوم، 35 سنة في الحكم، أي نصفها كاملا..!

بهذا التسلسل التاريخي المختصر لما بعد رفع علم الاستقلال ربما تكون قد وضحت عشوائية واضطراب الفعل السياسي، و(ارتجاليته) الناتجة عن افتقار الدولة السودانية لضوابط دستورية وسياسية بل وأخلاقية لتنظيم العمل العام، وذلك فيما عدا تلك التجاذبات والديناميات المحكومة بالدوافع الدينية والطبيعية الكامنة، بداية، والمنظمة لاحقاً،

التي أوردنا مجرياتها، والتي أنصبت في مجملها، وبحكم الحاضنة الاجتماعية المسلمة القابلة، إضافة إلى البذور السلفية التي بذرتها التركية السابقة في الدولة ورعتها من بعدها المصالح الاستعمارية البريطانية، وتماهي الحركات الدينية مع هذه المصالح- انصبت هذه التجاذبات في صالح المعسكر الديني وإقامة شرع الله، بصورته السلفية، بدافع أن ذلك، كما ذكرنا، سيؤدي تلقائيا إلى تنزل بركات السماء ..!

لمن أراد نموذجا إضافياً للسياسة الارتجالية وتجاذبات التيارين داخلها، فهناك حالة حل الحزب الشيوعي السوداني عام 1965..

تبدأ (الحكاية)، بأن طالباً في كلية التربية بجامعة الخرطوم، قال في ندوة يوم 8 نوفمبر 1965، إنه شيوعي، وتعرض في تلك الندوة للسيدة عائشة زوجة الرسول صلى الله عليه وسلم.. تلقف الحادثة، بعد عدة أيام، أحد قادة جبهة الميثاق الإسلامي مفرداً، ورأى فيها فرصة للتخلص من الحزب الشيوعي السوداني، باعتباره الغريم الرئيسي لجبهته. نجح الرجل في كسب وزير الداخلية آنذاك لجانبه، وفي إقناع عدد من الطلاب وعدد من أعضاء حزبه وأحزاب أخرى بالخروج في تظاهرات هاجمت دور الحزب الشيوعي وطالبت بحله.

يوم 15 نوفمبر تقدم زعيم جبهة الميثاق بمقترح لطرد أعضاء الحزب المنتخبين من الجمعية التأسيسية، فوافقت الجمعية التأسيسية على المقترح وطردت النواب.. لكن بعد ذلك القراراتضح أن المادة 5 من الدستور، لا تسمح بذلك، بل تنص على أن (لجميع الأشخاص الحق في حرية التعبير عن آرائهم والحق في تأليف الجمعيات والاتحادات).

فكان أن قدم للجمعية بتاريخ 22 نوفمبر، أي بعد اسبوع من طرد النواب، مقترحا بتعديل المادة 5 (لطرد النواب بأثر رجعي) على النحو التالي (على أنه لا يجوز لأي شخص أن يروّج أو يسعى لترويج الشيوعية سواء كانت محلية أو دولية أو يروج أو يسعى لترويج الإلحاد أو عدم الاعتقاد في الأديان السماوية..)، وكان ذلك أول نص ديني يدخل الدستور، بعد حوالي 10 سنوات من رفع العلم..

أجيز التعديل يوم 8 ديسمبر بالأغلبية، لم يعارضه إلا نائب واحد (كمال الدين عباس)، الذي قال «إن هذا التعديل بطرد النواب، إنما هو طعنة نجلاء للنظام الديمقراطي .. الدساتير لم تقم لحماية الأغلبية من الأقلية، وإنما قامت وتقوم لحماية الأقلية من تغول الأغلبية»..! وذلك رداً على زعيم جبهة الميثاق، الدكتور حسن الترابي الذي كان يرى أن ليس للحقوق الأساسية في الدستور أي خاصية تميزها في التعديل على غيرها، ويمكن تعديلها بنصاب عادي، وأنه «لو صحت المفاضلة القانونية بين فصول الدستور، لكان فصل الحريات هو أضعفها لأنه يخضع للتشريع»..!

رد الاستاذ محمود محمد طه على الدكتور الترابي بأن المادة 5، مادة الحريات «غير قابلة للتعديل، لأنها جرثومة الدستور، التي يكون عليها التفريع .. إنها الدستور. فإذا عدلت تعديلاً يمكّن من قيام تشريعات تصادر حرية التعبير عن الرأي، فقد تقوض الدستور تقوضاً تاماً، ولا يستقيم بعد ذلك الحديث عن الحكم الديمقراطي..»

رفع النواب المبعدون قضية دستورية لدي المحكمة العليا ضد تعديل الدستور..

بل عاد إثنان من أعلى قيادات الحزب الشيوعي (أحمد سليمان وعبد الخالق محجوب)، منتخبين كمستقلين إلى البرلمان، الذي طُرد منه زملاؤهم، أحدهما من دائرة رئيس مجلس السيادة ..!

حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية التعديلات التي بموجبها جرى حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه..

فجاء الرد من رئيس الوزراء حينها، السيدالصادق المهدي بأن (الحكومة غير ملزمة بأن تأخذ بالحكم القضائي الخاص بالقضية الدستورية، لأنه حكم تقريري).

فاستقال رئيس القضاء أحتجاجاً على تغول الدولة على استقلال القضاء..!

شرعت الجمعية التأسيسية في وضع دستور إسلامي..

فنظم اليسار في مواجهة تلك الإجراءات انقلاباً عسكرياً على الجمعية التأسيسية والفترة الديمقراطية ..

عاد رئيس القضاء المستقيل، سنة 1969، على ظهر دبابة مع نظام مايو، رئيساً للوزراء..!

مثلت حالة حل الحزب الشيوعي السوداني نموذجاً مصغرا للحالة السياسة السودانية في سياقها العام طوال السبعين عاما منذ رفع العلم: العشوائية والارتجال وبالتالي اضطراب الفعل السياسي، الناتجة عن افتقاره لضوابط دستورية وسياسية، بل وأخلاقية ملزمة لتنظيم العمل العام.. داخل ذلك الارتجال والعشوائية

تواصلت الديناميات المدعومة بوعي الآن من جبهة الميثاق الإسلامي، فاسهمت (بتحريم الترويج للشيوعية والإلحاد وعدم الإيمان بالأديان السماوية)، في دعم خطوات تهيئة الأوضاع اللازمة، أو إزالة العقبات المعرقلة -في اعتقاد هذا التيار- لتنزل بركات السماء ..

يتضح من عدد السنوات التي قضتها الحركة الإسلامية بمسمياتها المختلفة في الحكم، وما تمكنت من فعله في السودان، أن التيار الديني، أو ما أسميناه هنا معسكر البركة، قد سجل، وبرغم مقاومة قوية من عناصر عديدة للتيار الديمقراطي الفيدرالي- قد سجل تفوقاً كبيراً قارب السيطرة على الوضع في السودان، خاصة في ظل قيادة حركة الأخوان المسلمين في نسختها العالمة، منذ عام 1977، لهذا التيار..

في المقابل كانت النتائج كارثية على الدولة والمجتمع السوداني من كافة الجوانب، كما هو ماثل أمام أعيننا في حالة الحرب الحالية هذه الأيام، المتناسلة من حروب سابقة شاركت الدولة كل أعياد ميلادها تقريباً ..

فبحكم طبيعة عمل التيار الديني والمرامي النهائية التي يسعى إليها، والتي كررنا أنها إقامة شرع الله، بصورته السلفية، لتهيئة أوضاع تؤدي لتنزل (البركات)، بحسب اعتقاد هذه الجماعة.. أن هذا الإيمان يفصل الأهداف عن وسائلها، والنتائج عن مسبباتها، وفاءً للعقيدة الجبرية السلفية، كما فصلها أبو حامد الغزالي في مسائله الفلسفية في كتابه (تهافت الفلاسفة) ..

ومعلوم، بما في ذلك لدى الحركة الإسلامية، أن الخير الذي ينتظره السودانيون، و لأجله تعددت ثوراتهم، إنما هو الانعتاق من ربقة الفقر وتحقيق التقدم والتنمية والازدهار والنهضة، لكن التيار الديني لا يتخذ وسائلا وسياسات تؤدئ مباشرة إلى هذه الأهداف، أي أنه لا يتخذ العمل والتخطيط ولا يعتمد البرامج والاستراتيجيات العلمية للوصول للأهداف المذكورة، وإنما يتوسل طرقاً غير مباشرة، هي تطبيق أحكام الشريعة التي تنزلت لمجتمع مختلف وفي زمن سابق بقرون كثيرة، باعتبار أن تطبيق هذه الحكام هو (الإيمان والتقوى) المذكورة في الآية 96 من سورة الأعراف، (وما أنزل إليهم من ربهم..) المذكورة في الآية 66 من سورة المائدة، اللتين أشرنا إليهما على أنهما أساس هذا المعتقد الديني للجماعات السلفية ..

المفارقة الكبرى كانت أن الحركة الإسلامية كأكبر تجمع للمتعلمين السودانيين، وبعضويتها المليئة بكفاءات علمية رفيعة في كافة جوانب التخصصات العلمية والإنسانية، والمتميزة في أساليب العمل الملتزم المنظم القائم على التخطيط الاستراتيجي- كانت المفارقة الكبرى أنها ركزت استخدام هذه الكفاءات العلمية الحديثة ومهارات التخطيط الاستراتيجي، ليس في وضع برامج وسياسات مباشرة لتحقيق التنمية والتقدم والنهضة للمجتمع السوداني، وهو ما لكانت أنجزته بجدارة، وإنما استخدمت كل تلك الكفاءات العلمية في تأصيل وتمكين نفسها في السلطة، من أجل إقامة أحكام الشريعة السلفية، وتحقيق تلك الأهداف بصورة غير مباشرة..!

آخر الأمر، كانت النتيجة الكارثية التي انتهت إليها الأمور وليدة ديناميات رباعية الأبعاد. فمن جانب، وكما رأينا في نقاشات لجنة الدستور، وقف التوجه الديني السلفي عائقاً قوياً معرقلاً للتوافق على مشروع وطني مشترك يلبي تطلعات السودانيين جميعاً في المشاركة والهوية.. ومن جانب ثان، قاد الاعتقاد الإيماني الخام إلى استقالة السياسة وموتها: فتُركت إشكالات الدولة والمجتمع المعاصر في السودان دون معالجات، وتركز الاهتمام على مشكلات متوهمة لم تكن قائمة أو ليست بتلك الأولوية، حجاب النساء مثلاً. فتفاقمت وتراكمت المشكلات الحقيقية وانفجرت حروباً ونزاعات لم تتوقف ..

ثالث هذه الأبعاد، أن أحكام الشريعة السلفيىة، المفروضة بقوة مؤسسات الدولة، وبحكم طبيعتها المفارقة لطبيعة ووظائف الدولة الوطنية الحديثة قد أوجدت معها مشاكل جديدة مرتبطة بها، بآليات (الاستدعاء)، وهي أن منظومة القوانين المطبقة تستدعي معها مناخاتها الاجتماعية الأصلية، أو جوانب منها .. على سبيل المثال استعادت القبلية قوتها بعد أن كانت بدأت في الانحسار نوعا ما في السودان..

هذا إضافة إلى أن انتشار الاعتقاد التقليدي المغلف بالقداسة وسط المجتمعات المسلمة، وقابليته للإستغلال من الجماعات المنظمة، قد أوجد منظومة مصالح واسعة، استخدمته للوصول إلى السلطة والتمسك بها.. وتبذل كل ما في وسعها للإبقاء عليه وإعادة انتاجه، على حساب المجتمعات نفسها، والمجتمع السوداني هو النموذج الأبرز هنا.

وبذلك تكالب الضغث على الإبالة ليفضيا إلى الانهيار الشامل الماثل في السودان اليوم..

بناء كتلة مدنية عريضة لأيقاف الحرب.. ضرورة ملحة

الهادي الشواف

ملخص

يؤكد الكاتب أن الحرب الجارية تمثل لحظة مفصلية تهدد بقاء الدولة، ما يفرض استحقاقات عاجلة على رأسها وقف الحرب، معالجة الكارثة الإنسانية، واستعادة المسار المدني الديمقراطي وفق شعارات ثورة ديسمبر. ويرى أن المدخل الأساسي لتحقيق ذلك هو بناء كتلة مدنية ديمقراطية عريضة تتجاوز الاصطفافات الأيديولوجية والتحالفات الضيقة، وتقدم وحدة السودان ومصلحة المواطن على أي اعتبارات أخرى.

يشدد على أن العمل الجماعي في زمن الحرب يختلف عن التنافس السياسي في السلم، حيث تصبح الأولوية لوقف العنف وحماية المدنيين ومنع الانقسام، لا لتحقيق مكاسب حزبية. ويعتبر أن استمرار تشتت القوى المدنية وإصرارها على التخندق يسهم، بقصد أو بغير قصد، في إطالة أمد الحرب، ما يجعل بناء تحالف واسع على برنامج حد أدنى ضرورة لا تحتمل التأجيل.

يرى الكاتب أن فشل التحالفات الحالية والمبادرات السابقة في توحيد القوى المدنية يبرز الحاجة لكتلة واحدة تنسق الجهود، توحد الخطاب المدني، وتواجه خطاب الكراهية والاستقطاب. كما أن وجود كتلة عريضة وفاعلة يمثل شرطًا أساسيًا للضغط الدولي الفعال، ولضمان وجود بديل مدني جاهز لإدارة البلاد ومنع الفراغ السياسي فور توقف الحرب.

يختم بأن الكتلة المدنية المطلوبة يجب أن تقوم على ميثاق مبادئ واضح وبرنامج حد أدنى يركز على وقف الحرب، حماية المدنيين، رفض الحكم العسكري، وبناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على المواطنة والحقوق. فهذه الكتلة ليست ترفًا سياسيًا، بل طوق النجاة الأخير، ورسالة بأن إرادة الحياة والسلام أقوى من الحرب، وأن التاريخ لن يرحم المترددين.

مدخل.. إيقاف الحرب واستعادة المسار الديمقراطي

تمر الأوطان في تاريخها بلحظات فارقة، إما أن تكون جسراً نحو البقاء والازدهار، أو منزلقاً نحو التفتت والضياع، إن الحرب الدائرة اليوم تفرض علينا استحقاقات لا تقبل التأجيل، أولها إيقاف الحرب وثانيها معالجة الاوضاع والآثار الإنسانية الكارثية، وثالثها إستعادة المسار المدني الديمقراطي، على هدى شعارات ثورة ديسمبر المجيدة، المتجسدة في الحرية والسلام والعدالة، والمدخل الأول لانجاز هذه الاستحقاقات هو بناء كتلة مدنية ديمقراطية عريضة، تتجاوز التمترس خلف الاصطفافات الأيديولوجية والتحالفات الضيقة، وتضع وحدة السودان ومصلحة المواطن والسيادة الوطنية فوق كل اعتبار.

ففي سبيل ذلك يجب أن تتجاوز القوى السياسية الداعية لإيقاف الحرب تركة الماضي، والأطر الايدلوجية والتمايزات الفكرية، وتقديم تنازلات متبادلة، لتمهيد الأرضية المناسبة لتحالف الحد الادني، لأن طبيعة العمل التحالفي المشترك في ظل الحرب والأزمات يختلف بالكلية عن العمل في ظل السلم والتنافس الديمقراطي الحر، ولأن في ظل الحرب تكون الأولوية دائمًا لايقاف العنف ونزيف الدم، وحماية المدنيين وإنقاذ الدولة من الانقسام، وليست لتحقيق مكاسب سياسية أو ايدلوجية ضيقة، فالعمل الجماعي في ظل الحرب فريضة واجبة وضرورة ملحة، والذي يرفضه بصورة غير مباشرة يسهم في إطالة أمد الحرب من غير قصد.

الكتلة المدنية العريضة.. ضرورية وملحة

لا شك في أن ضرورة الكتلة الوطنية الآن تنبع من التطورات والتعقيدات التي استجدت على المشهد العسكري والسياسي معاً، والتي أثبتت أن التحالفات في ظل مراكزها المتعددة هذه لا تملك القدرة على فرض السلام المستدام أو قيادة التحول المدني، طالما يعمل كل منها منفرداً دون توحيد أو تنسيق ولو على الحد الادنى، وعليه تأتي الحاجة الملحة والضرورية لتوحيد هذه التحالفات وكل القوى الفاعلة التي تؤمن بايقاف الحرب وإنجاز التحول الديمقراطي، في كتلة مدنية واحدة واسعة تعبر عن كل مكونات الشعب السوداني، بالاضافة إلى توحيد الخطاب المدني لقطع الطريق أمام دعوات الاستقطاب وخطاب الكراهية الذي يغذي الحرب، وتكثيف الضغط الدولي الفعال، فالعالم لا يستجيب للكيانات المشتتة والضعيفة بل للكتلة التاريخية التي تمثل أغلبية الشعب، لضمان وجود بديل مدني جاهز لاستلام زمام الأمور فور توقف المدافع، لسد الفراغ الإداري والسياسي ومنع حدوث فوضى شاملة.

في ذات السياق يأتي إعلان المبادئ السوداني في 12 ديسمبر 2025م بنيروبي وميثاق القاهرة يناير 2026م، وغيرها من لقاءات جمعت القوى السياسية المدنية لذات الغرض، ولكن لم تفلح جميعها في ايجاد كلمة السر التي توحد القوى المدنية، وتفك عقدة التمترس والتخندق والتفتت، صحيح أن تجارب القوى السياسية المشتركة مليئة بالفجوات، وأيضاً التباين ما بين القوى السياسية الداعية لإيقاف الحرب واضح وجلي، ولكن في ظل الأزمات الكبرى تقاس السياسة بمدى القدرة على الفعل، والفعل في مثل الظرف الذي تمر به البلاد لا يترجمه إلا العمل الجماعي المشترك، والتحالفات الواسعة وذات الفعالية العالية.

أسس بناء الكتلة المدنية الواسعة

في ظل هذا الواقع المعقد ومع إستمرار طاحونة الحرب وشلالات الدماء، والفشل حتى لحظة كتابة هذه السطور في إجبار طرفي الحرب على الجلوس للتفاوض، ومع تسارع تدحرج البلاد نحو التفتت والتشظي، بسبب إطالة أمد الحرب واتساع دائرة العنف وسلسلة الانتهاكات الواسعة، يقع العبء على كاهل القوى السياسية الداعية لايقاف الحرب وتحقيق الانتقال المدني الديمقراطي، في ان تتطلع بدورها وتستشعر أهمية وخطورة المرحلة الحالية، والسعي بخطى جادة وحسيسة ومتسارعة لبناء مركز موحد وكتلة مدنية واسعة، ليست بالضرورة أن تبدأ بوحدة فكرية ولا بتوافق

كامل، ولا حتى اشتراط التطابق التام في الرؤى السياسية، بل بالإتفاق على برنامج حد أدنى مشترك، وعلى أولويات قصوى على رأسها وقف الحرب، ويجب أن تتجنب هذه الكتلة التطرق للقضايا الخلافية، وفي المقابل ترحل وتأجل كل الصراعات الفكرية والايدولوجية الكبرى لمرحلة ما بعد إيقاف الحرب.

على أن يحتفظ كل مركز تحالفي مبني على درجة معقولة من الانسجام بشكله الحالي، وان تبني الكتلة الجديدة من تجميع التحالفات الحالية في مركز تنسيقي موحد يمتاز بالمرونة والفاعلية، يقوم على أساس شراكة حقيقية لا الإلحاق أو التبعية لضمان استدامة التوافق، هذا المركز التنسيقي المرن يعطي كل تحالف مساحة مناورة خاصة به، مع التنسيق في قضايا الحد الادني المشتركة في الكتلة المدنية الواسعة، وكما أنه يجب أن ينهض المركز الجديد على هيكل رشيق وعملي، وأن تتميز قضايا أو أهداف الحد الادني بالوضوح والتوافق عليها عبر تقديم تنازلات من كل الاطراف، مع التركيز على توسيع قاعدة المشاركة والقاعدة الجماهيرية عبر العمل من خلال اللجان القاعدية وسط الجماهير والمجتمعات المحلية ومجتمعات اللجوء والنزوح.

مرتكزات بناء الكتلة العريضة.. خارطة طريق مبسطة:

لا بد من التوافق على ميثاق مبادئ مختصر وواضح، يركز على القضايا المشتركة فقط التي تمثل الحد الادنى كما ذكرنا آنفاً، مثل العمل على وقف الحرب فوراً عبر إجبار طرفي الحرب للجلوس على طاولة التفاوض للوصول لحل تفاوضي شامل، والحرص والتشديد على حماية المدنيين ورفض الانتهاكات من أي طرف، وكذلك أن لا عودة للحكم العسكري ولا شرعنة للانقلاب أو الاعتراف بالسلطة الموازية، والتأكيد على الانتقال المدني الديمقراطي الذي يقود لانتخابات حرة ونزيهة، وأيضاً وضع وحدة السودان كواجب مقدم ورفض التفكك والتفتت والاصطفاف الجهوي، وفي المقابل بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على المواطنة المتساوية، وتنهض على حماية حقوق الإنسان وضمان الحريات الأساسية، هذه خارطة طريق مبسطة ولا يختلف عليها أي شخص حادب على مصلحة البلاد والمواطن، ويمكن أن تكون أساس لبناء كتلة مدنية ديمقراطية واسعة تعبر عن اوسع الجماهير.

وفي هذا الإيطار يجب الاستفادة من التجارب الحالية والسابقة في تطوير برامج وآليات تواكب هذه المرحلة، وتوظف الزخم الذي انتجه الخطاب المناهض للحرب، لرسم ملامح خطاب معبر عن الكتلة المدنية الواسعة ليكون ذات فعالية عالية لمحاصرة خطاب الحرب والكراهية، بالأضافة إلى ذلك يجب الحرص على استيعاب الكفاءات والشخصيات الوطنية المستقلة، ولجان المقاومة والحركات الشبابية والنسوية، ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية، وكل مكونات المجتمعات المحلية الفاعلة، والقوى السياسية خارج التحالفات الحالية لضمان التنوع الجغرافي والنوعي والاجتماعي، مع ابتكار آليات عمل مشترك وإنشاء هياكل تنظيمية مرنة تسمح بالتنسيق الفعال، مع اعتماد آليات ديمقراطية داخلية لاتخاذ القرارات.

الخلاصة.. إن التاريخ لا يرحم المترددين

إن الهدف النهائي لهذه الكتلة الواسعة ليس مجرد إسكات صوت البنادق فحسب، بل يتعدى ذلك إلى وضع حجر الأساس لدولة المؤسسات، عبر تأسيس سلطة مدنية انتقالية تحظى بتوافق عريض، وتعمل على إدارة الفترة الانتقالية بمهنية بعيداً عن المحاصصات والتكتلات الحزبية، وتضع نصب عينيها الإصلاح الأمني والعسكري للوصول إلى جيش وطني واحد ومهني، ينأى بنفسه عن السياسة والنشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق عدالة انتقالية ومصالحة وطنية، تجبر ضرر الضحايا وتسترد الحقوق المسلوبة والمنتهكة، وتضمن محاسبة الجناة وعدم الافلات عن العقاب، كشرط أساسي للسلم والتعايش المجتمعي، ومن ثم التحضير للانتخابات حرة ونزيهة، من خلال العمل على تهيئة المناخ السياسي والبيئة القانونية والدستورية المناسبة، وافساح المجال أمام الشعب ليقول كلمته النهائية في من يحكمه.

خلاصة القول هو إن التاريخ لن يرحم المترددين، وإن بناء الكتلة المدنية الديمقراطية الواسعة ليست ترفا ساسيا، بل هو طوق النجاة الوحيد، وضرورة مرحلة فرضتها تعقيدات المشهد السوداني الحالي، وإن بناء هذه الكتلة العريضة هو الرسالة الأقوى بأن إرادة الحياة لدى الشعوب أقوى من أزيز الرصاص، وفوق كل اختلاف سياسي أو فكري أو خلاف ايدولوجي، وأن ايقاف نزيف الدم السوداني وانجاز التحول المدني الديمقراطي، هو الوعد الذي لا يجوز النكوص عنه مما كان الثمن.

السودان وإمكانية تحويل الصراع إلى فرصة لتحقيق السلام والتنمية

وئام كمال

ملخص

ترى الكاتبة أن السودان يواجه بعد حرب 15 أبريل استقطابًا إقليميًا حادًا زاد تعقيد الأزمة، لكن هذا الواقع يمكن—نظريًا—تحويله إلى مدخل لبناء سلام وتنمية إذا أُحسن استثمار العلاقات الخارجية برؤية وطنية تحافظ على السيادة ووحدة البلاد.

توضح أن تدويل الحرب يحمل كلفة عالية، غير أن تجارب دول خرجت من الحروب والعزلة تؤكد أن المبادرة الوطنية وصياغة تصور سوداني للسلام والتنمية هما الشرط الأول لاستثمار الشراكات الخارجية على أساس المصالح المتبادلة.

تشير إلى نماذج فيتنام وكوريا الجنوبية ورواندا تُظهر إمكان النهوض عبر تنويع الشركاء، وحماية القرار الوطني، وبناء القدرات والمؤسسات، ورفض التمويل المشروط بما يناقض الأولويات الوطنية.

تخلص الكاتبة إلى أن التنمية المستدامة تحتاج قيادة ورؤية وعقدًا سياسيًا جامعًا، وأن أي تعاون لا يبني مؤسسات محلية هشّ، ولا تنمية ممكنة في ظل الحرب حيث تبقى أولوية المواطن—مورد التنمية الأول—هي النجاة.

يمر السودان، وخصوصًا ما بعد اندلاع حرب 15 أبريل، بحالة استقطاب إقليمي حاد أدى إلى صراعات يمكن أن تزيد أزمته الحالية. ولكن على صعيد آخر، كيف يمكن تحويل حالة الصراع الإقليمي والاستقطاب الحاد إلى استثمار في العلاقات الخارجية السودانية بشكل ينتشل السودان من أزمته ويجعل منها بوابة لتقدم تنموي مبني على سلام واستقرار وتداول سلمي للسلطة، بما يتماشى وشعارات ثورة ديسمبر المجيدة ويحافظ على وحدته؟

ففي الوقت الذي لا يخفى على الناظر فيه العواقب التي يتحملها البلاد نتيجة تدويل حرب السودان، تسطع في التاريخ نماذج لدول استطاعت أن تستثمر العلاقات الخارجية للنهضة والبناء ولتحقيق تنمية دون عداء أو تبعية. والذي لا يمكن أن يتم دون مبادرة السودانيين أنفسهم لتصوراتهم حول صيغة السلام ورؤية التنمية التي تناسبهم، ومن ثم استثمار العلاقات لتحقيقها من منطلق المنافع المتبادلة.

ففي دراسة حول النماذج التي استطاعت الخروج من العزلة والحرب إلى الشراكات المتعددة، تبرز دولة فيتنام ذات الخلفية الحروب المدمرة والعقوبات الدولية الخانقة. الأمر الذي يذكرنا بالتاريخ السوداني القريب والمعاصر ليس فقط في الحرب، وإنما أيضًا في التاريخ العدائي مع الغرب. إلا أنها استطاعت الخروج من أزماتها عبر استخدام التعاون الدولي عبر سياسة الإصلاح والانفتاح (Doi Moi) منذ أواخر الثمانينات، عبر تنويع الشراكات مع الولايات المتحدة والصين واليابان والاتحاد الأوروبي، وفق خطة تضمن عدم التخلي عن القرار الوطني وتجذب الاستثمار في الوقت نفسه، والذي يبدأ بحسن إدارة الخلاف والاختلاف الداخلي على المستوى السياسي والفكري.

بالإضافة إلى نموذج كوريا الجنوبية التي تحولت من دولة معوزة إلى دولة مانحة. دولة كانت من أفقر دول العالم في الخمسينات. استمرت المساعدات الأمريكية في بناء القدرات عوضًا عن ثقافة الاستهلاك، واضعة خططًا لنقل المعرفة والتكنولوجيا. حماية الصناعات الوطنية مرحليًا لتبرز كدولة اقتصاد صناعي متقدم بمؤسسات قوية ومنظمة.

و هنالك أيضًا النموذج الرواندي، وهو النموذج الأشهر بالنسبة للسودانيين... في شراكة مشروطة بالسيادة، ما بعد حروب قبلية وإبادة جماعية وانهيار شامل للدولة، نهضت رواندا التي اعتمدت على المساعدات ولكن وفق أجندة وطنية واضحة (وهذا هو المفتاح). دولة رفضت التمويل المشروط بما يخالف أولوياتها الوطنية، واستثمرت في الحوكمة والصحة والتعليم وتحسين الخدمات العامة لتصبح دولة مستقرة جاذبة للاستثمار والدعم.

هذه النماذج على سبيل الأمثلة لا الحصر تشهد أن استثمار العلاقات الخارجية يمكن أن يصب في مصلحة البلاد وشعوبها في علاقات مصالح متبادلة دون عداء أو تبعية. إلا أن الأمر ليس سهلًا ويتطلب من السودانيين قدرًا كبيرًا من الإرادة والجدية والقيادة في وقت نحتاج فيه بلادنا أحوج ما يكون إلى قائد نموذج ورؤى موحدة تقود إلى خطط مدروسة، يضع فيها السودانيون أمام أعينهم أن أي تعاون لا يبني مؤسسات محلية هو تعاون هش، وأن المشكلة ليست في طلب المساعدة وإنما في غياب الرؤية الوطنية التي توجهها، وأن أي تنمية دون عقد سياسي واجتماعي جامع ستنتج نموًا هشًا قابلًا للانهيار أو الانفجار، وأن تنويع الشركاء يفتح أفقًا جديدًا للبلاد ويحافظ على سيادة لأبنائها، وأن التطور يبدأ من تقدير الموارد الداخلية وحمايتها، وأن كل هذا لا يمكن أن يحدث في زمن الحرب حيث أولوية المواطن وهو المورد الأول والأساسي للتنمية هي النجاة.

صحفيون سودانيون يتحدّون أهوال الحرب بجوائز عالمية

ملخص

في ظل الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع، وتهديدها حياة الصحفيين وإغلاق المؤسسات الإعلامية، واصل الصحفيون السودانيون عملهم بشجاعة، محولين المخاطر إلى إنجازات. حصدوا خلال 33 شهرًا جوائز عالمية مرموقة، مثل جائزة «الإيقاد» و«كورت شورك» و«أريج»، مما أثبت قدرة الصحافة السودانية على المنافسة والتميّز رغم النزوح وفقدان أدوات العمل الأساسية.

تم تكريم عدد من الصحفيين الذين أصبحوا رموزًا للمهنية والالتزام، مثل فيصل محمد صالح وجائزة مدى الحياة، وهبة عبد العظيم لتحقيقها الاستقصائي حول تلوث النيل، وسلمى عبد العزيز عن تحقيقاتها لقناة CNN، وعبد الرحمن الطيب، وشمائل النور ضمن أكثر النساء العربيات تأثيرًا. هذه الجوائز أبرزت صمود الصحفيين السودانيين وحرصهم على نقل الحقيقة رغم التحديات الكبيرة.

الجوائز لم تقتصر على الأفراد، بل شملت مؤسسات مثل شبكة «عاين» التي حصلت على جائزة التوليب لحقوق الإنسان، إضافة إلى التقدير لمشاريع التدريب والتطوير مثل مبادرة الذكاء الاصطناعي بقيادة حيدر عبد الكريم، لتعزيز قدرات الصحفيين في بيئات النزاع. هذه المبادرات عزّزت القدرة على العمل المهني، وحافظت على استمرارية الصحافة الحرة رغم الحرب والتضييق.

رغم مقتل 33 صحفيًا وتهجير المئات، أكدت الجوائز العالمية أن الكلمة الحرة لم تُخمد بالحرب، وأن الصحافة السودانية لا تزال صامدة، حاملة صوت الحقيقة والإنسانية إلى العالم. وتُعد هذه الإنجازات شهادة على الإرادة المهنية والالتزام الأخلاقي للصحفيين السودانيين، ورسالة واضحة أن الصحافة الحرة قادرة على الصمود والتأثير حتى في أقسى الظروف.

إسماعيل حسابو

في بلدٍ علا فيه دويّ الرصاص على صوت الحقيقة، وتكسّرت فيه مؤسسات الإعلام تحت وطأة حرب مدمّرة، يواصل صحفيون سودانيون رفع راية المهنة عاليًا، محوّلين المعاناة إلى إنجازات، ومثبتين أن الصحافة قادرة على النجاة في أقسى الظروف. جوائز عالمية مرموقة حصدها صحفيون سودانيون خلال الأشهر ال 33 الماضية منذ إندلاع الحرب، جاءت بمثابة شهادة دولية على صمود الكلمة الحرة، وعلى قدرة الصحافة السودانية على المنافسة والتميّز رغم النزوح والتشريد وغياب الحد الأدنى من شروط العمل الآمن.

بهذه الروح احتفت نقابة الصحفيين السودانيين بالصحفي فيصل محمد صالح، عقب فوزه في نهاية نوفمبر الماضي بجائزة «إيقاد للتميّز في الصحافة – مدى الحياة»، تقديرًا لمسيرته الطويلة والممتدة في العمل الصحفي. وقالت النقابة في بيانها إن هذه الجائزة «لم تأتِ من فراغ، بل هي امتداد لرحلة ناصعة في حرفة صناعة الضوء، حفلت بالعطاء والمهنية والالتزام الأخلاقي»، واصفة فيصل محمد صالح بأنه «راهب متبتّل في محراب الصحافة السودانية»، ظلّ على الدوام جدارًا صلبًا وصوتًا حرًا وضميرًا يقظًا، ومدرسة قائمة بذاتها في الدقة واحترام المهنة.

غير أن فيصل محمد صالح لم يكن الاسم الوحيد الذي منح الوسط الصحفي السوداني مساحة للاحتفاء. ففي مشهدٍ يبعث على الفخر، وقفت إلى جواره عند تسلّمه الجائزة الصحفية هبة عبد العظيم، التي نالت بدورها جائزة «الإيقاد» للصحافة البيئية عن تحقيقها الاستقصائي «سموم في النيل بالسودان.. ما الذي يجري؟ كيف ولماذا ومن المسؤول؟». وكشف التحقيق حجم الكارثة البيئية الناتجة عن التلوث الكيميائي والمعادن الثقيلة في مجرى النيل، وتداعياتها الخطيرة على الصحة العامة والأمن الغذائي واستقرار المجتمع. كما جرى اختيار هبة عبد العظيم للانضمام إلى زمالة المنتدى العالمي للصحافة الاستقصائية (GIJC2025)، المقدّمة من مركز الجزيرة للإعلام.

وفي سياق متصل، فاز الصحفي، عبد الرحمن الطيب بجائزة «كورت شورك» العالمية للصحافة، عن فئة المساند الصحفي. كآخر جائزة مرموقة يحصدها صحفي سوداني، كما اختارت منصة «رصيف 22» في ديسمبر الماضي الصحفية شمائل النور ضمن قائمتها السنوية لأكثر النساء العربيات إلهامًا وتأثيرًا لعام 2025، وهي قائمة تسلّط الضوء على عشر نساء عربيات تركن بصمات واضحة في مجتمعاتهن، في مجالات تتراوح بين السياسة والأدب والعمارة والعمل الإنساني. وقد قوبل الاختيار بترحيب واسع داخل الأوساط الصحفية، حيث أشادت شبكة الصحفيين السودانيين بدقة شمائل ومهنيتها وقدرتها على الغوص عميقًا في قضايا الشارع السوداني بعيدًا عن أي انحيازات.

واعتبر الصحفي عثمان فضل الله أن هذا الاختيار يمثّل اعترافًا مستحقًا بمسيرة مهنية راسخة في زمن الانكسار العام، مشيرًا في تدوينة له إلى أن شمائل النور «لا يُحتفى بها فقط بما أنجزت، بل بما تمثّله نموذجًا لصحافة شجاعة ومسؤولة وإنسانية، في زمن ندر فيه النموذج وكثرت فيه الضوضاء».

منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023، لم تقتصر آثار القتال على الأرواح والمدن والبنية التحتية، بل امتدت إلى غرف الأخبار، حيث أُغلقت الصحف، وأُخرست الإذاعات، واضطر مئات الصحفيين إلى النزوح داخل البلاد وخارجها، وفقدوا أدواتهم الأساسية للعمل. ورغم ذلك، واصل بعضهم أداء رسالتهم من قلب الخطر أو من منافٍ قسرية، حاملين قصص بلدٍ ينزف إلى العالم، لينتزعوا اعترافًا دوليًا بعملهم المهني عبر جوائز عالمية مرموقة.

وخلال ملتقى «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية – أريج» في دورته الثامنة عشرة، الذي انعقد في عمّان بين 5 و7 ديسمبر الجاري، حضرت الصحافة السودانية في صدارة المشهد، بتتويج الصحفية سلمى عبد العزيز بجائزة «أريج» الفضية للصحافة الاستقصائية لعام 2025، بعد منافسة قوية ضمّت 166 تحقيقًا من 26 دولة. وجاء الفوز عن تحقيقها «المصيدة البشرية.. لاجئون سودانيون يقعون في فخ عصابات منظمة على الحدود المصرية»، المنفّذ بالشراكة بين أريج ومنصة «المهاجر».

وكانت سلمى عبد العزيز قد حصدت في نوفمبر الماضي جائزة محمد حسنين هيكل للصحافة العربية لعام 2025، في دورتها التاسعة، تقديرًا لتغطيتها المتميزة

لتداعيات الحرب، ولا سيما تحقيقها الاستقصائي لقناة CNN بعنوان: «10 أشهر من القتال و'كارثة جوع' تقترب بالسودان». وسبق ذلك، في عام 2024، فوزها بجائزة «الإيقاد» عن تحقيق «القتل على الموبايل في السودان».

وفي واحدة من أبرز محطات التميّز السوداني، تسلّم الصحفيان خالد عبد العزيز والطيب صديق، في أبريل من العام الماضي بمدينة نيويورك، جائزة Overseas Press Club (OPC) عن أفضل تحقيق صحفي استقصائي نُشر عالميًا في عام 2023، نيابةً عن وكالة «رويترز». وتُعدّ هذه الجائزة من أرفع الجوائز الصحفية عالميًا، تتنافس عليها كبريات المؤسسات الإعلامية.

كما احتفى الوسط الصحفي في أغسطس الماضي بحصول الصحفية زينب محمد صالح على زمالة الصحفيين العرب الزائرين من مركز وودرو ويلسون بالولايات المتحدة، كأول صحفية سودانية تنال هذا التميّز.

ولم يقتصر التميّز على الأفراد، إذ فازت شبكة «عاين» بجائزة التوليب العالمية لحقوق الإنسان لعام 2025، التي تمنحها الحكومة الهولندية للمدافعين عن حقوق الإنسان، تقديرًا لجهودها في توثيق الانتهاكات ونقل الحقيقة في السودان رغم المخاطر الجسيمة.

كما اتسعت دائرة الجوائز لتشمل الصحفية هيام تاج السر، التي حلّت في المركز الثالث أفريقيًا في كتابة المقال من الاتحاد الدولي للصحافة الرياضية، والصحفي منصور الصويم الفائز بأفضل عمل صحفي ضمن مشروع «صحافة النزاع» من مؤسسة طمسون فاونديشن، إلى جانب محمد سعيد حلفاوي، ومشاعر دراج، وإخلاص نمر، التي نالت جائزة الإيقاد للإعلاميين المهتمين بقضايا البيئة وتغير المناخ. وشمل التميّز أيضًا اختيار الصحفي حيدر عبد الكريم مدربًا متخصصًا في استخدامات الذكاء الاصطناعي في الصحافة، ضمن برامج شبكة «أريج» ومبادرة أخبار جوجل، حيث أسهم في تدريب عشرات الصحفيين السودانيين.

ويرى السكرتير العام لنقابة الصحفيين السودانيين، محمد عبد العزيز، أن هذه النجاحات لا يمكن النظر إليها كإنجازات فردية فحسب، بل بوصفها تعبيرًا قويًا عن صمود الصحافة السودانية في واحدة من أكثر مراحلها قسوة. واعتبر أن الفوز بجوائز عالمية في ظل الانهيار المؤسسي والاستهداف المباشر للصحفيين وغياب شروط السلامة المهنية، يمثّل «مفارقة موجعة، لكنها كاشفة عن عمق الإرادة وقوة الالتزام المهني لدى الصحفيين السودانيين».

وبحسب إحصاءات، تسببت الحرب التي تجاوزت شهرها الثاني والثلاثين في مقتل 33 صحفيًا وعاملًا في المجال الإعلامي، وإجبار أكثر من 90% من العاملين على ترك وظائفهم، إلى جانب تهجير أكثر من 500 صحفي وصحفية. ورغم هذه الأرقام القاتمة، جاءت الجوائز لتؤكد أن الصحافة السودانية ما تزال قادرة على الصمود، وأن الكلمة الحرة قادرة على الوصول إلى أعلى منصات التقدير العالمية.

من جانبها، اعتبرت سكرتيرة الحريات بنقابة الصحفيين، هانم آدم، هذه النجاحات «تاجًا يزيّن رؤوس جميع الصحفيين السودانيين» الذين واصلوا عملهم رغم المخاطر من قتل وتشريد وتضييق. وأشارت إلى أن النقابة انتبهت مبكرًا لأهمية تعزيز مهارات الصحفيين بعد اندلاع الحرب، فنفذت دورات في الأمان الرقمي، ومكافحة المعلومات المضللة، والصحافة الاستقصائية باستخدام الذكاء الاصطناعي، لتمكينهم من العمل في بيئات النزاع.

تؤكد هذه الجوائز، في مجملها، أن القصة السودانية لم تُدفن تحت ركام الحرب، بل وجدت من ينقلها إلى العالم بصدق وحسّ إنساني عميق ومعايير مهنية رفيعة. وهي رسالة سياسية وأخلاقية واضحة مفادها أن الصحافة الحرة لا تُهزم بالحرب، وأن صوت السودان سيظل حاضرًا طالما هناك من يكتب باسم الحقيقة والإنسانية.

ضبط بوصلة الحركة النسوية مدخل لهندسة السلام المستدام في السودان

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يطرح المقال نضال المرأة السودانية بوصفه تاريخًا ممتدًا من الفعل والمقاومة، بلغ ذروته في حرب أبريل 2023 التي حوّلت النساء إلى أهداف مباشرة للعنف الممنهج، وفي الوقت نفسه إلى فاعلات أساسيات في الصمود وسد فراغ الدولة، ما يجعل حضورهن شرطًا جوهريًا لأي سلام مستدام.

يستعرض تطور الحركة النسوية تاريخيًا منذ الحضارات الكوشية، مرورًا بالتعليم والتنظيم النقابي والوطني، وصولًا إلى أدوار النساء في الثورات، كاشفًا كيف واجهت الحركة القمع والانتكاسات، لكنها راكمت خبرة جعلتها جزءًا أصيلًا من معركة الديمقراطية.

يفيد الكاتب أنه خلال الحرب الراهنة، كانت النساء الضحية الأولى للانتهاكات، لكنهن تحوّلن أيضًا إلى قائدات ميدانيات عبر غرف الطوارئ والاقتصاديات البديلة والدعم النفسي، وحققن اعترافًا دوليًا واسعًا عكس دورهن في حماية الحياة وسط الدمار.

يؤكد الكاتب أن ضبط بوصلة الحركة النسوية يتطلب تجاوز النخبوية والتشتت، وبناء تنسيق وطني موحّد يدمج قضايا النساء في صميم مشروع وقف الحرب وإعادة بناء الدولة، باعتبار حقوق المرأة مدخلًا لهندسة سلام عادل ومستدام في السودان.

مقدمة

نضال المرأة السودانية نهرٌ متدفق من الجسارة والصمود، يمتد من القرن التاسع عشر حتى حرب أبريل 2023م؛ تلك الحرب التي فجّرت واحدة من أعنف المآسي الإنسانية في تاريخ السودان الحديث، ووُصفت بحق بأنها «حرب على أجساد النساء». ففي سياق صراع اتخذ من العنف الممنهج أداةً للهيمنة وكسر الإرادة الوطنية، تعرّضت السودانيات لمنظومة متكاملة من الانتهاكات، استُخدمت فيها حيواتهن كسلاح للإذلال. وبين حصار خانق انعدمت فيه الرعاية الصحية والأمن الغذائي، واجتياحات وحشية شملت النهب والاختطاف والعنف الجنسي والاغتصاب الجماعي، وجدت النساء أنفسهن في مواجهة مباشرة مع الموت، والاختفاء القسري، والنزوح في ظروف بالغة القسوة، عطفًا على تدمير سبل العيش والمقدرات الاقتصادية، والإقصاء المتعمّد للنساء. وقد أفرز هذا الواقع المأساوي انتشاراً واسعاً للصدمات النفسية العميقة، ليغدو بقاء المرأة السودانية، في ظل الانهيار الشامل لمؤسسات الدولة، فعلًا يوميًا من أفعال المقاومة.

وفي خضم هذا الانهيار الكارثي، تعيد الحركة النسوية صياغة وجودها، بوصفها ضحية الحرب الأولى، وباعتبارها قوةً اجتماعية وسياسية، تمتلك القدرة على العبور بالوطن من جحيم الدمار إلى آفاق الإعمار. فمستقبل الحركة النسوية أضحى أحد الأسئلة الجوهرية التي ستحدد ملامح «اليوم التالي» للحرب، وترسم شكل الدولة السودانية القادمة، من حيث طبيعة عقدها الاجتماعي، وأسس سلامها، وعدالة انتقالها.

يسلط هذا المقال الضوء على المسار الملحمي الذي خاضته السودانيات في زمن الحرب. فبينما استُخدمت أدوات القمع لإخضاعهن وكسر إرادتهن، برزت مئات الكيانات النسوية وغرف الطوارئ لتؤدي أدواراً ميدانية بديلة سدّت فراغ الدولة في مجالات الإغاثة والرعاية. هذا الصمود يمثل استحقاقاً سياسياً طال أمد إقصائه؛ استحقاقًا يرفض إعادة النساء إلى المقاعد الخلفية، ويؤكد أن هندسة السلام المستدام لا يمكن أن تتحقق دون حضورهن الفاعل.

ولا ينطلق هذا المقال من موقع المتابعة النظرية أو الادعاء، وإنما من مسار تراكمي تشكّل عبر الاحتكاك المباشر بتجارب متعددة أسهمت في صقل الوعي بقضايا المرأة. فقد أُتيحت لي فرصة العمل مع نساء قائدات في الشأن العام، من بينهن الأستاذة سارة نقد الله، والدكتورة بلقيس بدري، والدكتورة انتصار إبراهيم، والدكتورة مريم الصادق، وهي تجارب عمّقت فهمي لتعقيدات الفعل النسوي وسياقاته الاجتماعية والسياسية. كما أسهم الاطلاع على إسهامات الإمام الصادق المهدي في مناصرة قضايا المرأة، والتفاعل مع المنتج المعرفي لجامعة الأحفاد، إلى جانب العمل الإعلامي والنشاط المدني، في بناء رؤية نقدية لقضايا النساء. وبالتالي، تأتي هذه الكتابة كمساهمة مسؤولة في ضبط بوصلة الحركة النسوية.

السياق التاريخي:

حظيت المرأة السودانية منذ البدايات بمكانة مركزية في البناء السياسي والاجتماعي، تعود جذورها إلى الحضارات الكوشية ومملكة مروي. واستمر هذا الإرث، رغم التحولات الثقافية في العصور الوسطى، في أشكال متعددة من الاحترام والسلطان الاجتماعي. وبرز دور النساء حتى عُدّ حضورهن شرطًا لاستقامة الحكم، وشهدت تلك الفترات نماذج لملكات حاكمات، بما يؤكد أن المرأة كانت فاعلًا أصيلًا في نشأة السلطة وتطورها.

بدأت شرارة الوعي النسوي في السودان عبر مدخل التعليم، على يد الشيخ بابكر بدري، الذي أسس أول مدرسة للبنات برفاعة عام 1906م، متحديًا الرفض الاجتماعي السائد آنذاك. وسرعان ما تحول هذا الوعي إلى حراك وطني ساانده المثقفون الرجال، حيث ارتبطت قضية تحرر المرأة بالنضال ضد الاستعمار؛ فظهرت الأغاني الوطنية التي تنادي بمشاركة المرأة، وتبلورت الفكرة في أول تنظيم نسوي «نادي الخريجات». ورغم تعثره، فقد وضع اللبنات الأولى للتنظيم النسوي.

شهدت الأربعينيات قفزة نوعية بتأسيس كيانات نسوية مرتبطة بالحراك الوطني، مثل «رابطة المرأة السودانية» عام 1946م، ودخول الممرضات والمدرّسات معترك العمل النقابي لانتزاع حقوقهن المهنية. وتوّجت هذه الجهود بتأسيس «الاتحاد النسائي السوداني» عام 1952م، كما ظهرت في تلك الفترة «جمعية النهضة النسوية» التي بادرن بإنشائها نساء آل المهدي وشخصيات أخرى. وخلال فترة السودنة وما بعدها، خاضت النساء معركة شرسة لانتزاع الحقوق، نجحن خلالها في الحصول على حق التصويت عام 1953م، وفتحن قنوات التواصل مع الحركات العالمية، وأسسن مجلة «صوت المرأة» عام 1955م.

واجهت الحركة النسوية أول اختباراتها مع الحكم العسكري الأول (نظام عبود)، الذي حلّ المنظمات المدنية، لكن النساء حافظن على جذوة الحراك. تجلّى هذا الصمود في ثورة أكتوبر 1964م، حيث كانت النساء في طليعة المقاومة، مما أثمر عن تحقيق مكتسبات تاريخية في الديمقراطية الثانية، شملت حق الترشيح والتصويت الشامل لكافة السودانيات، ودخول فاطمة أحمد إبراهيم البرلمان كأول امرأة سودانية عام 1965م. كما شهدت هذه الحقبة انتصارات بارزة، من بينها منح النساء حق المعاش وإجازة الوضع مدفوعة الأجر.

مع انقلاب مايو عام 1969م، انقسم الحراك النسوي بين العمل المقاوم والعمل تحت مظلة النظام، حيث تغيّر اسم «الاتحاد النسائي السوداني» إلى «اتحاد نساء السودان» عام 1972م. ورغم التضييق السياسي، شهدت هذه الفترة تطوراً نوعياً بتأسيس «جمعية بابكر بدري لدراسات المرأة» عام 1975م. وعقب انتفاضة 1985م، عادت الحركة النسوية السودانية إلى الفضاء العلني بزخم أكبر، وتعدّدت التنظيمات النسوية.

مثّلت حقبة الإنقاذ ارتداداً سياسياً بلغ ذروة الاستهداف الممنهج للمرأة السودانية، عبر توظيف القوانين والتشريعات كأدوات للقمع. فقد شكّلت قوانين النظام العام إطاراً للعنف ضد النساء، وتفاقمت آثارها في مناطق النزاعات، حيث تلازم القهر مع الإفقار وانهيار الخدمات. ومع تصاعد الحراك الاحتجاجي، انتقل القمع من العنف القانوني إلى انتهاكات جسيمة شملت الاعتقال والتعذيب والاغتصاب، في محاولة لكسر إرادة التغيير عبر استهداف النساء، وترسيخ صورة دونية من خلال منظومة القمع الأمني، والعنف الجنسي، والتشويه الإعلامي، والمناهج المنحازة.

في مواجهة هذا الوضع، برزت حركة نسوية أكثر حداثة ووعياً، قادتها كوادر شابة مسلّحة بالمعرفة الحقوقية وأدوات التنظيم المرن، فانتقلت من الفعل الاحتجاجي إلى بناء شبكات دعم ميداني للضحايا، وربط النضال المحلي بالحركات النسوية العالمية. وبرغم التضييق الأمني، نجحت النساء في تحويل المعاناة إلى خطاب مؤثر، واستطعن فرض الأجندة النسوية كجزء أصيل من معركة استرداد الديمقراطية.

خلال الفترة الانتقالية الأخيرة، واصلت النساء السودانيات لعب دور محوري في دعم مسار الانتقال وبناء السلام، مستندات إلى حضورهن وفاعليتهن في الثورة. وبرغم اعتماد الحكومة الانتقالية حزمة من الإصلاحات، من أبرزها إقرار خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، والتي استهدفت إشراك النساء في بناء السلام وصنع القرار، وتعزيز حقوقهن، وحمايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن هذه الالتزامات بقيت في إطارها النظري ولم تُترجم إلى سياسات أو آليات تنفيذ فعّالة. وقد كشف ذلك عن فجوة بين الخطاب والممارسة،

حيث لم يُدمج الدور القيادي للنساء في الثورة ضمن الفعل الانتقالي المؤسسي، نتيجة غياب فاعلية التنظيمات النسوية وتنسيق جهودها، رغم محاولات منظمات الحارسات، وصيحة، ومنسم، ولا لقهر النساء، وسويب، ومركز الجندر، وغيرها. وللأسف، فإن أنماط الإقصاء التقليدية أعادت إنتاج نفسها، بما أضعف مسار الانتقال الديمقراطي.

النساء في ظل الحرب: الواقع أسوأ بكثير، ولكن:

في سياق الحرب، تجردت معاناة النساء من أي أقنعة، وكشفت جذور القهر التاريخي بأبشع صورها. فالمرأة، التي طالما حُمِّلت صفات تنتقص من إنسانيتها وتختزل دورها، تجد نفسها في زمن الحرب هدفاً مباشراً لانتهاكات مضاعفة. تُستدعى الصفات النمطية المرتبطة بالأنوثة، كالطاعة والتضحية والصبر، لا بوصفها قيماً إنسانية، بل ذرائع لتبرير استباحة الجسد والروح. وقد اتخذت المأساة أبعاداً أشد فتكاً، إذ بلغت ذروتها في ظل الحرب الحالية، خاصة داخل المجتمعات القبلية ذات البنى الأبوية الصلبة، حيث تُستخدم النساء كساحات لتصفية الصراعات. أما في البيئات الحضرية، فيتخذ القهر أشكالاً أكثر خفاءً وتعقيداً، من النزوح القسري وفقدان سبل العيش، إلى العنف الجنسي والصمت المفروض على الناجيات. وتكشف شهادات النساء اللواتي نجون من ويلات الحرب قصصًا تفوق الخيال قسوةً، قصصاً وثّقتها المنظمات الدولية بوصفها جرائم ممنهجة استهدفت النساء تحديدًا كأهداف مركزية في آلة الحرب. هذه التجارب تعكس حجم المأساة وتفضح نظاماً كاملاً يعيد إنتاج القهر.

أدّت الحرب إلى تقويض واسع لحقوق النساء الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الأمن والحماية من العنف، والحق في العدالة، والسكن، والغذاء والماء، إضافة إلى الصحة العامة والصحة الإنجابية. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة تعرّض النساء لانتهاكات مباشرة، ما جعلهن الضحية الأولى للحرب بلا منازع.

تقع المسؤولية المباشرة عن هذه الانتهاكات على عاتق قوات الدعم السريع والجيش والقوات المتحالفة معهما. ففي حين ارتكبت قوات الدعم السريع انتهاكات واسعة وجسيمة بحق النساء، شملت القتل والاغتصاب الجماعي وجرائم ترقى إلى مستوى الفظائع، لجأ الجيش والكتائب الموالية له إلى ممارسات أخرى لا تقل خطورة، تمثلت في تجنيد النساء واستنفارهن داخل المعسكرات، في امتداد واضح لإرث السلوك الإسلاموي منذ تسعينيات القرن الماضي. كما جرى استخدام النساء أداةً للتجييش والدعاية، الأمر الذي شكّل تهديداً مباشراً لسلامتهن الجسدية والنفسية.

في المقابل، لم تعد النساء مجرد متلقيات للمساعدات الإنسانية، بل برزن بوصفهن الفاعلات الرئيسيات في اتخاذ قرارات النزوح واللجوء، وإدارة موارد الأسر المنهكة تحت وطأة الحرب. ومع انهيار القطاعات الإنتاجية وغياب مؤسسات الدولة، ابتكرت النساء السودانيات أشكالًا من «الاقتصاديات البديلة» داخل معسكرات النزوح ودول المهجر، عبر تحويل المهارات المنزلية والحرفية إلى مشروعات صغيرة في مجالات مثل تصنيع الأغذية، والخياطة، والتجارة، بما أسهم في سد فجوات معيشية حادة ووفّر مصادر بقاء للأسر. ورافق ذلك أدوار قيادية متنامية، حيث بادرت النساء بتشكيل لجان للحماية الذاتية ومجموعات للدعم النفسي والاجتماعي، لمواجهة آثار الصدمات الناتجة عن التهجير القسري وفقدان الممتلكات والأمان.

وتُعد غرف الطوارئ تجربة ملهمة في ملء الفراغ الذي خلّفه انهيار الدولة، إذ أدارت آلاف المتطوعات هذه الغرف في مناطق النزاع، ولم يقتصر دورهن على توفير الغذاء والدواء، بل امتد إلى تقديم رعاية طبية ونفسية متخصصة لناجيات العنف الجنسي، والتعامل مع حالات الولادة غير الآمنة في ظل خروج معظم المستشفيات عن الخدمة. ورغم ما واجهته هذه المبادرات من مخاطر جسيمة، شملت الملاحقة الأمنية والتحرش والاختطاف، فقد أظهرت قدرة تنظيمية عالية، تجلّت في فتح ممرات آمنة للإجلاء، وتوثيق الانتهاكات. وبهذا الدور، أدّت النساء دوراً حاسماً في إعادة تعريف معنى المواطنة الفاعلة في زمن الحرب، وفقًا لما تشير إليه دراسة رباح الصادق حول «النساء السودانيات من الحرب إلى السلام».

في قلب الحرب، انتقلت النساء من خنادق النجاة إلى منصات الاعتراف، محققات حضوراً دولياً غير مسبوق، تُوِّج بسلسلة من الجوائز المرموقة والترشيحات الكبرى. فقد حظيت غرف الطوارئ السودانية، التي تشكّل النساء عمودها الفقري، بإشادة عالمية واسعة تُرجمت إلى نيل

جوائز رفيعة، من بينها جائزة «رافتو» النرويجية لحقوق الإنسان، وجائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، وجائزة ريتشارد هولبروك للمناصرة، إلى جانب ترشيحها المتكرر لجائزة نوبل للسلام. وعلى المستوى الفردي، تألقت نساء في مجالات الصحافة والأدب والعمل الإنساني والأكاديمي والحقوقي؛ بدءاً من الصحفية شمائل النور التي اختارتها منصة «رصيف 22» ضمن أكثر النساء العربيات إلهاماً لعام 2025، مروراً بفوز ندى فضل بجائزة نانسن للاجئ، وتتويج أمل خليل يوسف، وسميرة حسين، ورجاء الزاكي ضمن أكثر الشخصيات النسائية تأثيراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالمياً لعام 2025. كما فازت الروائية ليلى أبو العلا بجائزة PEN Pinter البريطانية، وترشحت المخرجة فاطمة وردي لجائزة الأميرة غريس، وحضرت كلٌّ من صفاء علي وهالة الكارب ضمن قائمة BBC لأكثر 100 امرأة تأثيرا في العالم. وتألق كذلك اسم الصحفيات يسرا الباقر، وسلمى عبد العزيز، وناهد الباقر، وهبة عبد العظيم، ودُرّة قمبو في جوائز الكتابة الصحفية والشجاعة وحرية التعبير، إلى جانب تكريم محاميات وناشطات مثل سامية الهاشمي «جائزة فرنسا وألمانيا لحقوق الإنسان»، فيما برزت نماذج إنسانية ملهمة مثل غادة حسين في العمل التطوعي مع اللاجئين. إن هذا السيل من التكريمات، الذي تجاوز أكثر من عشرين جائزة على سبيل المثال لا الحصر، يمثل شهادة أخلاقية وإنسانية عالمية على أن المرأة السودانية، وسط الدمار، تحوّلت إلى قوة تغيير، وصانعة أمل، وحارسة للحياة في أكثر الأزمنة قسوة.

حراك الحركة النسوية خلال الحرب:

لم يقتصر حضور وجسارة النساء على الصمود الفردي أو المجتمعي، بل تجلّى على مستوى الحركة النسوية في حراك واسع شكّل أحد أبرز ملامح الفعل المدني خلال الحرب. وللأهمية يمكن الإشارة إلى محطتين في هذا السياق: الاجتماع الاستراتيجي للتنسيق بين المجموعات النسوية بالقاهرة، وإعلان كمبالا النسوي.

شكّل الاجتماع الاستراتيجي للمجموعات النسوية والسياسية والمدنية بالقاهرة، المنعقد في أكتوبر 2023، والذي أسفر عن صياغة موجّهات التنسيق بين المجموعات النسوية المناهضة للحرب، محطة مفصلية في بلورة رؤية لتداعيات الحرب. وقد جمع الاجتماع أكثر من عشرين مبادرة نسوية، عبّرت مشاركاتها عن رفض قاطع للانتكاسة الحقوقية

باعتبارها تراجعاً عن مكتسبات نضال طويل. وانتهى الاجتماع إلى تأسيس تنسيق نسوي استراتيجي يقوم على رؤية وطنية موحّدة لإيقاف الحرب وبناء سلام مستدام، يستثمر في الانتشار الجغرافي الواسع للمنظمات النسوية وتراكم خبراتها المعرفية والتنظيمية، ويستند إلى مبادئ المساواة والشفافية واحترام التنوع والشمول، مع الحفاظ على استقلالية الكيانات المشاركة. كما اعتمد هذا التنسيق آليات مرنة وقيادة أفقية، شملت تشكيل مجموعات عمل متخصصة في الرصد الحقوقي والتوثيق والمناصرة، وتحديد أدوار واضحة ومؤشرات أداء حساسة للنوع الاجتماعي، بما يضمن تحويل أجندة المرأة والسلام والأمن من خطاب مطلبي إلى ممارسة ملزمة. وأكد التزام المجموعات بتجاوز التنافس الهدّام، ومواصلة الضغط على القوى السياسية لتبنّي الأجندة النسوية، وربط قضايا النساء في الريف والحضر بالمنصات الإقليمية والدولية، باعتبار ذلك المسار الوحيد لانتزاع الحقوق وبناء سودان ديمقراطي.

كما صاغت منصة «سلام من أجل السودان» إعلان كمبالا النسوي في يوليو 2024، بمشاركة ثلاثين منظمة ومبادرة نسوية. وقد اكتسب الإعلان مكانة مرجعية في مسارات الحوار الإقليمي والدولي بشأن السلام في السودان، وأسفر عن إنشاء لجنة فنية تهدف إلى ضمان أن تكون أصوات النساء وخبراتهن جزءاً أصيلاً من مسار بناء سلام مستدام وعادل في البلاد. وتضمن الإعلان مطالب جوهرية، في مقدمتها الدعوة إلى وضع آليات فعّالة لحماية المدنيين، والاعتراف بحدة الاستقطاب داخل المجتمع السوداني، وما يستلزمه ذلك من معالجة للصدمات النفسية ومشاعر الغضب المتراكمة، بما يهيئ بيئة مناسبة للحوار الوطني. كما شدد على أهمية الشفافية بوصفها شرطاً أساسياً لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وأكد ضرورة إدماج النساء بنسبة لا تقل عن 50% في جميع عمليات السلام، مع إدراج مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في كافة مراحل التفاوض، وضمان وجود النساء ضمن الموقّعين على الاتفاقيات، وتشكيل آلية رقابية حساسة للنوع الاجتماعي لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام.

التحديات البنيوية للحركة النسوية:

تواجه الحركة النسوية السودانية تحدياً بنيوياً يتمثل في تعدد الهويات، وما يصاحبه من تباينات سياسية تُضعف القدرة على بناء أجندة وطنية موحّدة. هذا التعدد، رغم كونه مصدر ثراء، تحوّل في كثير من الأحيان إلى عامل تفكك، في ظل غياب آليات تنسيق قادرة على استخلاص القواسم المشتركة وتوحيد الجهود حول رفض العنف القائم على النوع الاجتماعي وضمان المشاركة السياسية العادلة للنساء.

ويبرز تحدي فجوة الأولويات بين خطاب النخب في المركز واحتياجات النساء في الأرياف ومناطق النزاع، حيث يتركز الخطاب السائد على التمكين السياسي والإصلاحات القانونية، بينما تناضل القواعد النسوية من أجل قضايا البقاء الأساسية، مثل الأمن الغذائي والحماية من العنف. ومع اندلاع حرب أبريل، لم يعد هذا التباين قابلاً للتأجيل، إذ فرض الواقع ضرورة إعادة تموضع تدمج النضال من أجل الحقوق السياسية مع الاستجابة الإنسانية والعمل القاعدي.

كما تعاني الحركة النسوية من محدودية أدواتها في التأثير، في ظل تحولات الفضاء العام وصعود الإعلام البديل والمنصات الرقمية، الأمر الذي يستدعي تطوير أساليب العمل وتوسيع دوائر الخطاب، وربط قضايا الريف بالمدن، وتحويل العمل النسوي إلى قوة ضغط قادرة على التأثير محلياً ودولياً.

وتُضاف إلى هذه التحديات أزمة التمثيل السياسي داخل الأحزاب والقوى المدنية، حيث لا يزال حضور النساء في الغالب شكلياً أو محصوراً في أطر تنظيمية معزولة، دون تمكين فعلي في مواقع القيادة رغم الخطاب الديمقراطي المعلن.

في المجمل، تواجه الحركة النسوية السودانية تحدياً مركباً يتمثل في الانتقال من نخبوية الخطاب إلى قاعدية الفعل، ومن التشتت إلى التنسيق، ومن رد الفعل إلى المبادرة، بما يمكّنها من التحول إلى تيار وطني واسع قادر على تفكيك أنماط الهيمنة، والمساهمة الفعلية في وقف الحرب وبناء السلام.

مداخل وأجندة ضبط البوصلة:

تبنّي مقاربة تتجاوز المطالب الحقوقية النسوية، لتطرح رؤية شاملة لمعالجة جذور الأزمة الوطنية، باعتبار قضايا النساء مدخلاً جوهرياً لتفكيك بنية الحرب والعنف، لا ملفاً منفصلاً أو ثانوياً في مسار السلام والتحول الديمقراطي.

تفكيك دوائر القهر التي أعادت الحرب

إنتاجها، وهي الدوائر التي يصفها الدكتور مجدي إسحق بأنها «آلية فرض عقد اجتماعي قسري ومشوّه يحمل في داخله بذور انفجاره وتمزقه». ولأن المرأة تمثل النموذج الأفصح لوضعية الإنسان المهدور على حد تعبير الدكتور مصطفى حجازي، حيث تتكثف في بنيتها النفسية والاجتماعية تناقضات التخلف وآليات الاستلاب، فإن مشاركتها في صياغة عقد اجتماعي جديد لا تقتصر على تضمين الحقوق، بل تشكّل المدخل لتفكيك بنية الهدر التاريخي، وإدماج الجندر في صميم مشروع إعادة بناء الدولة. إن الانتقال من وضعية الإنسان المهدور إلى الشراكة الفاعلة يمثل الضامن الحقيقي لإرساء ثقافة مدنية في مستقبل السودان، تُستبدل فيها قيم الصراع بمفاهيم السلام والتسامح والعدالة الاجتماعية، وتُعاد صياغة العلاقات على أساس المساواة والمواطنة بوصفهما الأصل المؤسس لأي تعاقد اجتماعي.

الاعتراف بالدور المحوري للنساء في بناء السلام من خلال الدبلوماسية الشعبية، وربط العمل الإنساني بتوثيق الانتهاكات والمشاركة السياسية، بوصفها أدوات أكثر فاعلية من المسارات الرسمية المعزولة عن المجتمع، حيث تطرح النساء نموذجاً بديلاً يرفض عسكرة المجال العام، ويعالج قضايا الهوية وتوزيع الموارد باعتبارها جوهر الصراع في السودان.

دعم تطور الوعي النسوي المنظم وتعزيز وحدته، والبناء على إرهاصاته في السودان وتطويره بوصفه جزءاً أصيلاً من النضال الوطني من أجل دولة المواطنة والعدالة والديمقراطية، واعتبار موقع المرأة معياراً للالتزام الديمقراطي، واعتماد مشاركتها الفاعلة وحقوقها المتساوية، إذ إن دور النساء في الثورات كان مركزياً، ويجب أن ينعكس ذلك في مواقع صنع القرار والسياسات.

تفكيك التناقض بين الخطاب الثوري والممارسة السياسية يقتضي قراءة نقدية للبنى الاجتماعية والسياسية والدينية التي أعادت إنتاج إقصاء النساء بعد الثورة، رغم شعارات الحرية والمساواة، ويشمل ذلك رفض توظيف قضايا المرأة كأداة رمزية للصراع أو مادة للتجميل الخطابي، والعمل على تحويل المشاركة النضالية للنساء إلى مكتسبات قانونية ومؤسسية ملموسة.

في ظل غياب رؤية وطنية موحّدة، جرى التعامل مع حقوق النساء كقضايا قابلة للتأجيل أو للمقايضة باسم الاستقرار؛ ومن الواجب تثبيت حقوق المرأة في المستقبل، وإدماجها بوضوح في كل ملفات الانتقال.

إعادة بناء الحركة النسوية على أسس اجتماعية واسعة تتجاوز الطابع النخبوي، وتعزيز انغراسها وسط النساء الأكثر فقراً وتهميشاً في الأقاليم ومناطق النزاع، عبر العمل الميداني وبناء قواعد اجتماعية حقيقية، ويشمل ذلك تطوير تحالفات مستدامة مع التيارات الديمقراطية، وتجديد الخطاب النسوي لاستيعاب الأجيال الشابة والاتصاق بالواقع المعيشي.

تتطلب المرحلة خروج الحركة النسوية من موقع الحذر والشكوى إلى موقع المبادرة، عبر صياغة أجندة حقوقية واضحة، وأدوات عمل سياسية وقانونية وإعلامية جديدة، تضع حقوق النساء في قلب النقاش العام دون مساومة، ودون الانجرار إلى صراعات أيديولوجية عقيمة.

تمكين المرأة لا يقتصر على الإصلاح القانوني أو تحسين الأوضاع المادية، بل يشمل إعادة الاعتبار لأدوارها التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية، وتعزيز ثقتها بذاتها ومكانتها في الوعي العام، إذ لا يمكن لإعادة الإعمار وبناء المجتمع والدولة أن تنجح دون إدماج المرأة كفاعل أساسي فيها.

تفكيك الخطابين العلماني والإسلاموي تجاه المرأة؛ فالخطاب العلماني اختزل المرأة في رمز أيديولوجي للصراع مع الدين، وجعل جسدها ساحة لإثبات التقدم، بينما أعاد الخطاب الإسلاموي إنتاجها كأداة تعبئة أخلاقية ورمز للهوية الدينية، مبرراً بذلك الوصاية والعنف. ويقتضي ذلك إنتاج مقاربة معاصرة تضع المرأة في مركز التحليل بوصفها إنساناً كامل الحقوق، لا رمزاً ثقافياً ولا أداة صراع.

بناء تنسيق استراتيجي موحّد لا يشترط تطابق الرؤى، بل يستند إلى استخلاص القواسم المشتركة وتشكيل كتلة حرجة قادرة على توحيد المبادرات النسوية في صوت واحد، بهدف ضمان تمثيل فعّال للنساء في مسارات وقف الحرب وصنع القرار السياسي والاقتصادي، والارتكاز على تفعيل الأطر الدولية والإقليمية، وعلى رأسها القرار 1325، عبر برامج مستدامة لبناء القدرات. ويكمن جوهر هذه المرحلة في ترسيخ ملكية جماعية للعمل النسوي تضمن استدامته، وتحويل الأجندة المشتركة إلى قوة ضغط تُسهم في إرساء أسس سودان ما بعد الحرب.

حلم تحقق... ودولة تعثرت

إبراهيم هباني

ملخص

يركّز المقال على لحظة سقوط نظام الإنقاذ في أبريل 2019 بوصفها اختبارًا حاسمًا لدور المؤسسة العسكرية: إما حماية انتقال مدني فرضه الشارع، أو وراثة السلطة. أُتيحت لعبد الفتاح البرهان فرصة تاريخية لقيادة إصلاح عسكري وتسليم البلاد لمسار دستوري، لكن إدارة الانتقال منذ البداية اتجهت نحو السيطرة لا الشراكة، ما بدّد الإجماع الشعبي وأضعف الثقة في الدولة.

يوضح أن فضّ اعتصام القيادة العامة، ثم تعطيل العدالة ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، شكلت محطات مفصلية كرّست منطق الإفلات من المحاسبة، ورسّخت فكرة أن السلاح أعلى من القانون. أن تواصل هذا المسار مع إدارة أزمات كبرى، مثل إغلاق الميناء، باعتبارها أوراق ضغط سياسي، في إشارة متصاعدة لعجز الدولة المدنية وتغليب القوة.

يرى الكاتب أن انقلاب أكتوبر 2021 يقدّم حصيلة طبيعية لمسار متراكم، لا حدثًا معزولًا، تبعه فراغ سياسي عميق. ورغم الخطاب المهادن الذي قدّمه البرهان في فبراير 2022 عن رغبة الجيش في الابتعاد عن الحكم، اتسعت الفجوة بين الأقوال والأفعال، إلى أن انفجرت الحرب في أبريل 2023 نتيجة صراع داخل المؤسسة العسكرية نفسها.

يخلص الكاتب إلى أن ما جرى كشف فشل نموذج إدارة العلاقة بين الدولة والعسكر، لا مجرد إخفاق أشخاص. فبعد سنوات من الانتقال المتعثر، انتهى السودان إلى حرب مدمرة وانهيار شامل. الحل، بحسب الكاتب يبدأ بإصلاح جذري للمؤسسة العسكرية وتوحيد السلاح تحت سلطة مدنية ديمقراطية، وإلا سيظل "الحلم" يتحقق فيما تبقى الدولة متعثرة.

لم تكن لحظة سقوط رأس نظام الإنقاذ في أبريل 2019 مجرد نهاية عهد، بل كانت لحظة إختبار فاصلة لدور المؤسسة العسكرية في السودان: هل تنحاز لحماية إنتقال مدني فرضه الشارع، أم ترث الدولة بعد سقوط الحاكم؟

حين تولى عبد الفتاح البرهان قيادة الجيش خلفاً لعوض بن عوف، أتيحت له فرصة نادرة، ربما لن تتكرر في تاريخ السودان الحديث. كان بوسعه أن يحمي فترة انتقالية ولدت بإجماع شعبي غير مسبوق، وأن يشرع في إصلاح مؤسسة عسكرية أنهكها التسييس والإقتصاد الموازي، ثم يسلم البلاد لمسار دستوري ينهي عقود الانقلابات. لكن ما جرى منذ تلك الليلة سار في اتجاه آخر.

منذ البداية، بدا أن الانتقال يُدار بعقلية السيطرة لا الشراكة. جاء الاختبار الأول في ساحة الاعتصام أمام القيادة العامة. طريقة فض الاعتصام، وما تلاها من تعطيل للعدالة، لم تكن مجرد خطأ أمني، بل لحظة تأسيس للإفلات من المحاسبة. الدولة اختارت الصمت، والصمت في مثل هذه اللحظات ليس حياداً بل موقفاً. والرسالة التي استقرت في وعي الشارع كانت واضحة: السلاح أعلى من القانون.

ثم جاءت محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، لتؤكد أن السلطة المدنية تعمل تحت تهديد مباشر. لم يُقدَّم تحقيق مكتمل، ولم تُعلن نتائج مقنعة، وبقيت القضية معلقة. هكذا ترسخ منطق خطير: الأزمات الكبرى تُدار بالتجاوز لا بالمحاسبة، وبالتسويات الغامضة لا بالحقائق.

لاحقا، تُرك ميناء السودان، الشريان الاقتصادي للبلاد، رهينة إغلاقات سياسية. لم تُعالج الأزمة كمسؤولية دولة، بل استُخدمت كورقة ضغط في صراع السلطة. ومع كل تعطيل، كانت تتغذى فكرة واحدة في العمق: أن الدولة المدنية عاجزة، وأن القوة وحدها قادرة على الحكم.

في هذا السياق، لم يكن انقلاب أكتوبر 2021 حدثاً منفصلاً، بل نتيجة طبيعية لمسار متراكم. أُبعد المسار المدني، واعتُقل رئيس الوزراء بطريقة مهينة لا تشبه قيم المجتمع السوداني، وأُغلقت بوابة الانتقال، ثم تُركت البلاد في فراغ سياسي أعمق من ذي قبل.

بعد ذلك، وفي لحظة مفصلية، ظهر البرهان في حوار بثه التلفزيون السوداني في 14 فبراير 2022، ونقلته وسائل إعلام دولية. جاء الحوار في توقيت حساس، وسط ضغط إقليمي ودولي لإنقاذ ما تبقى من الانتقال. قال البرهان، بعبارات هادئة محسوبة، إن الجيش لا يرغب في الحكم، وإن القوات المسلحة لا تريد أن تكون جزءا من السلطة السياسية، وإن الحل يجب أن يكون مدنيا توافقيا.

كان الحوار مريبا بتوقيته لا بمحتواه. فالكلام، بحد ذاته، لم يكن جديدا، لكن توقيته كان رسالة للخارج، ومحاولة لامتصاص ضغط متصاعد. بعد ذلك الحوار، لم يتقدم الانتقال خطوة واحدة، بل تراجع. الكلمات بقيت في الهواء، بينما كانت الوقائع على الأرض تسير في الاتجاه المعاكس. هنا اتسعت الفجوة بين الخطاب والفعل، وبين ما يقال على الشاشات وما يُدار في غرف القرار.

كل ذلك كان تمهيدا للانزلاق الأكبر. في 15 أبريل 2023 اندلعت الحرب، فعاد السودان إلى مربع الصفر، وفتح الباب أمام أسوأ السيناريوهات: حرب داخل المؤسسة التي يفترض أن تحمي الدولة. حرب لم تُشعلها قضية وطنية، ولا تهديد خارجي، بل صراع على السلطة والموارد وشكل الدولة المقبلة.

كانت النتيجة حربا عبثية بكل المعايير: مدن مدمرة، ملايين نازحين ولاجئين، اقتصاد منهار، ونسيج اجتماعي يتآكل تحت خطاب كراهية وجهوية. سقط الشباب والكنداكات الذين رفعوا شعار حرية سلام وعدالة، وسقط معهم الوهم بأن الأزمة تكمن في أشخاص يمكن استبدالهم، لا في منظومة تحتاج إلى تفكيك جذري.

وسط هذا الخراب، عادت الحركة الإسلامية، لا كحزب حاكم، بل كشبكة مصالح وخبرة طويلة في العمل داخل الظل. ليس بالضرورة عبر سيطرة مباشرة، بل عبر تقاطع مصالح واضح: هي تبحث عن عودة سياسية من بوابة الحرب، وبعض مراكز القوة داخل المؤسسة العسكرية تبحث عن حاضنة تقاتل معها وتبرر لها وتمنح الصراع غطاء أيديولوجيا. وفي غياب مشروع وطني جامع، يصبح هذا التقاطع خطرا وجوديا على الدولة.

طُرح في هذا السياق شعار قوات الشعب المسلحة بوصفه مظلة وطنية جامعة. لكنه ظل شعارا فضفاضا ما لم يُترجم إلى عقيدة دستورية واضحة. فالجيوش لا تُبنى بالمسميات، بل بالقواعد: جيش واحد، مهني، غير مسيس، خاضع لسلطة مدنية منتخبة، ومهمته حماية الدستور والحدود والشعب، لا حماية الحكام ولا الأحزاب ولا شبكات المصالح. من دون ذلك، يتحول السلاح إلى مراكز قوة

متنازعة، وتتحول البلاد إلى ساحة صراع، وتصبح الدولة مجرد مفهوم نظري.

ويُتداول، في سياق غير رسمي، أن والد البرهان كان يردد منذ سنوات أن ابنه سيصل إلى موقع حكم السودان. لا قيمة سياسية لمصدر الرواية ولا لطبيعتها. فالدول لا تُدار بالأحلام، ولا يُحاسَب القادة على رؤى شخصية، بل على حصيلة الحكم. لقد تحقق الحلم، أيا كان مصدره، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو سؤال الحصيلة.

بعد سبع سنوات عجاف، ماذا جنى السودان؟ لم تُحمَ الفترة الانتقالية، ولم تُصلح المؤسسة العسكرية، ولم تُبنَ دولة مدنية، بل تعمقت القطيعة بين الدولة والمجتمع، وانتهى الأمر بحرب مدمرة داخل الجيش نفسه. تحقق الحلم، لكن الدولة تعثرت.

ما يواجه السودان اليوم ليس مجرد حرب، بل فشل نموذج كامل في إدارة العلاقة بين الدولة والمؤسسة العسكرية. ولا يمكن الخروج من هذا الفشل بشعارات جديدة، ولا بتسويات تعيد إنتاج الأزمة.

الخيار الوحيد يبدأ بإصلاح جذري وشامل للمؤسسة العسكرية والأمنية والشرطية: تفكيك التسييس، توحيد السلاح، إخراج القوات النظامية من النشاط الاقتصادي، وإعادة بناء العقيدة المهنية على أساس وطني صرف. يتبع ذلك انتقال مدني ديمقراطي حقيقي يعالج جذور الفشل التاريخي للدولة السودانية: الحكم، العدالة، التهميش، وتوزيع السلطة والثروة.

ولا انتقاص من السيادة، ولا حرج سياسيا، في أن يتم هذا المسار تحت حماية وإشراف دولي وأممي، إذا كان البديل هو التفكك والدولة الفاشلة وحروب بلا نهاية. فسيادة الدولة لا تُقاس برفض العالم، بل بقدرتها على حماية شعبها وبناء مؤسساتها.

في السياسة، لا تُقاس التجارب بما قيل عنها، بل بما انتهت إليه. وقد انتهت هذه التجربة إلى حقيقة واحدة: تحقق الحلم، لكن الدولة لم تتحقق. وسيظل السودان دولة تسبقه بندقيتها، وتتعثر كلما حاولت اللحاق بها، ما لم يُحسم خيار الدولة على حساب حكم السلاح.

نيوزويك: احتمالات عزل ترامب تصل ذروتها وفق تنبؤات أميركية

ملخص

بلغت احتمالات عزل دونالد ترامب في ولايته الثانية أعلى مستوياتها وفق "أسواق التنبؤ"، ما يعكس تصاعد الجدل السياسي حول إدارته، رغم استمرار العوائق الدستورية والسياسية أمام العزل الفعلي.

تقرير نيوزويك أشار إلى أن منصة "كالشي" قدّرت احتمال العزل بنحو 59%، وهو رقم قياسي، بينما تظل هذه التقديرات رهينة رهانات مالية لا قرارات سياسية مباشرة.

دعوات العزل تعززت بسبب سياسات ترامب الخارجية، خاصة تجاه فنزويلا وغرينلاند، لكن الكونغرس الذي يهيمن عليه الجمهوريون أسقط محاولة سابقة في ديسمبر 2025.

وتبقى انتخابات التجديد النصفي 2026 عاملاً حاسمًا؛ إذ يراهن بعض المستثمرين على تغير موازين الكونغرس، رغم أن تحقيق العزل يتطلب أغلبية معقدة ودعمًا جمهوريًا غير مضمون.

وصلت احتمالات عزل الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال ولايته الثانية أعلى مستوى لها على الإطلاق، وفقا لبعض «أسواق التنبؤ» السياسية، في مؤشر يعكس تصاعد الجدل السياسي المحيط بإدارته، رغم استمرار العقبات الدستورية والسياسية أمام أي مسار فعلي للعزل.

وأفاد تقرير نشرته مجلة نيوزويك الأميركية بأن سوق المراهنات التابعة لمنصة «كالشي» أظهرت، الايام الفائته ارتفاع احتمالات عزل ترامب إلى 59%، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ بدء تداول هذه السوق.

و»أسواق التنبؤ» مواقع تتيح للمستخدمين شراء وبيع عقود مالية مرتبطة بوقوع أحداث مستقبلية محددة. ويربح المراهن ماليا إذا تحقق الحدث وفق توقعه، ويخسر إذا حدث عكس ذلك.

انتخابات حاسمة

وأوضح التقرير أن دعوات العزل عادت للواجهة منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض، حيث يستند منتقدوه إلى مواقفه في السياسة الخارجية، ويتهمونه «بإساءة استخدام السلطة» خاصة بعد سياساته الهجومية في فنزويلا، وتهديداته بغزو غرينلاند.

لكنّ هذه الدعوات لم تحرز تقدما ملموسا في الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، وفق نيوزويك. وكان مجلس النواب قد صوّت ضد مشروع قرار لعزل ترامب في ديسمبر/كانون الأول 2025، ورغم دعم بعض الديمقراطيين للفكرة، إلا أن عددا منهم صوت ضدها.

بيد أن المستثمرين في «كالشي» يراهنون على انقلاب الموازين إذا انتزع الديمقراطيون الأغلبية في المؤسسة التشريعية في انتخابات التجديد النصفي (نوفمبر/تشرين الثاني 2026).

وتتطلب أي محاولة لعزل الرئيس موافقة الأغلبية في مجلس النواب وثلثي مجلس الشيوخ، وفق كاتب التقرير أندرو ستانتون.

وانتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة هي انتخابات تُجرى بعد سنتين من انتخاب الرئيس، وتسمح بتجديد جميع مقاعد مجلس النواب، بالإضافة إلى ثلث مقاعد مجلس الشيوخ، وقد تؤثر نتائجها بشكل مباشر على برنامج عمل الرئيس الحالي.

عوامل متقلبة

وبجانب التعقيدات في مجلس النواب، ترى المجلة أن الديمقراطيين سيواجهون صعوبات أكبر في مجلس الشيوخ، إذ يتطلب القرار موافقة ثلثي الأعضاء، وهو ما يجعل نجاحه مرهونا بدعم جمهوري حتى في حال حصول الديمقراطيين على أغلبية محدودة مستقبلا.

وفي المقابل، أظهرت منصة «بوليماركت» -وهي سوق تنبؤ أخرى- توقعات أقل من نظيرتها، إذ قدّرت احتمالات عزل ترامب خلال عام 2026 بنسبة 14% فقط، بعد أن كانت قد بلغت ذروتها عند 24% في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني العام الماضي، بحسب نيوزويك.

ومع ذلك، نقلت نيوزويك عن النائب الجمهوري عن ولاية نبراسكا، دون بايكون، قوله إن بعض الجمهوريين قد يدعمون عزل ترامب في حال لجوئه إلى استخدام الجيش للسيطرة على غرينلاند.

وقال إن المضي في مثل هذه الخطوة قد ينهي رئاسته، مؤكدا أن على ترامب أن يدرك أن الجمهوريين لن يتسامحوا مع هذا السلوك، وأن عليهم إظهار موقف حازم في مثل هذا السيناريو.

اخضرار الخرطوم..
كأن الحرب لم تكن يوماً

ملخص

بعد أكثر من عامين من القطع الجائر للأشجار في الخرطوم بسبب الحرب وأزمات الوقود، بدأت مبادرات أهلية وفردية تسعى لإعادة الغطاء النباتي للمدينة التي فقدت حدائقها وغاباتها وتحولت في أجزاء واسعة منها إلى فضاءات مهجورة، ما أثر على التوازن البيئي والجمالي.

طالت الخسائر مواقع خضراء تاريخية، أبرزها الحديقة النباتية بالمقرن وغابة السنط، حيث تعرضت الأشجار النادرة والمعمرة للتلف بنسبة تجاوزت 90%، إضافة إلى احتراق أجزاء من الحديقة وتحولها لساحة صراع، في مشهد يعكس حجم الدمار البيئي الذي خلفته الحرب.

تضررت كذلك مئات المشاتل الأهلية، إذ فقد أصحابها آلاف الشتول بسبب انقطاع المياه والنزوح، مع غياب أي تعويض رسمي، بل ومطالبة السلطات برسوم مرتفعة لإعادة الترخيص، ما زاد من صعوبة استعادة النشاط الزراعي.

ظهرت مبادرات رسمية وشبابية لإحياء الخضرة، من بينها تأهيل مشاتل حكومية، وتنظيم أول مهرجان للزهور بعد الحرب، وإطلاق مبادرات لزراعة الأشجار المثمرة في الشوارع، في محاولة لإعادة الحياة للخرطوم وبث رسالة أمل بأن المدينة قادرة على النهوض "كأن الحرب لم تكن يوماً".

وسيلة حسين

رداً على القطع الجائر والمسعور طوال أكثر من عامين لتأمين وقود الطبخ، في المنازل والتكايا، زمن الحرب. تنهض في الخرطوم، مبادرات عديدة، أهلية وفردية، لتعويض ما خسره الغطاء النباتي في المدينة التي تحولت في كثير من جوانبها لمدينة أشباح موحشة، فقدت زينتها وحدائقها المتخصصة والعامة وغاباتها التي تمثل رئة للتنفس وضابطاً للتوازن البيئي والجمالي.

خسارات فادحة خضراء

لم تكن غابة السنط العريقة وحدها ما طالها الخراب والقطع الجائر فقد سبقتها الحديقة النباتية بمنطقة المقرن، وتحولت إلى أرض قاحلة وساحة للمعارك، وهي إحدى أقدم حدائق أفريقيا، تأسست عام 1954 واحة علمية ومتحفًا بيئياً وبحثياً مفتوحاً، ضمت أشجاراً نادرة ومعمرة طالها التلف بما يفوق 90% بحسب تقارير بيئة، بفعل الإهمال والتخريب الممنهج، واشتعلت في قلبها النيران في مشاهد صادمة ومؤلمة.

وطال الخراب مئات المشاتل الأهلية المنتشرة في الشوارع والمحميات الخاصة. يقول بكري عبد الهادي، وهو صاحب مشتل بمنطقة كرري إنه خسر نحو ألفي شتلة بسبب العطش وانقطاع المياه عن المنطقة إبان الحرب: «رأيت شتولي تموت أمامي ولم أستطيع فعل شيء، فالموت طال كل شيء». ويضيف في حديث إلى أفق جديد: «بعد عودتي من النزوح أعدت المشتل من البيت وبدأت من أول وجديد، لكنها عودة صعبة وأصبحت مصادر الشتول نادرة أو شبه منعدمة».

ويشتكي من أن السلطات لا توفر لأصحاب المشاتل الخاصة تعويضاً عن ما حاق بمشاتلهم من تجريف وتلف. «بالعكس، تطالب المحليات بمبالغ خرافية للتصديق لمشتل، يبلغ مليون جنيها».

رسمياً، وبحسب وكالة الخرطوم (سونا) للأنباء، أعلن المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية والريفية عن بداية انطلاق تأهيل مشتل المجلس بشارع المطار وذلك بالتعاون مع منظمة يونب سودان ومجموعة التحالف الأخضر لإنتاج الشتول لانطلاقة عمليات التشجير بالولاية لإعادة الغطاء الأخضر لولاية الخرطوم بعد القطع الجائر الذي تعرضت له الأشجار والغابات، وتشمل الحملة تشجير الشوارع الرئيسية والمؤسسات، بالإضافة إلى تشجير المناطق الصناعية والمرادم والمحطات الوسيطة..

مبادرات خضراء

في محاولة منها للعودة، تستعد «حدائق مارينا بارك – حدائق ستة أبريل سابقًا» لاحتضان أول مهرجان للزهور من نوعه في الخرطوم بعد الحرب، حيث ينطلق معرض الزهور ومعرض شتلة، في أكبر تجمع للبستنة والجمال الطبيعي في الفترة ما بين 7 إلى 14 فبراير 2026، يقول عنه منظموه « ليس مجرد معرض، بل رسالة أمل، تعكس روح المدينة وقدرتها على النهوض»، برعاية أكثر من 150 شركة من مختلف أنحاء السودان، تشارك في هذا الحدث، لتقديم أحدث الابتكارات في عالم النباتات، الشتول، تنسيق الحدائق، والزهور النادرة.

وفي شارع الستين أطلقت «مبادرة الخرطوم خضراء» مشروعها الحيوي بوضع أول شتلة في طريق مبادرة زراعة ألف شجرة مثمرة، تحت شعار «زرعتها بيدي» وهي مبادرة شبابية للزراعة تحاول من إستعادة الخضرة للعاصمة المهجورة منذ ثلاثة سنوات، مما يتوافق مع برنامج عالمي ودعوة الأمم المتحدة لتلطيف الأجواء والتقليل من حدة الاحتباس الحراري وتشجيع الخضرة.

يقول مجتبى رزق «اشتغلنا بإيدينا، وتشاركنا التعب والأمل، وأكدنا إنو التغيير الحقيقي فعل، ما بس كلام». ويضيف في حديث مع «أفق جديد» أن الفكرة بدأت بتساؤل، لماذا لا يكون هناك شجر مثمر في شوارع وميادين العاصمة؟. «التف الكثيرون حول المبادرة الواعدة، بنات وأولاد ومارة، شجعونا على عرس الأشجار. نحن الآن في البداية ولكننا في الطريق لاستعادة الخضرة في الخرطوم. سنزرع الشجر في الخرطوم كأن الحرب لم تكن يوما».

شرحبيل أحمد..

حضور الوطن في ظل الغياب

أفق جديد

وجعُ البلد كان حاضرًا في التفاصيل الصغيرة، لا بوصفه فكرة معلّقة أو شعارًا مرفوعًا، بل كإحساسٍ خفيّ تسلّل إلى القاعة قبل أن يبدأ الاحتفال رسميًا. مسرح الجلاء في القاهرة لم يكن في تلك الليلة مجرّد فضاءٍ للعرض، بل بدا وكأنه امتداد رمزي لمقرن النيلين، حيث يلتقي الأزرق بالأبيض دون ادّعاء نصرٍ ولا إعلان هزيمة، بل في حالة تماهٍ تشبه حال السودان وهو يستدعي رموزه الثقافية في زمنٍ تتكاثر فيه الأسئلة وتضيق فيه الإجابات.

منذ اللحظة الأولى، كان واضحًا أن ما يجري يتجاوز فعالية فنية عابرة. انزياح الستار كشف عن لوحة أُعدّت بعناية: طفلة تتقدّم وهي تحمل علم السودان، يتبعها الفنان شرحبيل أحمد بخطى هادئة، ومن خلفه الإعلامي طارق كبلو والمذيعة تسنيم رابح بثوبها الأبيض وطلتها الأبنوسية. لم يكن هذا الدخول مجرد ترتيب بروتوكولي، بل رسالة بصرية مكتملة تقول إن هذا التكريم ليس لشخص عابر، بل لحظة استدعاء وطن كامل إلى الخشبة. إن أخطأتها العين، التقطها القلب.

انطلقت فقرات الاحتفال بتحية العلم، في مشهدٍ بدا فيه الوقوف جماعيًا أقرب إلى طقس وجداني منه إلى إجراء رسمي. ثم توالت كلمات المنصة التي قدّمها طارق كبلو وتسنيم رابح، فاستحضرت سيرة فنانٍ لا يُختصر في لقب "ملك الجاز" وحده، بل يتجاوز ذلك إلى كونه أحد أبرز المجددين الذين وسّعوا أفق الأغنية السودانية دون أن يقتلعوها من جذورها. وكان لافتًا حضور أغنية "الليل الهادي" بوصفها أيقونة فنية تتوارثها الأجيال، ودليلًا على قدرة شرحبيل أحمد على صناعة عملٍ يعيش خارج زمن إنتاجه.

القاعة التي تجاوز عدد الحضور فيها ألف شخص، كانت مشحونة بمحبةٍ صادقة ودفءٍ إنساني نادر. لم يكن الجمهور حاضرًا ليستمع إلى الموسيقى فقط، بل ليؤكد انتماءه إلى ذاكرة جماعية، وإلى سردية ثقافية ما تزال تمثل إحدى آخر مساحات الإجماع الوطني. في التصفيق الطويل، وفي الصمت الذي يتخلله، كان يمكن قراءة حنينٍ كثيف، وشعور بأن هذا التكريم موجّه بقدر ما هو للفنان، إلى فكرة الاستمرار ذاتها.

وفي كلمته، استعاد الفنان شرحبيل أحمد محطات رحلته الإبداعية بهدوءٍ يشي بعمق التجربة. تحدّث عن البدايات في المدرسة، ثم عن كلية الفنون الجميلة، حيث تفاعلت داخله الفنون المختلفة لتخرج في أشكال متعددة من التعبير شملت التشكيل والتمثيل والموسيقى. وأكد أن هذا التعدد لم يكن عبئًا يومًا، بل جزءًا أصيلًا من تكوينه، ومن نظرته إلى الفن بوصفه مساحة حرّة للتجريب والانفتاح، لا قيدًا ولا قالبًا جاهزًا.

الموسيقى تولّت مهمة استكمال ما لم تقله الكلمات. أوركسترا "التبر"، بقيادة د. الفاتح حسين ود. كمال يوسف، قدّمت مقطوعات أعادت الذاكرة إلى محطات مضيئة في تجربة الفنان، من بينها أغنية "قلبي دق" كلمات سعد قسم الله، حيث امتزج الطرب بالحنين في لحظةٍ وجدانية كثيفة، تفاعل معها الجمهور بوصفها جزءًا من سيرته الشخصية لا مجرد عملٍ فني.

وقال نصرالدين شلقامي، رئيس اللجنة العليا لتكريم الفنان شرحبيل أحمد، إن هذا الاحتفاء يأتي تقديرًا لرمز خطّ سطورًا ذهبية في وجدان السودانيين منذ أربعينيات القرن الماضي، وأسهم في تأسيس مدرسة الجاز السودانية في ستينيات القرن العشرين، التي أصبحت جزءًا أصيلًا من الوجدان الوطني. وتوقّف عند إسهاماته المتعددة في المسرح والسينما والتلفزيون، من بينها مسرحية "نبتة حبيبتي" وفيلم "الخرطوم" الوثائقي، وأعمال أخرى رسّخت حضوره كفنان شامل لا يقف عند حدود نوع واحد من الإبداع.

كما أشار شلقامي إلى البُعد الإنساني في مسيرة الفنان، ودوره الأسري في دعم حرية الإبداع، بدءًا بزوجته الفنانة زكية، أول امرأة تعزف على الجيتار وتشاركه الفرقة، وهي شاعرة وملحنة وركيزة أساسية في مسيرته، وصولًا إلى

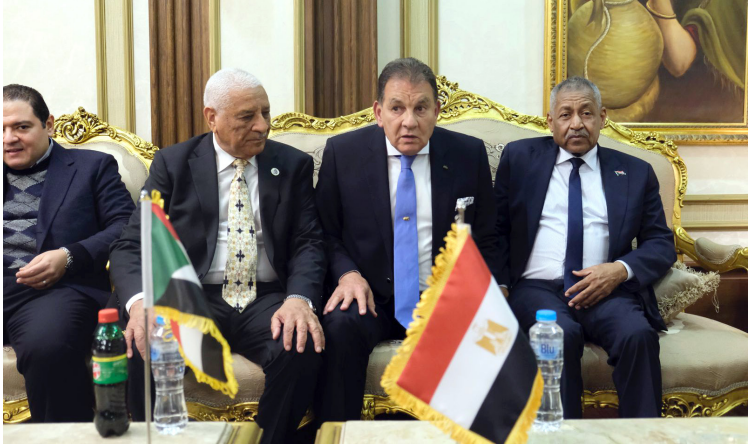

تشجيعه لبناته على ارتياد الفنون، في نموذج أسري نادر يرى في الإبداع حقًا لا ترفًا.

وأكد المتحدثون أن هذا التكريم يأتي في وقتٍ يمر فيه السودان بتحديات وجودية وظروف قاسية، ليكون بمثابة رسالة تعافٍ وأمل، مفادها أن الفنون قادرة على تعمير النفوس ومداواة الجراح. ولم يكن اختيار القاهرة مصادفة، فقد ارتبط الفنان شرحبيل أحمد بالفن المصري منذ بواكير تجربته، وظلّ هذا الارتباط حاضرًا في مسيرته الفنية.

وفي مداخلة لافتة، قال المهندس مجدي طه، الرئيس التنفيذي لشركة سوداني، إن شرحبيل أحمد استطاع أن يربط الفن بالعالمية دون أن يفقد هويته، مؤكدًا أن الفن تهذيب وتربية، ومساحة يمكن للسودانيين أن يتوحدوا فيها حول ما يجمعهم لا ما يفرقهم، وأن شخصية "عمك تنقو" ستظل جزءًا أصيلًا من ذاكرة الطفولة السودانية الجمعية.

وشهدت الليلة لحظة وجدانية خاصة حين تغنّى الفنان شرحبيل أحمد برائعة العندليب الأسمر عبدالحليم حافظ "أهواك"، في أداءٍ جاء بمثابة تحية وفاء للشعب المصري. تفاعل معها الجمهور السوداني والمصري بمحبةٍ صادقة، في مشهدٍ جسّد معنى أن يكون الفن لغة مشتركة قادرة على صناعة الجسور الإنسانية بين الشعوب.

كما شهدت الأمسية مشاركات فنية مميزة، من بينها الفنان النوبي محمد خالد سكوري، الذي قدّم أغنيات من تراث شرحبيل أحمد، معتبرًا أن هذا الاحتفاء رسالة سلام ودعوة صادقة للسلام في السودان، إلى جانب أعمال مستمدة من التراث الصوفي، وأغانٍ مثل "لو تعرف الشوق" و"البهجة في عينيك" كلمات الوليد إبراهيم.

وتوالت الشهادات الفنية من أسماء بارزة، من بينها يوسف الموصلي وصلاح براون وعادل حربي، الذين أجمعوا على أن شرحبيل أحمد ليس فقط "ملك الجاز"، بل سفير إنساني لا يحتاج إلى تأشيرة، وفنان يمتلك أداءً دراميًا عاليًا وحضورًا مسرحيًا فريدًا.

وحملت مشاركة أسرة الفنان بعدًا إنسانيًا مؤثرًا، بحضور أبنائه وأحفاده وبناته، حيث عبّر شريف شرحبيل عن فخره بوالدته، واصفًا إياها بطاقة العطاء والدعم، خاصة للفتيات في الأسرة، فيما عبّر شرحبيل أحمد نفسه عن امتنانه للحضور بكلمات مقتضبة لكنها عميقة: "محبتكم في قلبي هنا".

وفي ختام الفقرات الفنية، ملأت الأصوات السودانية أجواء المسرح بحب وفخر لفنانهم، في تواصلٍ حيّ بين الأجيال، حيث قدّمت فرقة "أصوات سودانية" بقيادة الدكتور النور حسن لوحة فنية لافتة، شملت أغنية "حرام يا قلبي" بصوت منى مجدي، إلى جانب أداء "اللابس البمبي" من تراث شرحبيل، في مشهدٍ جسّد وفاء الأجيال وعمق الإرث الفني.

واختُتمت فعاليات التكريم بتكريم عدد من الجهات والشخصيات الداعمة، من بينها السفارة السودانية بالقاهرة، وإدارة مسرح الجلاء، و"قاليري ضي"، والمركز الثقافي الفرنسي، ومعهد غوته، إلى جانب تكريم روح الفنان الراحل عبدالقادر سالم، لتُسدل الأمسية ستارها على احتفاءٍ أكد أن الفن السوداني، مهما اشتدت العواصف، يظل حيًا بنبض محبيه، وقادرًا على ترميم الذاكرة وصناعة الأمل.

في تلك الليلة، لم يكن وجع البلد غائبًا، لكنه كان حاضرًا على طريقته الخاصة: صامتًا، مُصغيًا، وأقلّ وحدة... ولو قليلًا.

هل يمتد مجلس سلام غزة إلى السودان لإنهاء الحرب بمنطق المقاولة وتجاوز الفيتو الدولي؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يناقش المقال احتمال نقل نموذج «مجلس سلام غزة» الذي أطلقه ترامب إلى السودان، باعتباره تعبيرًا عن نظام دولي جديد تحكمه دبلوماسية الصفقات لا القرارات الأممية. هذا النموذج يتجاوز الأمم المتحدة والفيتو الدولي، ويستبدلهما بفيتو مالي-سياسي يربط إنهاء النزاعات بالاستثمار وإعادة الإعمار مقابل استقرار أمني مشروط، ما يطرح أسئلة عميقة حول السيادة ومستقبل الدولة السودانية.

يقارن الكاتب بين منبر جدة القائم على الوساطة الإنسانية والإجماع، ونموذج مجلس غزة القائم على مركزية القرار وفرض الاستقرار بلغة المليارات. وفي حال تطبيقه في السودان، قد يتحول أطراف الحرب إلى شركاء في صفقة أمنية دولية، تُهمَّش فيها القيم السياسية والأخلاقية لصالح الولاء لمصالح استثمارية عابرة للحدود.

يبرز خطورة تجاوز آليات الأمم المتحدة، حيث يمنح مجلس غزة صلاحيات تنفيذية مباشرة مقابل اشتراطات مالية ضخمة، ما يكرس وصاية إقليمية ودولية ويُقصي القوى المدنية. ويُحتمل أن يُستخدم هذا النموذج للضغط من أجل إنهاء الحرب لا لتحقيق تحول ديمقراطي، بل لتأمين قطاعات استراتيجية كالزراعة والتعدين وربطها بضمانات استثمارية.

يرى أن مواقف أطراف الصراع، تتوزع بين براغماتية الدعم السريع الساعي لشرعنة دوره الأمني، وحذر الجيش الذي يخشى المساواة مع المليشيا لكنه قد ينخرط لتجنب العزلة الدولية، فيما يتأرجح موقف الإسلاميين بين الخوف من الإقصاء والرهان على منطق الصفقات. ويخلص الكاتب إلى أن تمدد نموذج مجلس غزة إلى السودان قد يوقف الحرب، لكنه يفتح الباب لسلام يساوم على سيادة الدولة ويعلن نهاية الدبلوماسية التقليدية.

إن نجاح مبادرة الرئيس ترامب في إنشاء مجلس سلام غزة لم يكن مجرد محاولة لإنهاء صراع إقليمي مزمن، بل كان بمثابة إعلان مبادئ لنظام عالمي جديد تقوده دبلوماسية الصفقات، مما يثير تساؤلات حول احتمالية تمدد صلاحيات هذا المجلس أو استنساخ نموذجه في السودان، لفرض سلام لا تحركه القرارات الأممية، بل تديره لغة المليارات وتوازنات النفوذ.

1. نموذج غزة

يرتكز مجلس سلام غزة، الذي كونه ترامب، على فلسفة واضحة تجاوز المسارات البيروقراطية للأمم المتحدة، واستبدال الفيتو التقليدي بفيتو مالي وسياسي يمسك بزمامه رئيس المجلس. ففي نموذج غزة، الأولوية ليست للخطابات السياسية، بل لفتح آفاق الاستثمار وإعادة الإعمار مقابل الاستقرار الأمني المشروط.

هذا النموذج يطرح نفسه اليوم كمخرج طوارئ للأزمة السودانية، لكنه مخرج محفوف بمخاطر وجودية؛ حيث يهدد بتحويل السودان من دولة ذات سيادة إلى منطقة نفوذ استثماري خاضعة لإدارة دولية وإقليمية، تماماً كما يتم تصميم هندسة الاستقرار في غزة.

2. منبر جدة في مواجهة مجلس غزة:

بينما اتخذ منبر جدة من المساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار هدفاً رئيسياً له عبر حوارات ماراثونية، يرتكز نموذج مجلس ترامب في غزة على فرض استقرار أمني مشروط بلغة المليارات. فالفارق الجوهري يكمن في الآلية، فمنبر جدة اعتمد على الإجماع والوساطة، بينما ينتهج مجلس ترامب آلية مركزية مطلقة. فإذا ما طُبق نموذج مجلس سلام غزة على السودان، فسيتحول أطراف الحرب من خصوم قانونيين إلى شركاء في صفقة أمنية كبرى، أو أعداء للمصالح الدولية العابرة للحدود. وهنا، لا مكان للقيم الأخلاقية المجردة، بل للولاء لميثاق المجلس مقابل تدفقات رؤوس الأموال.

3. تجاوز فيتو الأمم المتحدة وتكريس الوصاية:

أهم ما يميز مجلس سلام غزة هو قدرته الفائقة على تجاوز البيروقراطية الدولية. فبينما قد تستغرق الأمم المتحدة شهوراً لإرسال بعثة مراقبة، يمنح ميثاق ترامب صلاحيات واسعة لمنسقين تنفيذيين للتدخل الميداني المباشر لحماية مشاريع إعادة الإعمار. وفي الحالة السودانية، تبرز عقبة المليار دولار كشرط للعضوية الدائمة في المجلس. هذا الشرط يعني عملياً فرض وصاية مالية إقليمية على الملف السوداني، مما يؤدي بالضرورة إلى تغييب صوت القوى المدنية والسياسية لصالح القوى الإقليمية القادرة على دفع تذكرة الدخول إلى طاولة القرار.

4. سد النهضة:

الهدف الجوهري لمبادرة ترامب في غزة هو تحويل بؤر النزاع إلى مناطق فرص. فاذا طبق هذا النموذج في السودان فقد يمارس المجلس ضغوطاً هائلة لإنهاء الحرب، لا من أجل التحول الديمقراطي، بل لتأمين قطاعات الزراعة والتعدين التي سيديرها المجلس كضمانات لاستثماراته.

هذا التوجه البراغماتي هو ما دفع الفريق البرهان مؤخراً للترحيب بوساطة ترامب، طمعاً في إيجاد قوة ضغط قادرة على انتزاع اتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة من إثيوبيا، عبر استبدال تعقيدات القانون الدولي بلغة المصالح والضمانات المالية المباشرة التي يوفرها المجلس.

5. سيناريوهات طرفي الحرب بين الشرعية والسيادة

بالنسبة قوات الدعم السريع فقد أبدت تجاوباً مبكراً مع تحركات المجلس، مراهنة على براغماتية ترامب التي تفضل النتائج على المبادئ الحقوقية. كما يسعون لانتزاع شرعية دولية كحارس أمني لمشاريع المجلس في دارفور وكردفان مقابل بقائهم كقوة اقتصادية وعسكرية.

أما الجيش السوداني حتى الان يراقب بحذر شديد، فنموذج مجلس غزة سيف ذو حدين. يخشى الجيش من مساواته مع قوات الدعم السريع في ترتيبات الحكم القادمة، لكنه قد يجد نفسه مضطراً للانخراط إذا انضم حلفاؤه الإقليميون (مثل مصر والسعودية) للمجلس، وذلك لتجنب العزلة الدولية ومحاولة تحسين شروط الصفقة لضمان تفكيك المليشيا وفق رؤيته السيادية.

وعن موقف الكيزان تجاه نموذج غزة فقد يتأرجح موقفهم بين الريبة العميقة والتفاؤل التكتيكي. فمن جهة، يدرك قادة الكيزان أن فلسفة ترامب في غزة قامت على استبعاد حركات الإسلام السياسي (حماس)، وهو ما يخشون تكراره في السودان عبر مقايضة السلام بتجفيف منابع نفوذهم. ومع ذلك من المتوقع ان يراهن قادة المؤتمر الوطني على أن لغة الصفقات قد تفتح لهم باباً خلفياً، فهم يسوقون لأنفسهم كضامن وحيد لتماسك مؤسسات الدولة والجيش، وهذا ما قد يحتاجه المجلس لحماية استثماراته المليارية. وقد يراهنون ايضا على أن ترامب قد يتجاوز الفيتو الأخلاقي ضد وجودهم، ويقبل بهم كشريك أمر واقع طالما أن البديل هو انهيار الدولة الشامل.

وعموما فان مجلس سلام غزة ليس مجرد ترتيب مكاني، بل هو مانيفستو جديد لإدارة الأزمات العالمية. فإذا ما انتقلت هذه العدوى إلى السودان، فإن الدبلوماسية التقليدية ستكون قد أعلنت وفاتها رسمياً، لتبدأ حقبة سلام الصفقات الذي قد يوقف أزيز الرصاص، ولكنه قد يضع سيادة الدول في المزاد العلني.

السودان على حافة الهاوية الاقتصادية: لماذا فشلت كل الحلول؟

عمر سيد احمد

ملخص

يوضح المقال أن تحذيرات الانهيار الاقتصادي في السودان تحققت بالكامل، وأن الأزمة تجاوزت تدهور الأسعار والعملات إلى انهيار فكرة الاقتصاد نفسه. فالدولة لم تعد فاعلاً اقتصادياً، وكل الحلول المطروحة تفترض وجود مؤسسات وسيادة لم تعد قائمة، ما يجعل أي وصفات إصلاحية مجرد أوهام تقنية.

يشير الكاتب إلى أن الانهيار يبرز في سقوط العقار كعملة موازية وفقدان الجنيه لوظيفته، حيث تحولت المدخرات إلى رماد، وانهارت الذاكرة المالية للمجتمع. أكثر من 95% من السيولة باتت خارج البنوك، ما عطّل السياسة النقدية كلياً، وأعاد البلاد إلى اقتصاد ما قبل الدولة المصرفية.

يوضح أن الانهيار المالي المؤسسي الشامل يترافق مع: ميزانية مشلولة، سيطرة عسكرية وإقطاعيات اقتصادية، غياب بيانات، هجرة المصانع والكوادر، وتآكل الطبقة الوسطى. الأزمة لم تعد اقتصادية فقط، بل اجتماعية وجودية، أفقدت السودان جيله المنتج وعمّقت التفكك المجتمعي.

يخلص الكاتب إلى أن إصلاح الاقتصاد مستحيل دون إنهاء الحرب وإعادة بناء الدولة أولاً. الطريق الواقعي طويل (10–15 سنة) يبدأ بالسلام، ثم استعادة المؤسسات، ثم التعافي التدريجي. السؤال الحاسم لم يعد كيف نُصلح الاقتصاد، بل هل ستبقى دولة يمكن إصلاح اقتصادها أصلاً.

قبل ستة أشهر، حذّر الأستاذ مهند عوض محمود من أن السودان ينتقل من "هجرة رؤوس الأموال" إلى "تصفية الأصول". اليوم، لم يعد التحذير نبوءة، بل أرشيف. والسؤال لم يعد: هل كان محقاً؟ بل: لماذا نستمر في اقتراح حلول تفترض وجود دولة لم تعد موجودة؟

غير أن ما جرى خلال الأشهر الستة التالية أثبت أن التحذير لم يكن تهويلاً، بل قراءة دقيقة لمسار الانهيار. فالمشهد الراهن لا يقتصر على تدهور الأسعار أو توقف المصانع، بل يكشف عن انهيار أعمق يمس فكرة الاقتصاد السوداني نفسها، بوصفه منظومة قابلة للحياة.

انهيار العملة الموازية: عندما يفقد المجتمع ذاكرته المالية

أوضح مظاهر هذا الانهيار يتمثل في سوق العقار، الذي شهد هبوطاً حاداً ومفاجئاً في القيم. منازل كانت تُقدّر بمليون دولار في أحياء مثل الرياض تُعرض اليوم بأقل من نصف ذلك، وأحياناً لا تجد من يشتريها.

هذه الظاهرة لا يمكن التعامل معها كتصحيح طبيعي في سوق عقاري، لأن العقار في السودان لم يكن أصلاً استثمارياً فحسب، بل تحوّل على مدى سنوات إلى عملة بديلة في اقتصاد موازٍ. في ظل اقتصاد يعمل ما بين 85 و90 في المئة منه خارج إطار الدولة، أصبح العقار وسيلة ادخار وتحويل وتسوية للصفقات الكبرى، بل وحتى أداة لدفع المهور وبناء الشراكات التجارية.

عندما ينهار العقار كعملة موازية، فإن ما ينهار ليس سوق أصول فحسب، بل نظام الذاكرة المالية للمجتمع. فالعقار في السودان لم يكن مجرد استثمار، بل كان السجل المحاسبي غير المكتوب لثروات الأجيال: الطبيب يحوّل أتعابه إلى شقة، التاجر يخزن أرباحه في أرض، الموظف يدّخر لزواج ابنه عبر قطعة في حي شعبي. وعندما تتبخر 60% من قيمة هذا السجل في ستة أشهر، فإن ما يختفي ليس رقماً على ورقة، بل تاريخ كامل من الكدح والتخطيط العائلي.

وعندما انهارت قيمة هذه "العملة"، لم ينهَر سوق بعينه، بل انهار النظام النقدي الموازي بأكمله، تاركاً فراغاً لا تملؤه أي آلية بديلة.

السقوط الحر للجنيه: عندما تفقد العملة وظيفتها

ويتعمّق هذا الانهيار أكثر مع السقوط الحر للعملة الوطنية نفسها، إذ لم يعد الجنيه السوداني مجرد عملة ضعيفة، بل فقد عملياً وظيفته كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل. فقد انهار سعر الصرف إلى مستويات غير مسبوقة، حتى بلغ وتجاوز سعر الدولار في السوق السوداء حاجز 3750 جنيهاً سودانياً، في مؤشر لا يعكس فقط اختلالات نقدية، بل انهيار الثقة الكاملة في الدولة وقدرتها على إدارة السياسة النقدية.

الحقيقة الأكثر قسوة هي أن هذا الانهيار ليس مجرد نتيجة لسياسة نقدية سيئة، بل لانهيار تام للسياسة النقدية ذاتها كمفهوم. فبنك السودان لم يعد يسيطر على عرض النقود، حيث تأسس اقتصاد نقدي موازٍ خارج سيطرته، وتحول الدولار نفسه إلى سلعة تُباع وتُشترى. كما تعطلت قنوات انتقال السياسة النقدية بالكامل: لا يوجد سوق نقد منظم، ولا سوق سندات، ولا سعر فائدة مرجعي فعّال. إن الحديث عن "خفض تكلفة التمويل" في هذا السياق يشبه الحديث عن تنظيم حركة المرور في مدينة منهارة.

هذا المستوى من التدهور لا يحدث في الاقتصادات المتعثرة فحسب، بل في الاقتصادات المنهارة مؤسسياً، حيث تتحول العملة المحلية إلى عبء يجب التخلص منه فور الحصول عليها، ويُستبدل بها الدولار أو الذهب أو العقار، ما يخلق دوامة تضخمية مغلقة تُسرّع من تفكك الاقتصاد الرسمي وتوسّع رقعة الاقتصاد الموازي.

الكتلة النقدية الشبح: 95% خارج النظام

يتفاقم هذا الواقع مع حقيقة أكثر خطورة، وهي أن نحو 95 في المئة من الكتلة النقدية أصبحت خارج النظام المصرفي. في أي اقتصاد طبيعي، تشكل الودائع المصرفية العمود الفقري للنشاط الاقتصادي، حيث تقوم البنوك بدور الوسيط بين الادخار والاستثمار، وتتيح للبنك المركزي أدوات فعالة للتحكم في السيولة والتضخم.

أما في الحالة السودانية، فقد تحوّلت البنوك إلى مؤسسات شبه ميتة، عاجزة عن الإقراض الحقيقي، بينما أصبح البنك المركزي أعمى عن الاقتصاد الفعلي. السياسة النقدية تحولت إلى قرارات نظرية لا تطال سوى هامش ضئيل من النشاط الاقتصادي، في حين يتعامل الناس بالدولار النقدي، ويخزنون الذهب خارج البنوك، ويعتمدون على شبكات تحويل غير رسمية.

عملياً، عاد السودان إلى اقتصاد ما قبل البنوك.

الانهيار المالي: عندما تتعطل الميزانية

وإلى جانب انهيار السياسة النقدية، يواجه السودان انهياراً تاماً للسياسة المالية. فالميزانية العامة تعطلت، والإيرادات السيادية تآكلت، والإنفاق العام لم يعد يُدار عبر سياسة مالية مبرمجة بل عبر ردود أفعال وقرارات مرتجلة واستجابات طارئة. لا وجود لسياسات الموازنة التقليدية مثل التحفيز أو الإنفاق الرأسمالي أو دعم الإنتاج.

والأخطر من ذلك هو أن الاقتصاد السوداني منذ انقلاب 25 أكتوبر أصبح خاضعاً لسيطرة جهات محددة - على رأسها قيادات عسكرية وحركات مسلحة منضوية في السلطة - تديره كإقطاعيات خاصة في غياب الرقابة والشفافية، مما حوّل السياسات النقدية إلى تخمينات والسياسة المالية إلى ردود أفعال.

فجوة المعلومات: التحليل في الظلام

وتزداد الصورة قتامة مع غياب البيانات الموثوقة. لا توجد بيانات محدثة ذات مصداقية وتوثيق علمي ودقة رقمية تغطي الروافد الاقتصادية الأساسية: الناتج المحلي، معدلات البطالة، ميزان المدفوعات، حجم الكتلة النقدية الحقيقي. إن أي محاولة لصياغة سياسات اقتصادية في غياب هذه البيانات تشبه محاولة قيادة سيارة معصوب العينين في ليلة مظلمة.

هذا الظلام الإحصائي ليس عرضياً، بل هو نتيجة مباشرة لتحول الاقتصاد إلى إقطاعيات خاصة تُدار بعيداً عن الشفافية أو المحاسبة.

هجرة الصناعة: القرار العقلاني في اقتصاد منهار

في هذا السياق، لم تكن هجرة المصانع مفاجئة. أكثر من ألفي مصنع في المنطقة الصناعية ببحري خرجت من الخدمة، بينما نُقل ما تبقى إلى الخارج. المفاضلة كانت قاسية لكنها واضحة: في الداخل، تمويل مرتفع الكلفة، كهرباء شبه منعدمة، غياب للأمن، وتعدد في الجبايات، مقابل بيئة خارجية توفر تمويلاً منخفض الفائدة، واستقراراً نسبياً، وبنية تحتية، وحوافز ضريبية.

النتيجة أن مئات السلع التي كانت تُنتج محليًا أصبحت تُصنّع في دول مجاورة ثم تُعاد إلى السوق السودانية كمنتجات مستوردة، في مفارقة تختصر عمق الأزمة.

لكن الأثر الأعمق يتجاوز مجرد إغلاق المصانع. فقد أدى هذا الانهيار الصناعي إلى تفكك سوق العمل بأكمله. البطالة المقنّعة تفشت، وهيكل الأجور انهار، والمهارات هاجرت. غياب كوادر منتجة في سوق العمل يعني موت أي محاولة لإنعاش التصنيع أو التصدير مستقبلاً، حتى لو توفر التمويل والاستقرار.

إهمال القطاع الزراعي: تضييع الميزة النسبية

وفي خضم التركيز على انهيار الصناعة والعقار، يجب ألا نغفل عن القطاع الزراعي الذي يمثل الميزة النسبية الحقيقية للسودان. رغم مشكلات هذا القطاع المعروفة من تمويل ومدخلات وشح لوجستيات، إلا أن تجاهله في أي خطة للتعافي يعد خطأ استراتيجياً. فالزراعة قد تكون نقطة الانطلاق الوحيدة المتاحة لبناء اقتصاد منتج، خاصة في ظل انهيار القطاعات الأخرى.

كما أن انكماش الاستهلاك المحلي نتيجة انخفاض الدخول وفقدان الثقة يؤثر سلباً على معدلات الطلب، مما يخلق حلقة مفرغة من الركود الاقتصادي تزيد من صعوبة أي محاولة للتعافي.

وهم الحلول التقنية: من سيؤمّن المؤمِّن؟

أمام هذا الواقع، طُرحت حلول تقنية وُصفت بالذكية، مثل التأمين على رأس المال، أو توفير تمويل ميسّر، أو تفعيل ما يُسمى بالأمن الاقتصادي. غير أن هذه المقترحات، رغم وجاهتها النظرية، تفترض وجود دولة قادرة على الضمان والتنفيذ.

لنضع الأرقام في سياقها: إذا كان لدى بنك سوداني ودائع بقيمة 100 مليون دولار (بسعر صرف معين)، وانهارت العملة بنسبة 275% كما حدث فعلياً (من 1000 إلى 3750 جنيه للدولار)، فإن شركة التأمين يجب أن تدفع تعويضات بمئات الملايين.

السؤال: بأي احتياطي؟

والأهم من ذلك: موضوع "تأمين استقرار رأس المال" عبر شركات التأمين، وإن ظل نظرياً أمراً ممكناً، إلا أنه يتطلب وجود شركات تأمين قوية ذات علاقات راسخة مع شركات إعادة التأمين الدولية. لكن عدم وجود عملة وطنية سودانية مستقرة موثوق بها، وهشاشة وضعف قطاع

التأمين السوداني، وفشل كوادره في حساب أو تسعير المخاطر بالطرق الحديثة، وانعدام الغطاء المالي الذي يدعم قدراته الاحتياطية، كل هذه العناصر السالبة يمكنها أن تحول قطاع التأمين من أداة فعالة لإدارة المخاطر إلى أداة ناقلة للخسائر وحتى مضاعفتها.

شركات التأمين السودانية نفسها تعاني من نفس الأزمة. وشركات إعادة التأمين الدولية لن تقبل في الظروف الحالية إعادة التأمين على مخاطر سودانية إلا بأقساط فلكية وضمانات سيادية من دولة... غير موجودة. إنها حلقة مفرغة مثالية.

من سيؤمّن رأس المال في دولة منقسمة بفعل الحرب؟ ومن أين يأتي التمويل في اقتصاد تُحتجز فيه أغلب السيولة خارج البنوك؟ وكيف يمكن للأمن الاقتصادي أن يعمل في ظل حرب مفتوحة وانعدام ثقة شامل؟

هذه الحلول تشبه محاولة إصلاح نظام الملاحة في سفينة تغرق؛ فالمشكلة ليست تقنية، بل وجودية.

نزيف الكوادر:
عندما يفقد الإصلاح أدواته البشرية

وحتى لو توفرت الإرادة السياسية والتمويل، فإن السودان يواجه مشكلة أعمق: نزيف الكوادر البشرية المؤهلة. أي دعوة لتقديم مرئيات اقتصادية ذات قيمة ومصداقية يجب أن تؤسس على علوم الاقتصاد ومساقاته المختلفة في التنمية والقياس الإحصائي، وهذا أمر مرهون بوفرة الكوادر الاقتصادية ذات الخبرة التنفيذية التي غادرت أو همّشت. أما من تبقى فيعمل في بيئة غير مستقرة، بيئة مسيّسة وغير مهنية.

هذا النزيف البشري يعني أن حتى لو انتهت الحرب غداً، فإن القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية فعالة ستكون محدودة جداً.

وهم القدرة:
عندما نفترض وجود ما لم يعد موجوداً

كل المقترحات الاقتصادية، مهما كانت ذكية تقنياً، تنطلق ضمنياً من افتراض أن الدولة تملك أدوات فعّالة يمكن تفعيلها بإرادتها، بينما الواقع يؤكد فقدانها لتلك الإرادة، ومن أهم المفقودات أدوات السياسة النقدية والمالية. الحديث عن "غياب الرصد والتدخل" يوحي بأن المشكلة إدارية أو سياسية فقط، بينما الأزمة هيكلية وتتعلق بانعدام الموارد، وانهيار المؤسسات، وغياب الدولة نفسها كفاعل اقتصادي.إننا نقترح حلولاً تفترض وجود دولة لم تعد موجودة.

التفكك الاجتماعي: ثمن الأزمة البشري

الانعكاس الاجتماعي للأزمة لا يقل خطورة عن بعدها الاقتصادي. في أحياء مثل المهندسين بأم درمان، لا يقتصر الأمر على بيع عقارات، بل يحدث تبدل سكاني واسع يفضي إلى تفكك النسيج الاجتماعي. أسر وضعت كل مدخراتها في العقار وجدت نفسها وقد خسرت ليس فقط أصلاً مالياً، بل خطط تعليم الأبناء، ورأس المال اللازم لبداية جديدة، وشبكة الأمان للشيخوخة.

الطبقة الوسطى السودانية تتآكل بسرعة، دون وجود بدائل أو شبكات حماية أو نظم تعويض.

الجيل الضائع:
عندما يفقد المستقبل جيله المنتج

ما يجعل الأزمة الحالية وجودية حقاً هو فقدان جيل كامل. شاب سوداني في الثلاثينات من عمره اليوم، عاش ثورة 2019، ثم انقلاب 2021، ثم حرب 2023، ثم انهيار 2025. لقد أمضى سنوات تكوينه المهني والمالي في الفوضى.

هذا الجيل لن ينتظر 15 عاماً ليشهد التعافي؛ سينتقل إلى الخليج أو أوروبا، ويبني حياته هناك. وعندما يستقر السودان (إن استقر)، سيجد نفسه بلا طبقة وسطى منتجة في سن الثلاثينات والأربعينات، العمود الفقري لأي اقتصاد حديث

دروس التاريخ: لا طريق مختصر للتعافي

التاريخ الاقتصادي يقدم دروساً قاسية: لبنان في التسعينات استغرق 15 عاماً لاستعادة جزء من استقراره بعد الحرب الأهلية، ثم عاد للانهيار في 2019. رواندا احتاجت عقدين من الاستقرار السياسي الصارم لبناء اقتصاد عامل. أفغانستان بعد 20 عاماً من التدخل الدولي لا تزال دولة فاشلة اقتصادياً.

الفارق بين هذه الحالات والسودان أن السودان فقد ليس فقط المؤسسات، بل فقد أيضاً ثقة طبقته المنتجة، التي هاجرت ونقلت رأس مالها ومعرفتها. استعادة رأس المال المادي صعبة، لكن استعادة رأس المال البشري شبه مستحيلة.

عوامل الصمود المتآكلة

صحيح أن السودان يمتلك عوامل صمود استثنائية: شبكة أسرية ممتدة تعمل كنظام حماية اجتماعي غير رسمي، تحويلات ضخمة من المغتربين (تُقدر بمليارات الدولارات سنوياً)، اقتصاد زراعي موسمي لا يزال ينتج ما يكفي للقوت في بعض المناطق، وقطاع خدمات غير رسمي بالغ المرونة.

لكن هذه العوامل نفسها تتآكل بسرعة في الظروف الحالية: الأسر تتشتت جغرافياً، المغتربون يفقدون قدرتهم على الإرسال مع استقرارهم في بلدان اللجوء، والزراعة تنهار مع استمرار الحرب.

هذه ليست أسس لاقتصاد، بل شبكة أمان تحترق من الأطراف، والسؤال ليس هل ستصمد، بل كم من الوقت المتبقي؟

السؤال الوجودي: هل يمكن إصلاح اقتصاد بلا دولة؟

كل ذلك يطرح سؤالاً وجودياً لا يمكن تجاهله: هل يمكن إصلاح اقتصاد يعمل معظمه خارج الدولة، وتوجد أغلب نقوده خارج البنوك، وقد انهارت عملته الموازية، في ظل غياب الدولة نفسها ؟

الجواب القاسي هو أن ذلك غير ممكن في الظروف الحالية. فالإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يسبق إعادة بناء الدولة.

المسار الواقعي: خريطة زمنية لإعادة البناء

الطريق الوحيد المتاح، رغم قسوته، يبدأ بإنهاء الحرب بأي ثمن سياسي، لأن أي حديث عن إصلاح اقتصادي في ظل حرب مستمرة هو ضرب من الوهم.

إذا انتهت الحرب غداً (وهو افتراض متفائل)، فإن السودان يحتاج إلى:

السنوات 1-2: مرحلة الطوارئ

تشكيل حكومة انتقالية ذات سلطة فعلية وسيادة حقيقية

وقف انهيار العملة (ربما عبر دولرة جزئية معلنة، أو عملة جديدة بضمان دولي)

إعادة فتح الموانئ والمطارات

استعادة الخدمات الأساسية (كهرباء، مياه، اتصالات)

لا حديث عن إصلاح اقتصادي في هذه المرحلة، فقط إيقاف النزيف

السنوات 3-5: مرحلة إعادة البناء المؤسسي

إصلاح جذري للقطاع المصرفي (ربما بحاجة لتصفية معظم البنوك الحالية)

استعادة احتكار الدولة للعنف (شرط أساسي لعودة الاستثمار)

برنامج إعمار بتمويل دولي (البنك الدولي، دول الخليج، الاتحاد الأوروبي)

إصلاح نقدي حقيقي مع ضمانات دولية

استعادة الكوادر المؤهلة وإعادة بناء القدرات المؤسسية

بناء نظام إحصائي موثوق لصنع السياسات المبنية على البيانات

هنا فقط يمكن الحديث عن أدوات مثل "تأمين رأس المال" و"خفض تكلفة التمويل"

السنوات 6-10: مرحلة التعافي الاقتصادي

عودة تدريجية للصناعة (لن تكون سريعة)

إحياء القطاع الزراعي واستغلال الميزة النسبية

إعادة بناء قطاع الصادرات

استعادة الثقة في العملة الوطنية

إعادة بناء سوق العمل وجذب الكفاءات المهاجرة

تطبيق السياسات الاقتصادية التقنية المقترحة

المدة الإجمالية الواقعية: 10-15 سنة

وهذا في أفضل السيناريوهات. أي محاولة لاختصار المراحل ستؤدي للفشل، كما حدث في ليبيا والعراق.

الخلاصة

حتى في أفضل السيناريوهات، فإن المدة الواقعية لهذا المسار لا تقل عن عشر إلى خمس عشرة سنة. الخلاصة أن السودان لا يواجه أزمة اقتصادية عابرة، بل تحولاً وجودياً يعيد تشكيل الاقتصاد والمجتمع معاً.

الخيار الوحيد المتبقي هو إنهاء الحرب، ثم بناء الدولة، ثم إصلاح الاقتصاد. أي ترتيب مختلف محكوم عليه بالفشل، وأي تأخير سيرفع الكلفة.

السؤال لم يعد كيف نصلح الاقتصاد، بل هل سنحتفظ بدولة يمكن إصلاح اقتصادها أصلاً؟

والإجابة على هذا السؤال لن تأتي من البنوك أو شركات التأمين، بل من ميادين القتال. هذه هي الحقيقة القاسية التي يجب أن نواجهها: الاقتصاد السوداني لن يُنقذه اقتصاديون، بل سياسيون قادرون على صنع السلام.

وكل يوم نتأخر فيه عن إدراك ذلك، نرفع الثمن الذي سندفعه لاحقاً — إذا بقي هناك "لاحقاً" أصلاً.

حين تحكم الجماعات

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

تتمثل المأساة الحقيقة كما يطرح المقال ، ليس في تمرّد جماعة مسلحة على الدولة، بل في هشاشة الدولة نفسها وانهيار فكرتها، بحيث تسمح لجماعات أن تحلّ محلها أو تفاوضها كندّ. السودان يُقدَّم كنموذج مكثف لهذا المسار الخطير، حيث تآكلت المؤسسات وغابت فكرة احتكار الدولة للعنف، فتحولت الجماعات المسلحة إلى فاعل سيادي.

يوضح الكاتب إلى أن الأزمة السودانية لم تبدأ مع الحرب، بل سبقتها سنوات من تفكيك ممنهج للدولة عبر أنظمة شمولية أضعفت الجيش والخدمة المدنية وربطت السياسة بالولاء. في هذا السياق، نشأ الدعم السريع كنتاج مباشر لسياسات رسمية فوّضت العنف بدل بناء الدولة، قبل أن يتحول إلى قوة تنازعها تعريف الدولة وحدودها.

يشير إلى أن هذا النموذج لا يقتصر على السودان، بل يتكرر إقليميًا بأشكال مختلفة، حيث تهيمن جماعات مسلحة أو أجهزة أيديولوجية على حساب الدولة والمؤسسات. قوة هذه الجماعات لا تنبع من شرعية شعبية، بل من فراغ الدولة وغياب القانون، ما يجعل الصراع حالة دائمة والسلام تهديدًا لوجودها.

يخلص الكاتب إلى أن لا سلام دون حصر السلاح بيد الدولة، ولا انتقال سياسي مع تعدد الجيوش. كما يحمّل المجتمع الدولي والإقليمي مسؤولية مباشرة عن إدارة الفوضى وشرعنة الأمر الواقع، مؤكدًا أن السودان ليس مأساة محلية، بل إنذار لعالم يتعايش مع انهيار الدول ثم يُفاجأ باتساع الفوضى.

ليست المأساة في أن تتمرد جماعة مسلحة على الدولة، بل في أن تكون الدولة نفسها هشّة إلى الحد الذي يسمح لجماعة أن تحلّ محلها، أو أن تفاوضها من موقع الندّية. هنا لا نتحدث عن فشل عابر أو أزمة انتقال سياسي، بل عن إنهيار فكرة الدولة ذاتها. السودان اليوم ليس حالة استثنائية، بل نموذج مكثّف لمسار خطير تعيشه دول عديدة: دول بلا مؤسسات، وجماعات بلا حدود.

في الحالة السودانية، لم تبدأ الأزمة مع إندلاع الحرب، بل سبقتها سنوات طويلة من تفكيك الدولة من الداخل. أنظمة شمولية متعاقبة حوّلت الجيش إلى أداة سلطة لا مؤسسة وطنية، وأفرغت الخدمة المدنية من مهنيتها، وربطت السياسة بالولاء لا بالمواطنة. لم يُبنَ عقد اجتماعي جامع، ولم تُحترم قاعدة احتكار الدولة للعنف المشروع، فكان طبيعيًا أن يولد السلاح خارجها، وأن ينمو حتى ينازعها السيادة.

الدعم السريع لا يمثّل انحرافًا عن هذا المسار، بل ذروته. هو نتاج مباشر لسياسات رسمية اعتمدت تفويض العنف بدل إصلاح الدولة، واستخدمت المليشيا كأداة مؤقتة، قبل أن تتحول إلى قوة دائمة. وحين اختلّ ميزان القوة، لم تعد الدولة مرجعية أو حكمًا، بل ساحة صراع وغنيمة. ما يجري اليوم في السودان ليس صراعًا تقليديًا على الحكم، بل معركة على من يملك حق تعريف الدولة وحدودها ومعناها.

هذا النموذج يتكرر بأشكال مختلفة في الإقليم. في لبنان، تعيش الدولة تحت سقف قوة عسكرية واحدة تمتلك قرار الحرب والسلم، بينما تُترك المؤسسات لتقاسم العجز والشلل. في إيران، تراجع دور الدولة لصالح جهاز أيديولوجي-عسكري يهيمن على السياسة والاقتصاد باسم الثورة، ويعمل فوق المساءلة. في كل هذه الحالات، لا تكون الجماعات أقوى لأنها تمثل المجتمع، بل لأنها تعمل في فراغ دولة ضعيفة، وتستمد قوتها من غياب القانون لا من شرعية شعبية حقيقية.

المعضلة الأخطر أن هذه الجماعات—سواء كانت في موقع السلطة أو في موقع المعارضة—لا يمكنها الاستمرار دون صراع دائم. السلام يهدد وجودها، والدولة القوية تُنهي دورها. لذلك تُدار الحروب بلا أفق، ويُعاد تدوير الخوف، ويُصنع العدو باستمرار، وتُبرَّر الانتهاكات بوصفها ضرورات أمنية أو عقائدية. المدنيون، في السودان كما في غيره، لا يُعاملون كضحايا عرضيين، بل كجزء من معادلة الردع: القتل، النزوح، التجويع، وانهيار التعليم والصحة أدوات ضغط بقدر ما هي نتائج حرب.

وسط هذا الخراب، يقف المجتمع الدولي موقفًا مزدوجًا: خطاب أخلاقي عن السلم والأمن الدوليين، وممارسة سياسية تتعامل مع الأقوى على الأرض لا مع الأعدل مشروعًا. تُدار النزاعات عبر تفاوض هشّ، لا تُعالج جذورها. تُمنح الجماعات المسلحة شرعية الأمر الواقع، بينما تُترك فكرة الدولة مؤجلة باسم "الواقعية السياسية".

السودان اليوم يقدّم درسًا قاسيًا لا يحتمل التأجيل: لا سلام مع السلاح خارج الدولة، ولا انتقال سياسي مع تعدد الجيوش، ولا حماية حقيقية للمدنيين في ظل تفويض العنف. أي تسوية تتجاوز هذه الحقائق ليست حلًا، بل إعادة إنتاج للأزمة في شكل مؤجّل.

الخاتمة: من يدير الفوضى يتحمّل مسؤوليتها

لم يعد مقبولًا أن يختبئ المجتمع الدولي خلف لغة القلق والدعوات العامة بينما تُفكَّك الدول أمام أعينه. في السودان، كما في غيره، لا تتحمل الجماعات المسلحة وحدها مسؤولية الخراب، بل يتحملها أيضًا نظام دولي اختار إدارة الفوضى بدل منعها، والتعايش مع الأمر الواقع بدل تغييره.

القوى الدولية الكبرى تتحمل مسؤولية مباشرة حين تتعامل مع المليشيات كأطراف سياسية دون اشتراط تفكيك سلاحها، وحين تساوي بين الدولة كفكرة وبين من ينازعها بالقوة، وحين تفرض تسويات سريعة تراعي موازين القوة لا حقوق الشعوب. الصمت عن شبكات التمويل الإقليمي، وغضّ الطرف عن اقتصاد الحرب، ليس حيادًا بل مشاركة غير مباشرة في استدامة الصراع.

المنظمات الدولية بدورها فشلت حين اختزلت حماية المدنيين في بيانات وتقارير بلا ردع، وحين تعاملت مع الانتهاكات كأرقام لا كجرائم لها فاعلون معروفون. تأجيل العدالة ليس حلًا سياسيًا، بل رسالة واضحة بأن الإفلات من العقاب مقبول طالما أن الجناة أقوياء.

أما الدول الإقليمية التي استخدمت هشاشة السودان ساحة نفوذ أو تصفية حسابات، فهي شريكة كاملة في الكارثة. السيادة لا تُنتهك فقط بالجيوش، بل أيضًا بالمال والسلاح والدعم السياسي غير المعلن.

الرسالة يجب أن تكون صريحة: لا استقرار دون دولة، ولا دولة مع جماعات مسلحة، ولا سلام مع شرعنة الفوضى. كل من يملك القدرة على الفعل ويختار الصمت أو المراوغة، لا يملك لاحقًا حق الادعاء بالبراءة. السودان ليس مأساة محلية، بل إنذار مبكر لعالم يعتاد انهيار الدول، ثم يتفاجأ باتساع رقعة الفوضى.

الإتجاه الخامس

صلاح الفاضل ..وحرية الإعلام

د. كمال الشريف

ملخص

يستعيد الكاتب أجواء الإذاعة السودانية أواخر السبعينيات بوصفها فضاءً حرًا وصادقًا، كانت فيه الإذاعة والمسرح والتلفزيون مصادر الثقة الأولى لدى الناس، ومواقع للإبداع الخالص بلا نفاق أو تسييس. كان الفنانون والمبدعون يتحركون بحرية في الشكل والمضمون، يعبرون عن المجتمع بصدق وأناقة، في مناخ إبداعي نادر تجاوز الحدود المحلية.

يشير إلى دور صلاح الدين الفاضل، الذي قاد لجانًا درامية وأشرف على مهرجانات ثقافية جسدت روح الحرية والوطنية. أتاح للفنانين اختيار الكلمة واللحن والتمثيل دون وصاية، فتنوعت الليالي بين الغناء والمسرح والنقد الفني، وقدمت أعمالًا جريئة وراقية لاقت قبول الجمهور وحتى رأس السلطة.

يصف الكاتب علاقته الشخصية بصلاح الفاضل، الذي منحه فرصته الأولى في الدراما الإذاعية، وعلمه أن الحرية الفنية الحقيقية تقوم على الإتقان والاحترام. ففي مدرسته الإبداعية تعلّم جيل كامل كيف ينتقد السلطة والمسؤولين بذكاء وأناقة، وكيف يكون الإعلام قويًا عندما يكون صادقًا ومفهومًا للجميع.

يخلص الكاتب إلى أن تجربة صلاح الدين الفاضل لم تكن مجرد مرحلة مهنية، بل مدرسة أخلاقية وفكرية في حرية الفن والإعلام. مدرسة أطلقت تلاميذها إلى العالم وهم مؤمنون بأن الكلمة الحرة لا تحتاج إلى صخب، بل إلى وعي وجمال واحترام، مختتمًا بتحية وفاء لمعلمه الذي شكّل وعيه ومسيرته.

عندما دخلت الاذاعة العام 77 وجدت فلاطحة العمل الإبداعي في السودان بل في العالم .. يتجولون في حيشان حياة الناس الثلاث

حيث كان يقود الناس في السودان ثلاث مواقع فقط يصدقونها تماماً حتي وإن مات شخصاً في نيالا يعرفه أهل عطبرة ويفرشون عليه من خلال نشرة الوفيات في الإذاعة

كان المسرح حراً ونسيمه من غير ألوان كان حراً ..والتلفزيون كان يخلقون من الفسيخ شربات

العلماء يتجولون هناك بدون كذب بدون نفاق بدون أحزاب بدون حقائب إلا تلك التي كان يحملها إسماعيل خورشيد لوجود قصيده فيها ونصاً للتلحين ونصاً للمسرح وآخر للتلفزيون

والبقية أحرار في لبسهم وكلامهم ومشيتهم وحتي في جلوسهم

وكان صلاح الدين الفاضل حين دخولي الإذاعة يقود لجنة إذاعية لأعمال درامية لمهرجان الثقافة الثاني ودخلت وأنا طالب في معهد الموسيقي والمسرح وأخذني في أحد الأدوار الاذاعية وفاز النص لكاتب من عطبرة وفزت معه انا بأحسن ممثل وكان ذلك يوماً خطير وحينما يوصفك صلاح الفاضل بأنك شخص خطير أمام عملاقة انت اما قتلوك هؤلاء العمالقه واما رفعت أعمالك معهم لسماء الإذاعة

ولكن الوقت كان مختلفاً كان صلاح الفاضل سعيداً بأعمال المهرجان الذي تستوعب فيه روحه الحرية وروح الوطنية وطعم التهذيب عندي الفنانين المختلفين الذين احترموا ثقة نميري في فتح صفحة منفرده في تاريخ السودان لانطلاقهم أحرار في إختيار الكلمة واللحن والتمثيلية والمسرحية وليلة للوطن واخرى للواعدين وثالثه لغناء الحقيبة ورابعة للغناء الحديث وليالي للمسرحيات وليلة للغناء الشعبي

وكلها كانت أعمال حره متقنة انيقة فيها كل الكلام الحر الناقد والحارق ولكنه بأناقة يجعلك تستمتع حتى جعفر نميري كان مستمتعاً

تعامل صلاح الفاضل مع كل الليالي بجمال صدقها وانتظر قليلاً بعد انتهاء المهرجان وكأنه يعرف أن الحرية في الفن هي الدراما والاغاني

ودخل مكتبه والبنسون يلون المكتب وجلس يخرج للناس الآلاف من الأعمال التي كان يضبط عليها الساعة في كل نواصي الحياة في السودان لأن الإذاعة كان إسمها

هنا امدرمان إذاعة جمهورية السودان ا لد يمقرا طية

وكنت أتملس أبواب الدراما بالقدر الذين كان يسمح به صلاح الفاضل عاصرت معه

الحراز والمطر

هاشم صديق ومكي سنادة وتحية زروق وفوزية محمد صالح وأبو عركي البخيت وجاءت بعدها الإختيار مع نفس الناس وجاء بعدها حياتان لعمر بليل وإلخ قائمة تعلم فيها صلاح الإبداع وعلمه من خلال عالم حر بدون سجن أو أسئلة لأنه كان يطلق أعمالاً يفهمها كل الناس بأنه الفن بكل جماله نقداً و قيمة وجمالاً..

واعتبرت نفسي من جيل عرف كيف يتعامل مع أجهزة الاعلام بتقنية صلاح الدين الفاضل وانتقد الرئيس والوزير وكل مسئول وهو يعترف بمنتهي الأناقة لأن صلاح الفاضل علمني أن المايكرفون والاعلام وحريته تكون صادقة وقوية عندما تكون أنيقة ومحترمة

ومن صلاح الفاضل من مدرسته انطلقت لأي مدينة في العالم كصحفي ومذيع وكاتب وناقد وأنا ملتزم بميثاق صلاح الفاضل بأن حرية الفن والاعلام تكن واضحة وقوية وممتعة حينما تفهم انت ماتقول وتقوله للناس بإحترام واناقة

رحم الله استاذي ومعلمي وصديقي ومقدمي للعالم بروف صلاح الدين ا لفا ضل

وتحية واحتراماً

الكتابة في زمن الحرب

يوسف عثمان خليل

ملخص

يوضح النص أن الكتابة في زمن الحرب لا تنشغل بوصف المعارك أو أرقام الضحايا، فهذه لها لغتها الإخبارية الخاصة، بل تنصرف إلى الإنسان بوصفه جوهر المأساة. إنها كتابة تبحث عما يعيشه الناس تحت ضغط الخوف اليومي، وكيف يعيدون تعريف تفاصيل حياتهم البسيطة في ظل الانهيار.

يركز الكاتب على أن هذه الكتابة ليست تسجيلًا للدمار، بل تفكيرًا فيما بعده، ومحاولة لإنقاذ المعنى قبل إعادة بناء الواقع. لذلك تحضر قضايا مثل التعليم والتعمير بوصفها ذاكرة ومستقبلًا وفعلاً أخلاقيًا، يبدأ من إعادة الاعتبار للإنسان وحقه في الحلم.

يناقش إشكالية الثقافة في زمن الحرب، حيث تفرض الحرب ثقافتها القائمة على العنف واللامبالاة، وتبدو الثقافة الإنسانية كأنها فائضة أو غير ذات جدوى. ومن هنا تنشأ أسئلة وجودية حول جدوى الكتابة والإبداع في واقع تسبق فيه الرصاصة الفكرة ويهيمن فيه الخوف على الحياة اليومية.

يخلص الكاتب إلى أن الكتابة في زمن الحرب فعل مقاومة هادئة وشهادة صامتة، تحمي الذاكرة من النسيان والإنسان من التحول إلى رقم. قد لا توقف الحرب، لكنها تحفظ ما تبقى من الإنسان، وتبقي السؤال حيًا، ليخرج المجتمع من الحرب محتفظًا بحكايته ولغته وقدرته على رؤية نفسه.

حين اخترنا أن نكتب تحت عنوان الكتابة في زمن الحرب، لم يكن قصدنا الكتابة عن الحرب بوصفها معركة، ولا عن الخرائط المتحركة، ولا عن أعداد القتلى والنازحين. فالحرب، منذ أن تعلّم الإنسان تسجيل الوقائع، لها كتّابها ومراسلوها، ولها لغتها المباشرة التي تُنقل عبر الأخبار العاجلة والصور القاسية. تلك كتابة ضرورية، لكنها ليست ما نبحث عنه هنا.

ما شغلنا حقاً هو الإنسان، لا الحدث. الإنسان وهو يعيش تحت ضغط الخوف اليومي، وهو يعيد تعريف الأشياء البسيطة: الحارة والبيت، المدرسة، الشارع، وحتى الصمت. أردنا أن نكتب عن الناس وهم يحاولون الحفاظ على شيء من حياتهم وسط الانهيار، عن معاناتهم ومحاولاتهم الصغيرة للاستمرار، وعن تلك الأسئلة التي تفرض نفسها حين يتراجع كل شيء إلى حدود البقاء.

الكتابة في هذا السياق ليست وصفاً للدمار، بل تفكيراً في ما بعده. محاولة لفهم ما الذي يمكن إنقاذه من المعنى، وما الذي يجب إعادة بنائه في الوعي قبل أن يُعاد بناؤه في الواقع. لذلك انشغلنا بقضايا مثل التعليم، لا بوصفه مؤسسة متوقفة، بل بوصفه ذاكرة مهددة، ومستقبلاً مؤجلاً. وانشغلنا بفكرة التعمير، لا كعملية هندسية، بل كفعل أخلاقي يبدأ من إعادة الاعتبار للإنسان، ولحقه في الحلم.

ومع هذا التفكير، بدأ يتقدّم إلى الواجهة سؤال الثقافة في زمن الحرب. هل للحرب ثقافة؟ نعم، للحرب ثقافة، لكنها ثقافة مضطربة، تُربك المعايير، وتخلخل القيم، وتجعل العنف أمراً مألوفاً، واللامبالاة وسيلة دفاع. في المقابل، تبدو الثقافة الإنسانية—بمعناها العميق—وكأنها غريبة عن هذا المشهد، أو زائدة عنه.

ومن هنا ينبع السؤال المؤلم: عن ماذا نكتب؟

كيف يمكن للإنسان أن يكتب عن الثقافة في زمن تسبق فيه الرصاصة الفكرة، ويُختصَر فيه الفعل الإنساني إلى فوهة بندقية؟

وهل من المنطقي أن نتحدث عن الإبداع، والقراءة، والفن، بينما الخوف يملأ البيوت، والقلق يرافق كل خطوة؟

هذه الأسئلة ليست ترفاً فكرياً، بل أسئلة وجودية يفرضها الواقع نفسه، وتزداد قسوة حين ننظر إلى إنسان السودان في الداخل، الذي لا يعيش الحرب كخبر، بل كحياة يومية. إنسان يستيقظ على القلق، ويمضي يومه محاصراً بالاحتمالات، ويخلد إلى نوم لا يشبه النوم. هذا الإنسان لا يحتاج إلى خطاب بطولي، بقدر ما يحتاج إلى من يفهم هشاشته دون أن يسلبه كرامته.

من هنا تصبح الكتابة فعلاً مختلفاً. ليست محاولة لتجميل الواقع، ولا للهروب منه، بل مواجهة هادئة له. كتابة تشبه الشهادة الصامتة؛ لا تصرخ، لكنها ترفض النسيان. وهي أيضاً شكل من أشكال المقاومة، لا مقاومة السلاح بالسلاح، بل مقاومة الفراغ، والانهيار الداخلي، وتحويل الإنسان إلى مجرد رقم في نشرات الأخبار.

في زمن الحرب، تصبح الكتابة مساحة أخيرة للإنصات، لما لا يُقال، ولما لا يجد طريقه إلى العناوين الكبيرة. محاولة لحفظ الذاكرة من التشويه، ولحماية الأسئلة من الاندثار. وربما لا تغيّر الكتابة مجرى الحرب، لكنها قادرة على أن تحفظ شيئاً من الإنسان، وهذا في حد ذاته انتصار صغير، لكنه عميق.

فالكتابة في زمن الحرب لا تدّعي امتلاك الإجابات، ولا تزعم أنها قادرة على إنقاذ العالم. أقصى ما تستطيع فعله هو أن تُبقي السؤال حيّاً، وأن تذكّرنا بأن الإنسان ليس كائناً حربياً بطبعه، حتى وإن أُجبر على العيش داخلها. قد تبدو الثقافة في لحظات الخوف الكبرى عملاً هشّاً أو بلا جدوى، لكن هشاشتها هي مصدر قوتها؛ فهي ترفض أن تتصلّب، وتصرّ على أن تبقى إنسانية في عالم يتعلّم القسوة بسرعة.

وحين تنتهي الحرب—مهما طال زمنها—لن يُسأل الناس فقط عمّا خسروا من بيوت ومدن، بل عمّا بقي في أرواحهم. هناك، في تلك المساحة غير المرئية، تكون الكتابة قد أدّت دورها: أن تحفظ أثراً، أو ذاكرة، أو معنى صغيراً لم يُسحق تحت الأنقاض. لذلك نكتب، لا لأننا نملك ترف الكتابة، بل لأننا نخشى عالماً يخرج من الحرب بلا حكاية، وبلا لغة، وبلا قدرة على أن يرى نفسه في المرآة.

مسرحيـــة ثـــورة 1924

السر السيد

ملخص

يؤكد الكاتب أن المسرح ليس مجرد فن ترفيهي، بل وعاء معرفي وفكري قادر على مقاربة التاريخ والسياسة بآلياته الخاصة، ملتزمًا بالحقائق لكنه يعيد صياغتها دراميًا. وفي هذا الإطار تأتي مسرحية ثورة 1924 بوصفها محاولة فنية لتقديم حدث تاريخي مفصلي خارج المنظور الرسمي السائد للمسرح السوداني، الذي انحاز طويلًا لمركز العاصمة وأهمل تجارب الأقاليم.

يستعرض سيرة مؤلف المسرحية عبدالله بشير فضل، المناضل والقيادي العمالي العطبراوي، الذي جمع بين النضال النقابي والإبداع المسرحي، وجعل من المسرح أداة للتنوير الوطني. وقدمت مسرحيته ثورة 1924 رؤية فنية مبكرة للثورة، انطلقت من عطبرة وجابت مدن السودان، مؤكدة الدور الريادي للأقاليم في تشكيل الوعي الثقافي والوطني.

على مستوى المضمون، تلتزم المسرحية بالوقائع الأساسية لثورة 1924، بدءًا من اعتقال علي عبد اللطيف، مرورًا بالمظاهرات وتمرد الضباط السودانيين، وانتهاءً بالمحاكمات والإعدامات. وقد استوعب النص الشخصيات التاريخية الفاعلة، مع إضافة شخصيات رمزية فرضتها ضرورات المسرح، كما بُني هيكليًا في أربعة فصول، مزجت بين البعد الوطني، والمدني، والعسكري للثورة.

يبرز الكاتب أن قيمة المسرحية تتجلى في طرحها العميق لمفهوم التنوع، لا بوصفه تمثيلًا شكليًا للهويات، بل كجزء من خطاب تحرري جامع أسس لمشروع وطني قائم على المواطنة المتساوية. فقد عبّرت المسرحية، مثل الثورة نفسها، عن وحدة السودانيين بمختلف خلفياتهم، وهو ما جعلها هدفًا للعداء الاستعماري، ومكّنها من أن تمثل إحدى البذور الأولى للفكرة الوطنية السودانية الحديثة.

تمهيد:

اضافة الي ادواره المجتمعية المتنوعة يتوفر المسرح علي حمولات معرفية، حتي ان بعضها هاجر الي الفلسفة والسياسة، فمن الثابت ان كارل ماركس قد اقتبس من شكسبير أو أحال اليه

كما استند فرويد فى بعض تحليلاته النفسية على (مسرحية أدويب ملكا لسو فكليس .

يلتزم المسرح في تناوله للوقائع التاريخية بالحقائق ولكنه يعرضها وفق منطقه الخاص.

عن المؤلف:

هو المناضل العطبراوي العمالى عبدالله بشير فضل»1914-1977«..

عمل بالسكة حديد عطبرة وترقى الى ان وصل درجة الملاحظ الاول فى ورشة المخارط بالسكة حديد فى العام 1965.يذكر التاريخ انه من اعلن اضراب 1947/7/12..تولى سكرتارية النقابة دورة 51-52..من رموز حزب الامة وقادته الافذاذ..كان مثقفا بارزا ويعد من أهم رواد المسرح فى عطبرة بل من رواد المسرح فى السودان فقد بدأ نشاطه المسرحى فى العام 1934 وكان يطوف بمسرحياته الكثير من مدن السودان وقراه متبرعا بعائدها للتعليم الاهلى ولانشاء معهد القرش الصناعى..

من مسرحياته نذكر (كَتلة دار جعل وثورة 24)..أنظر حسن احمد الشيخ «كتاب نادى النسر عطبرة 1927-2017.

فى النص:

اشير بداية الى النص وبرغم توفره على تقنيات الكتابة المسرحية خاصة (التقليدية) منها وبرغم مقاربته لموضوع من الاهمية بمكان هو ثورة 1924 الا انه يقع خارج دائرة الذهن المسرحى المهيمن، فلن تجد له ذكرا فى التاريخ الرسمى للمسرح السودانى، الذى كان ولا يزال ولحد كبير يركز على المسرح فى العاصمة.. على الصعيد الشخصى تعرفت على هذه المسرحية قبل سنوات من خلال اشارة لها وجدتها فى كتاب (آمال وأحلام)، لبروفسير هشام عباس زكريا،الذى يحكى سيرة اول فيلم روائي سودانى بعدها تحاورت بشأنها مع الصديقين الفقيدين العزيزين الممثل والمخرج حسن فتح الرحمن «حسن ثورة» و الكاتب والممثل جعفر سعيد الريح وللمصادفة كان ثلاثتهم من عطبرة، ثم وبعد الحرب وعودتى الى عطبرة توفرت لى معلومات عن المؤلف والنص بسبب لقاءاتى المتكررة بالمثقف العطبراوى الكبير حسن احمد الشيخ الذى لا تخفى عليه شاردة او واردة فى المتن العطبراوى، وبأشارة منه وبمعاونة دكتور شمس الدين يونس عثرت على النص عن طريق المثقف المناضل الفقيد عبدالله القطينى الذى اتاح لنا ان نلتقى الخبير فى تدريس اللغات الاجنبية والمشارك فى التمثيل فى المسرحية الاستاذ عبدالله محمد حسبو الذى اضاء لى جوانبا مهمة عن المؤلف وعن النص وعن تجوال المسرحية وعن طرائقهم فى التمثيل والاخراج آنذاك، فشكرى موصول لهم جميعا.

النص والحقائق التاريخية:

لا يتتبع النص سيرة اللواء الابيض من حيث النشأة وتحولاتها وكذلك لا يستغرق كثيرا فى تفاصيل الحراك ولكنه يبدا من اعتقال على عبداللطيف وصولا للمظاهرات ثم انسحاب الجيش المصرى فى اللحظة الحاسمة وتمرد الضباط السودانيين بقيادة عبدالفضيل الماظ، ثم محاكمتهم عسكريا.. داخل هذه المحطات فى الثورة ينمو النسيج العام للنص وتضاء الكثير من ابعاده.

بخصوص الحقائق التاريخية سنجد ان المسرحية على مستوى الشخصيات، قد ذكرت كل الشخصيات الضالعة فى الحدث الرئيس فى المسرحية الذى هو تمرد الضباط السودانيين وثورتهم اضافة الى بعض القادة الاساسيين فى اللواء الابيض فقد اتت على ذكر، على عبداللطيف، وعبيد حاج الامين، وصالح عبد القادر والماظ والمطبعجى وكل الذين شاركوا عمليا فى المواجهة

ضد القوات الاستعمارية، ك ثابت عبدالرحيم، وسيد فرح وحسين داكور وعلى البنا وغيرهم وفى الجيش المصري اتت على ذكر قائده احمد رفعت باشا وفى السلطة الاستعمارية اتت على ذكر السير لى ستاك واللنبى وهدلستون باشا ومكاون باشا و ولسون باشا وجورج باولز ومعاونهم السودانى حكمدار بوليس الخرطوم وداعة محمد قسم السيد واتت كذلك على ذكر سعد زغلول، ونشير هنا الى ان النص بالضرورة ولضرورات المسرح لم يأت بأقوالهم كما قالوها وانما عبّر عن فحواها الكلى بأستثناء أقوال الضابط البريطانى الذى قرأ الاحكام والتى كانت وفق مواد «قانون الاحكام العسكرية البريطانية لسنة 1893»، ونشير ايضا الى ان النص ولضرورات تأسيس (مجتمع النص) حوى شخصيات اضافية كشخصيتى الرجل وزوجته وشخصيتى الاعمى والمعاق حركيا وشخصيات شهود الزور الذين اتت بهم هيئة الاتهام لدعم احكامها وشخصية المغنية، وشخصيتى مواطن1 ومواطن2، اما على مستوى الاحداث والوقائع فقد اشار النص وبطريقة عبقرية الى الوسائل السلمية التى استخدمتها جمعية اللواء الابيض كالمظاهرات والمنشورات والكتابة فى الصحف، وفى المواجهة العسكرية، اشار الى مكانها والى المشاركين فيها والى نوع الاسلحة المستخدمة من الطرفين والى عدم مشاركة الجيش المصري وانسحابه فى اللحظات الاخيرة والى المحكمة والاحكام التى صدرت بحق الثوار وكل هذا بالطبع موجود فى الكتب والوثائق ذات الصلة بثورة 1924.

على المستوى الهيكلى يتكون النص والذى كتب بما يطلق عليه الشعر «الشعبى»..يتكون من أربعة فصول ولا يعتمد تقنية (المشهد) فى الانتقال من طور الى الى طور وانما يستعيض عنها بما يعرف (بالارشادات المسرحية)، باستثناء الفصل الرابع الذى يتكون من ثلاثة مشاهد.

يتعرض الفصل الاول والذى يبدأ ب على عبداللطيف فى مناجاة للوطن.. يتعرض الى رؤية ثوار 24 للاستعمار، والى النضال المشترك بين شعبي وادى النيل والى بدايات انتظام الثورة فى الخرطوم والمدن السودانية الكبرى شرقا وغربا وشمالا وجنوبا. هذا الفصل يدور فى منزل على عبداللطيف و ينتهى بأعتقاله ومن معه وتظهر فيه شخصيات (على عبداللطيف وصالح عبدالقادر وعبيد حاج الامين وحسن شريف والمطبعجى و عازة زوجة على عبداللطيف وحكمدار بوليس الخرطوم وداعة محمدقسم السيد والجاويش) الذى يقوم بتفتيش المنزل..اما الفصل الثانى والذى جاء مكرسا لطرح ملابسات المواجهة العسكرية ومناقشة ابعادها فستدور احداثه فى مكتب عبدالفضيل الماظ وسنقف فيه على الطريقة التى يرى بها الثوار السودان والعالم فى ذلك الوقت وسنقف على حضور الثورة المهدية ممثلة فى معركة كررى وعلى حضور اللواء الابيض. فى هذا الفصل سنقف على اتساق الرؤية بين ما يمكن تسميته بالجناح المدنى للحركة الذى ظهر فى الفصل الاول والجناح العسكرى لها الذى ظهر فى الفصل الثانى..فى هذا الفصل والذى يبدأ أيضا بمناجاة الماظ للوطن تظهر فيه شخصيات (الماظ وسليمان محمد وثابت عبدالرحيم وحسن فضل المولى وعلى البنا وسيد فرح ومحمد خير السيد

وخالد محمد صالح والقائد المصرى رفعت باشا ومعه ضابطين مصريين) وينتهى بأداء القسم بينهم على مواصلة النضال والمواجهة حتى النصر او الشهادة.

الفصل الثالث وتدور احداثه فى البداية فى الكركون حيث الوحدة السودانية وارهاصات المواجهة ومفاوضات الجيش الانجليزى معهم. فى هذا الفصل تتجسد المعركة..»معركة النهر الثانية» وسنقف على انسحاب الجيش المصرى واستشهاد عبدالفضيل وهروب سيد فرح ومحاولة القوة السودانية عبور النهر، لتنتهى المعركة ويقتل من يقتل من الطرفين ويتم اسر واعتقال افراد الكتيبة السودانية وتظهر فيه شخصيات (أحمدخيرالسيد وهدلستون باشا ومكاون باشا وحكمدار امن الخرطوم وداعة محمدقسم السيد والديدبان والماظ وحسن فضل المولى وثابت عبدالرحيم وعلى البنا وسليمان محمد وخالد محمدصالح وبوليس سري1 و2 ومواطن 1و2 والزوجة والزوج و الاعمى والكسيح).

أما الفصل الرابع فتظهر فيه شخصيات (ملازم اول سليمان محمد وملازم ثانى ثابت عبدالرحيم وملازم ثانى حسن فضل المولى وملازم ثانى على البنا والحرس وحاجب المحكمة وهيئة المحكمة المكونة من هدلستون باشا ومكاون باشا وضابط انجليزى وممثل الاتهام حكمدار بوليس الخرطوم وممثل الدفاع والقاضى والشهود الثلاثة)، و تدور

احداثه فى مشهده الاول فى المحكمة العسكرية فنسمع التهم واقوال المتهمين واقوال الشهود ومرافعة الدفاع وصدور الاحكام وفى مشهده الثانى تدور الاحداث فى ساحة الاعدام فنرى المحكوم عليهم ونرى كتيبة الاعدام وتنفيذ الحكم وفى مشهده الثالث نرى سيرة عريس تغنى فيها المغنية أغنية تمجد الثورة والثوار فيتم اعتقالها وبعضا ممن كانوا معها.

تبديات التنوع فى النص:

أشرت الى ان النص نهض بالاساس على قصة جمعية اللواء الابيض وثورة24، كما حفظتها الوثائق وكتبها المؤرخون والباحثون ولكن على طريقة المسرح، لذلك فالتنوع الذى يتبدى فيه انما هو التنوع الذى قامت عليه الجمعية وعبّرت عنه الثورة، وما يجب لفت الانتباه اليه هنا هو ان المقالة وهى تستجلى تبديات التنوع فى النص، لا تقف عند «تمثيله» لحضور «الهويات» على مستوى العرق او الثقافة او النوع على أهميته وقد كان له حضور فى الجمعية وفى النص اذ انها ترى ان هذه النظرة للتنوع لا تخلو من تعسف ما فهى أولاً تقفز على معطى تعددية الهوية الواحدة فالشخص الذى هويته «أفريقية» مثلا هو فى نفس الوقت له هويات اخرى تلتقى مع آخرين ليسوا بالضرورة من اصحاب الهوية الافريقية كأن يكون على سبيل المثال مسلما او مسيحيا أو رجلا او امرأة أو معاقا أو عضوا فى حزب لا يقوم برنامجه على الاثنية او الدين أو الفئوية وكل هذه أنماط من الهويات كما نعلم، وثانيا أنها تفترض نقاء مستحيلا للهوية بغضّها الطرف (عمدا أو سهوا)، عن حركة التاريخ التى يتآز فيها الطبقى والثقافى والسياسى والنوعى

«من نوع»، فى هارمونية محكمة، قانونها التنوع كمعطى تاريخى لا يمكن الفرار منه، عليه ستكون مقولة أن ثورة 24 قام بها ابناء المسترقين السابقين تضليل صنعه البريطانيون والمتحالفون معهم من السودانيين أصحاب المصالح المرتبطة به من القوى الحديثة المتدثرة بالدين والعنصرية وكيف لا وهى قد قامت على خطاب تحررى كما اشار عدد مقدر من المؤرخين والباحثين.. خطاب تحررى نهل من ارث التاريخ السودانى المقاوم المجمع عليه بشكل كبير كالثورة المهدية ومن المعرفة الانسانية المقاومِة

فى ذلك الوقت..هذا الخطاب التحررى، هو الذى جمع بين أعضاء الجمعية على ما بينهم من اختلافات إثنية وثقافية و»تواريخ شخصية» وهو نفسه الذى أوجد مساحة لمشاركة المرأة فى ذلك الوقت الصعب (كالحاجة نفيسة سرور وخديجة عبدالفضيل الماظ و العازة محمدعبدالله)-انظر تاج السر بابو- «مقالة»، وبالطبع هذا لم يكن بهدف تمثيل التنوع الجهوى والاثنى والنوعى وانما كان بهدف بناء الوعى بوجوب العمل على صناعة المواطنة المتساوية لذلك حوى قاموس الجمعية مصطلحات (وطن) و(شعب) و(أمة) و(سودان)

ووزّعت المنشورات المساندة لها وخرجت المظاهرات لتأييدها فى عطبرة ومدنى وحلفا وبورتسودان والابيض وغيرها من المدن والتى كان من هتافاتها، «يسقط..يسقط الاستعمار و «عاش كفاح الشعب السودانى» كما ناصرها العمال والمزارعون والمتعلمون فقد أشار بعض الباحثين الي أن حقوق المزراعين فى مشروع الجزيرة كانت من ضمن مطالبها، ولا بأس هنا من أن نعيد ما كتبه الاستاذ محمدسليمان فى جريدة الأضواء السودانية، يناير 1969 تحت عنوان: «صحائف مطوية من تاريخنا الحديث» فقد كتب (جاء في تقرير المخابرات في شهر يوليو عام 1924 ما يلي : وصلتنا معلومات تفيد بأن حزبا عماليا قد تكوّن برئاسة علي أحمد صالح يضم النجارين والبنائين وصناع الأحذية وغيرهم بهدف حماية مصالح العمال ، ويقال أن رئيس الحزب يسعي لضم حزبه مع حزب علي عبد اللطيف)-تاج السر بابو»مقالة»..

كل هذه الإشارات وغيرها تبدو حاسمة فى التعبير عن التنوع الذى اتسمت به الجمعية وعبرت عنه الثورة وتبدى فى النص

وهذا بالضبط ما جعل الاستعمار وحلافائه يناصبونها العداء لأنها كما أرى قد مثّلت الجينات الأولى للمشروع الوطنى السودانى الذى يعبر عن جميع المواطنين دون تمييز تحت أى دعاوى.

رحم الله الرائدالمسرحى عبدالله بشير فضل بقدر ما قدم لوطنه ولمدينته عطبرة.

تنويه

/مقالات الاستاذ تاج السر بابو منشورة فى الشبكة العنكبوتية.

حكاية من بيئتي (22)

آبري بالفاكس

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تسرد الحكاية مشهداً من الذاكرة السودانية عبر شخصية الحاجة سكينة، التي لا تفهم كيف يمكن للفاكس أن ينقل الورق دون أن ينقل معه رائحة الآبري. من هذه المفارقة البسيطة تنفتح القصة على معنى أعمق للفقد، حيث غيّرت الهجرة والشتات أدوات التواصل، وأزاحت معها عادات وطقوساً كانت تربط الناس بالمكان والحنين.

يتجاوز النص الحكاية الشخصية ليقدّم الآبري (الحلو مر) بوصفه زاداً تاريخياً ومشروباً ذا قيمة غذائية وثقافية، ارتبط بالسفر ورمضان والذاكرة الجماعية. ويستعرض مكانته في الوجدان السوداني، ودوره في الإرواء والتغذية، وارتباطه بطقوس المحبة والتواصل بين المقيمين والمغتربين.

يضيء الكاتب على الجذور الحضارية للآبري، مستنداً إلى تفسير علمي وتاريخي يربطه بالغذاء المجفف في حضارات السودان القديمة، مع عرض للروايات الشعبية حول نشأته وتسميته. كما يوضح تنوعه بين الحلو مر والآبري الأبيض، واختلاف طرق تحضيره وتناوله، مع اتفاق الجميع على رمزيته الجامعة.

في خلفية السرد، تطرح الحرب سؤالاً موجعاً: هل ما زالت هناك مساحة لممارسة هذه الطقوس في ظل الخراب ونقص الوقود وتدمير الأشجار؟ وتنتهي الحكاية بسخرية شفيفة تربط بين فاكس الأمس وذكاء اصطناعي الغد، في إشارة إلى قلق عميق حول مصير التراث في زمن تتآكل فيه البيئة والذاكرة معاً.

كل
ا لصنا د يق
الكرتونية كانت قد سافرت

إلى حيث يقيم الأبناء والبنات إلا هذه، والتي رغم إحكام لف الرقائق إلا أن الرائحة الحريفة لـ(الآبري) تجد طريقها إلى أنف (الحاجة سكينة)، فتسأل. ودائماً تكون الإجابة أنهم لم يعثروا على مسافر إلى اتلك الدولة الخليجية. وفي أحد الصباحات جلس ابنيها جوارها يتحدثان عن نجاح عملية إرسال الوثائق إلى المغترب بالبحرين، لكنهم لم يتلقوا منه الرد. وكان ذلك قبل أكثر من أربعة عقود، حين كان يصعب التواصل بين البلدان. وانبرت الحاجة متسائلة..

- ما قلتوا ما لقيتوا زول مسافر.
- يا والدة الورق رسلناهو بالفاكس.

وشرحوا لها الأمر أن ابتكار الفاكس يسهل عملية إرسال الوثائق..

- يعني نخت الورق ورقة ورقة بي جاي تصل بي هناك.
- مالو؟.. شيلوا الكرتونة دي ورسلو لي أخوكم نصيبو (طرقة طرقة).

و(الطرقة) هي القرص الواحد من الكسرة أو الآبري بعد فرد العجينة على (الدوكة) أو الصاج، بواسطة (القرقريبة)، حتى تنضج متحوّلة إلى قرص شبه جاف. ويجفّف الآبري، ويلف على شكل (ملازم) الورق في المطابع، كما شبهها شاعرنا الراحل (محجوب شريف)، وهو من قام بترسيخ مفهوم (القرقريبة) ضمن تلك الأغنية التي تمجد عمل المرأة السودانية، وقد منحتها مجموعة عقد الجلاد جواز المرور إلى أذهان الأجيال.

كم من حروف قاموس الحنين والمحبة أزاحتها عن التداول المفردات الدخيلة، وكم من عادات التواصل مزقتها حياة الشتات والفُرقة. وكم من تراثنا الجميل الذي دفن تحت أنقاض حوائط الحال المايل؟

منذ عشرات السنوات كان الآبري يستخدم زاداً للمسافرين، نسبة لمكوناته الغذائية عالية القيمة، وقدرته الكبيرة على إطفاء الظمأ، بجانب احتوائه على مادة منعشة ومنشطة للقلب. كما أنه خفيف الوزن، قابل للتخزين في شتى الظروف. فهو كما يقول ساخر المدينة «الآبري مشروب يطفئ الظمأ وتبتل به العروق، وتسيل به مشاعر الناس جداول، وهو قريب النسب من المريسة». وهو يعني أنه يقوم مقام (المريسة) في الإشباع والإرواء. وهناك تأكيد أن عملية المرس أي الدلك والتليين في حال الآبري يعقبها (الكوجين والعواسة) العمليتان القادرتان على طرد الكحول من المزيج المتخمر. ويحظى مشروب (الحلو مر) بمكانة بارزة لدى السودانيين، إذ لا تخلو منه موائدهم الرمضانية منه. وهو يعمل على إراحة المعدة واسترخاء الجسم. مما يجعله مفضلاً على كثير من أنواع العصائر والمشروبات. ولعل هذا أحد أسباب حرص الحاجة سكينة على إرسال الكراتين إلى (الحِبَّان) كما تقول، لأن رمضان شهر محبة ومحاننة لا تكتمل إلا بتناول الآبري. مثلها مثل جميع الحاجات الساكنات الأفئدة (يرحم الله من رحلت) ويربط على قلوب الباقيات بيننا، إذ لم يعد الحال كما عرفن وعايشن.

يقول أستاذ العلوم بجامعة الخرطوم البروفيسور محمد عبد الله الريح أن «الحلو مر يعكس جانباً من حضارات السودان القديم، التي تعتبر من أوائل الحضارات التي أنتجت الغذاء المجفف، وتشير عبقرية صناعته إلى الإستفادة من خصائص مرحلة الإنبات لحظة التحول إلى سكريات، ليتم تجفيف الذرة النابتة على تلك الوضعية، وطحنها قبل إكتمال نموها». وقد اعتمد السودانيون على الأغذية المجفّفة، ومن بينها الـ(حلو مر) عند قطع المسافات الطويلة في رحلات التجارة والصيد والحج. ويوكد البروفيسور (ود الريح) أن « قدرة المشروب على

إطفاء الظمأ تعود إلى بطء عملية إمتصاصه من قبل الجهاز الهضمي، كما أنه يتمتع بإنتاج قدر أقل من الفضلات مقارنة بغيره من المشروبات».

هناك اختلاف تاريخي حول اكتشاف (الحلو مر)، فالبعض يذكر أن تاريخه يعود إلى ما قبل الميلاد، وأن عمره يفوق الثلاث ألف وثلاثمائة عام، بينما الأغلبية من السودانيين ينسبون المشروب التراثي إلى سيدة سودانية من بربر تدعى (آمنة عبد الرازق فحل)، كان لها جوال من الذرة غمرته مياه الأمطار، ولم تكتشف السيدة هذا البلل إلا بعد أن نمت فيه (الزريعة)، فطحنتها ووجدت لها طعماً حلو المذاق، فأضافت له البهارات وصنعت من الخليط مشروباً مميزاً.

وأياً كان مصدره فهو المشروب الشعبي الأول الذي يتناوله السودانيون على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ويتفق الجميع على عشقه. وهو الذي يجمع بين النقيضين (حلو مُر)، وفيه يتوافر ما لا يتوافر في مشروب آخر. وتعارف عليه أهل الشمال هكذا (آبرى).. ويعتقد البعض أن مصدر الإسم من اللغة النوبية، على زعم أن (آب) تعني الماء، و(ري) وتنطق كأنها (ريه) وتعني الإرواء، أي أنه المشروب الذي يزيل العطش ويروي. والشاهد أن استخدامه يزيد في رمضان، بل يكاد يكون حكراً للشهر الفضيل، حتى أصبح سيداً للمائدة الرمضانية للسودانيين في كل مكان. وتنشغل الأسر بإعداده عبر طقوس غنية بالمعارف والحرفية العالية في الممارسة، مثلما تنشغل بعدها بضرورة توصيله إلى المهاجرين أينما كانوا.

هل تركت الحرب مساحة في النفوس لممارسة تلك الطقوس؟

من المعروف لدى عامة السودانيين أن الآبري يصنع بطريقة واحدة تبدأ بعملية إنبات الذرة، ويفضلون (الفيتريتة) التي تسبغه بلونها، وتمنحه مقداراً أكبر من القيمة الغذائية. حيث تنقع الكمية المراد تزريعها في الماء لمدة يوم أو يزيد، ثم تنشر على قطعة خيش، وترش بالماء لأيام، حتى تنبّت ويخرج منها الزرع. وتسمى هذه العملية محليا بـ«التزريع». والمنتج هو (زرّيعة). ثم تأتي عملية فصل البذور النابتة من الزرع الأخضر الذي يقص (يحش)، ويرمى، بينما تُجفّف الذرة النابتة تحت الشمس، ثم تطحن، من ثم تطبخ على النار حتى تصبح «مديدة» وتسمى العملية بـ(الكوجين)، وتضاف إليها البهارات ومقادير محددة من التوابل (حبة البركة، والحلبة، والحبهان، والغرنجال، والجنزبيل، والكمون الأخضر، والكزبرة)، بجانب الكركدي، والعرديب، والمحريب، والبلح. وعلى الصاج (الدوكة) تصنع اللفائف، وتجفّف وترسل أو تعبأ للتخزين ريثما يهل رمضان.

ويصنع (الآبري الأبيض) من الذرة البيضاء المقشورة، ويضاف إليه دقيق النشا وأنواع من التوابل، أهمها الحلبة والجنزبيل والحبة السوداء والحبهان. وتصنع العجينة من الدقيق ناصع البياض. ثم يُعاس على نار هادئة، وبطريقة تحتاج إلى خبرة عالية. وتمتاز طبقات (الآبري الأبيض) برقتها البالغة – حد الشفافية - وخفتها. ويتداول البعض حكاية البنت التي طارت (عبارتها) حين قدموا لها المشروب، فشهقت متعجبة ممن يقدّم للضيوف (عصير توشيز) أي مناديل ورق. ذلك نسبة للشبه الشديد بين رقائق الآبري الأبيض، وقطع مناديل الورق.

نجد البعض يفصل المسميين (الآبري والحلو مر) باعتبار أن لكل مسمى شكل منتوجه، بينما يرى الكثيرون أن الاسم الغالب هو (الآبري)، وأنه نوعان (حلو مر، وآبري أبيض). وفيما يعود إسم (الحلو مر) إلى الطعم الخليط بين الحلاوة وشيء من المرارة الناتجة عن المكونات وطريقة الصنع، يوصف الصنف الآخر وفق لونه. وتذكر رقائق الآبري الأبيض بـ(الفطير أو الرُقاق). وكلاهما النوعين يمزجان ويتم تناولهما دون أن تصفى. إذ يضاف للآبري الأبيض الماء والسكر. ويضاف الحليب لـ(الرقاق)، فيما ينقّع (الحلو مر) في الماء لساعات' قبل أن يصفّى ويضاف إليه السكر.

قبل شهر أو أكثر تبدأ طقوس إعداد الآبري في معظم البيوت السودانية، سوى تلك الأسر التي تتلقاه جاهزاً. ولأن عمليات إعداد (الآبري) تتطلب الكثير من حطب الوقود، فهل ستجد الأسر السودانية (الباقية على العهد) ما يكفيها من حطب؟ والجماعة ما يتركوا شجرة واقفة، لا في غابة، لا في حديقة نباتية. بل حتى أشجار الشوارع، وأشجار البيوت تعرضت لهجمة شرسة في ظل الحرب. ويقال أن بعض عمليات القطع ممهنجة بالدرجة التي يرشح منها ما يفيد (القصد)، والعمل وفق مخطط مدروس. والسوشيال ميديا لا تسكت عن الإخبار، وقول ما هو وراء الأخبار.

وإن كان الفاكس في يقين (الحاجة سكينة) يصلح لأن يكون قناة توصيل لـ(الآبري)، فهل تخرج علينا في قادم السنوات (حاجة سوسو) لتؤكد إمكانية إستخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة و توصيل (الآبري)؟

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

معرض القاهرة الدولي للكتاب..

عرس الثقافة وريادة الوعي

محمد إسماعيل

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، فعاليات الدورة السابعة والخمسين لمعرض القاهرة الدولي للكتاب الأسبوع الماضي، والذي أقيم في مركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس خلال الفترة من 21 يناير وحتى 3 فبراير.

وتحمل نسخة هذا العام شعار الأديب نجيب محفوظ: «من يتوقف عن القراءة ساعة يتأخر قرون»، ويكرم المعرض رسام الكاريكاتير محيى الدين اللباد تقديراً لمسيرته التي جمعت بين ثراء الخيال وجمال الصورة في وجدان الأجيال.

وأكد وزير الثقافة خلال حديثه أن الدورة الحالية تشهد تنوعاً غير مسبوق في المشاركات العربية والدولية، مشيرا إلى أن الاحتفاء بالأديب الكبير نجيب محفوظ يتجسد من خلال برنامج متكامل من ندوات فكرية وعروض سينمائية.

ويشهد المعرض هذا العام مشاركة 1457 دار نشر من 83 دولة، مع نحو 400 فعالية ثقافية تشمل حفلات وتدشين مؤلفات، إضافة إلى فعاليات فنية تجمع بين الندوات الفكرية والحوارات الأدبية والأنشطة الفنية والتراثية، بالتزامن مع احتفالات الدولة المصرية بعيد الشرطة، بما يعكس دور الثقافة في ترسيخ الوعي الوطني وتعزيز الهوية المصرية.

فعاليات اليوم الأول

شهد اليوم الأول عدداً من الجلسات التي ناقشت قضايا الثقافة والهوية ومستقبل النشر، إلى جانب استمرار الاحتفاء بالأديب العالمي نجيب محفوظ، وفعاليات مخصصة للأطفال والعائلات، بالإضافة إلى أنشطة ضيف الشرف والفنون المختلفة.

مقتطفات من الفعاليات الثقافية

تجولت مجلة أفق جديد في أروقة المعرض وخرجت بالحصيلة التالية:

يغردون في أمسية شعرية:

شهدت قاعة ديوان أمسية شعرية بحضور نخبة من الشعراء المصريين والعرب، وشارك فيها كل من أحمد بلبولة، أشرف البولاقي، حسين بن حمزة (سوريا)، حنين طارق، سامح قاسم، سهيل نجم (العراق)، شريف (السعودية)، عزمي عبد الوهاب، عمرو الشيخ، فاطمة ناروتو، مصطفى رجب، هدى أبلان (اليمن)، وفاتنة الغرة (فلسطين).

وأدار الندوة الشاعر أحمد حسن، الذي أكد في مستهل تقديمه أن هذه الأمسية تجمع باقة متنوعة من شعراء مصر والوطن العربي، مشيرا إلى أن جمال الشعر يكمن في تنوعه وبصمة كل شاعر، فلكل شاعر مذاقه الخاص وتجربته المختلفة عن غيره، إذ الشعر لغة الوجود الأولى التي ينفعل بها الشاعر انفعالاً بكراً.

وجدان جيل:

كما جاء الاحتفال بمئوية الفنان الكبير أحمد منيب، أحد أهم رموز الموسيقى النوبية والمصرية، واستحضرت خلاله مسيرته الفنية والإنسانية، بحضور المؤرخ والشاعر شعبان يوسف ونخبة من المبدعين.

بدأت فعاليات الأمسية بإدارة الناقدة الموسيقية الدكتورة إيناس جلال الدين، وشارك فيها خالد منيب، نجل الفنان الراحل، إلى جانب مجموعة من المطربين والعازفين الذين شكلوا معا فرقة منيب، في احتفال لم يكن مجرد

استعادة لأغان خالدة، بل قراءة عميقة في تجربة فنية استثنائية صنعت وجدان أجيال.

رؤية واضحة:

ناقش المعرض أيضا كتاب في مرايا الشعر لجمال القصاص، حيث قال الروائي والشاعر علي عطا إن جمال القصاص شاعر كبير وصاحب رؤية واضحة، ويتمتع بمحبة صادقة للشعر. وأضاف أن حرصه على الاحتفاء بالتجارب الشعرية والإبداعية والجمالية لغيره من الشعراء يعد مدخلا أساسيا لتقدير تجربته النقدية والشعرية والاعتزاز بها.

وأشار عطا إلى أن القصاص لم يحصر قراءاته النقدية في شكل شعري واحد أو جيل بعينه، بل تنقل بين الأجيال المختلفة للحركة الشعرية العربية، ورغم انحيازه الواضح إلى قصيدة النثر في قراءاته، فإنه لم يغفل نماذج مهمة من قصيدة التفعيلة.

رواية عشق.. تحارب الأصولية الدينية:

شهدت قاعة ملتقى الإبداع مناقشة رواية عشق للكاتب فتحي إمبابي، بمشاركة الدكتور يسري عبد الله والكاتب السوداني بدر الدين العتاق.

وأشار الدكتور يسري إلى أن الروائي ينتقل خطوة ثالثة في خماسية النهر، بعد كتاب النيل في روايته رقص الإبل، لتتلوها روايته عشق.

وأضاف أن الرواية تتميز بإيقاع لاهث ومحموم لم يفقد حسه باللحظة الدرامية، على الرغم من المجازات المتواترة، مما يساهم في خلق بنية روائية تتكئ على تخييل التاريخ.

وقالت الكاتبة ضحى عاصي: «فتحي إمبابي لديه جزء إنساني في شخصيته، فهو يدعم الكتاب في بداياتهم، وأنا واحدة منهم، وعلى المستوى الإبداعي فهو مشروع روائي متكامل».

بينما أوضح الكاتب السوداني بدر الدين العتاق أن الرواية التاريخية والسياسية والأدبية والعلمية عشق تأخذ عدة اتجاهات فلسفية وفكرية وتاريخية وعاطفية، ويمكن تسميتها بالرواية التاريخية أو الأدب الروائي التاريخي.

وأضاف أن الرواية تحارب الأصولية الدينية، متسائلا عن الإشارة المحتملة لتجربة الإسلام السياسي من المهدي إلى الإخوان المسلمين بالسودان.

حين تتحول الرواية إلى شهادة على العصر:

شهد الصالون الثقافي مناقشة أعمال الكاتب والروائي الراحل صنع الله إبراهيم، أحد أبرز الأسماء التي شكّلت ملامح الرواية المصرية الحديثة، والذي يحتفي به المعرض ضمن الشخصيات الأدبية المؤثرة.

أدار الندوة الناقد الأدبي الدكتور محمود عبد الباري، مستعرضا موجزا لسيرة صنع الله إبراهيم ومسيرته الإبداعية، مؤكدا أنه استطاع

تحويل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مصر إلى شخوص روائية نابضة تتكلم وتحتج وتكشف.

الكائن الشعري:

حل الشاعر السعودي علي الحازمي ضيفا على المعرض، وقال الشاعر والإعلامي محمود شرف في بداية إدارة اللقاء إن علي الحازمي ولد عام 1970، وبدأ نشر أعماله عام 1993، وشارك في عدد من الفعاليات الدولية، من بينها أصوات حية، وترجمت أعماله إلى عدة لغات.

وأكد الحازمي أنه تعامل مع كتابة الشعر بحذر وذكاء، حيث ينشر مجموعة شعرية كل 5 سنوات، مشددا على أن القصيدة تستطيع أن تدافع عن نفسها. واستعرض رحلته مع الأنماط الشعرية المختلفة، بدءا من النص الشعري العمودي إلى القصيدة الحديثة التي تمنح حرية أكبر. وأضاف: «لا تلفت انتباهي القصائد الحديثة المشغولة بالمفاجآت والجماليات اللغوية فقط، فالقصيدة التي تعتمد على الصورة فقط بعيدة عن الصفاء في النص والتعبير، وبالتالي تفقد قيمتها الحقيقية».

ورأى الحازمي أننا بحاجة إلى وجود كائن الشعر في حياتنا اليومية، لأنه يأتي دائما أكثر عمقا وأكثر قدرة على الوصول للناس مقارنة بالأجناس الإبداعية الأخرى.

روفا يكتب ليلة سودانية في بريتوريا

الهلال يشعل المجموعة بتعادل ثمين مع صن داونز الجنوب إفريقي

ملخص

أفق جديد

حقق فريق الهلال تعادلا ثمينا خارج ملعبه مع مضيفه ماميلودي صن داونز الجنوب إفريقي 2-2 في الجولة الثالثة من دور المجموعات لبطولة دوري أبطال إفريقيا لكرة القدم يوم الجمعة.

دخل صن داونز اللقاء مرشحاً فوق العادة للفوز، مدعوماً بعاملي الأرض والجمهور وسيطرته المعتادة على الاستحواذ، غير أن الهلال نجح في قلب التوقعات حين باغت أصحاب الأرض بهدف مبكر عبر عبد الرؤوف في الدقيقة الخامسة عشرة، في لقطة وصفتها الصحف الجنوب أفريقية بأنها "صدمة مبكرة أربكت حسابات الفريق المضيف". ورغم عودة صن داونز سريعاً إلى أجواء اللقاء بهدف آرثر ساليس بعد تمريرة نونو سانتوس، فإن الإحساس العام ظل أن الهلال يلعب بثقة وهدوء، دون أن ينجرف خلف نسق المباراة الذي فرضه أصحاب الأرض.

وفي الشوط الثاني، ظن جمهور صن داونز أن الأمور تسير نحو فوز منتظر بعد الهدف الصاروخي لتيبوهو موكوينا في الدقيقة الرابعة والستين، وهو الهدف الذي أشعل المدرجات وأعاد الإيقاع لصن داونز، غير أن الهلال عاد مجددًا ليؤكد صلابته الذهنية، حين وقّع عبد الرؤوف على هدفه الشخصي الثاني في الدقيقة الحادية والسبعين، مستفيدًا من تمريرة أداما كوليبالي، ليخطف التعادل ويحوّل الصمت في المدرجات إلى حالة من الذهول.

الصحافة الجنوب أفريقية ركزت بشكل لافت على إحباط صن داونز بالنتيجة حيث اعتبرت صحيفة "صنداي تايمز" أن الفريق المضيف أهدر نقطتين ثمينتين في سباق معقد داخل المجموعة الثالثة، مشيرة إلى أن السيطرة والاستحواذ لم يترجما إلى حسم، وأن الأخطاء الدفاعية كلّفت الفريق غاليًا. ونقلت الصحيفة تصريحات المدرب ميغيل كاردوسو الذي بدا واضحًا في تحميل لاعبيه المسؤولية، واصفًا بعض التمركزات الدفاعية بـ"الساذجة"، ومؤكدًا أن فريقه صنع فرصًا كافية للفوز لكنه افتقر للدقة والصرامة المطلوبة في هذا المستوى.

في المقابل، تعاملت الصحافة الرواندية مع النتيجة من زاوية مختلفة، إذ وصفت صحيفة "نيو تايمز" التعادل بأنه إنجاز كبير للهلال، خاصة وأن الفريق أنهى المباراة بعشرة لاعبين بعد طرد إيمانويل فلومو، مشيدة بقدرة الفريق السوداني على الصمود تحت الضغط والحفاظ على توازنه في واحدة من أصعب ملاعب القارة. واعتبرت الصحيفة أن الهلال أظهر شخصية فريق يعرف كيف ينافس خارج أرضه، وأن ثنائية عبد الرؤوف منحت الفريق دفعة معنوية كبيرة قبل مواجهة الإياب في كيغالي.

أما موقع "جول" بنسخته الأفريقية، فقد ركّز على البعد الدرامي للمباراة، معتبرًا أن صن داونز سقط في فخ التسرع رغم تفوقه الفني، وأن الهلال عرف كيف يعاقب الأخطاء بأقل عدد ممكن من الفرص، وهو ما يعكس نضجًا تكتيكيًا لافتًا. كما أبرز الموقع ردود فعل جماهير صن داونز الغاضبة، التي حمّلت الجهاز الفني والحارس رونين ويليامز جزءًا من المسؤولية، في مؤشر على اتساع رقعة الغضب داخل المدرجات.

وبينما اتفقت معظم الصحف والمواقع الجنوب أفريقية على أن صن داونز كان الطرف الأكثر استحواذًا، فإن الإجماع كان واضحًا على أن الهلال كان الطرف الأكثر فاعلية وواقعية. وبهذا التعادل، رفع الفريقان رصيدهما إلى خمس نقاط في صدارة المجموعة، لتتحول مواجهة الإياب في كيغالي والتي ستقام يوم الجمعة القادم إلى محطة مفصلية قد تعيد رسم ملامح الصراع على بطاقتي التأهل.

وفي ذات المجموعة عقّد نادي مولودية الجزائر وضعيته في بطولة دوري أبطال أفريقيا لكرة القدم، بعدما تلقى خسارته الثانية في ثلاث مباريات التي جاءت على يد مضيفه سان ايلوا لوبوبو الكونغولي الديمقراطي بنتيجة 1-0 الأحد في لوبومباشي،وتعد هزيمة المولودية الثانية في ثلاث مباريات، ما يقلل من حظوظه في التأهل إلى الدور المقبل.

ويتصدر ماميلودي صنداونز الجنوب أفريقي ترتيب المجموعة بخمس نقاط وبفارق الأهداف أمام الهلال ، ويأتي سان ايلوا ثالثا بأربع نقاط والمولودية رابعا بنقطة.